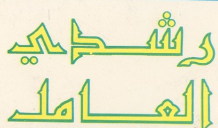
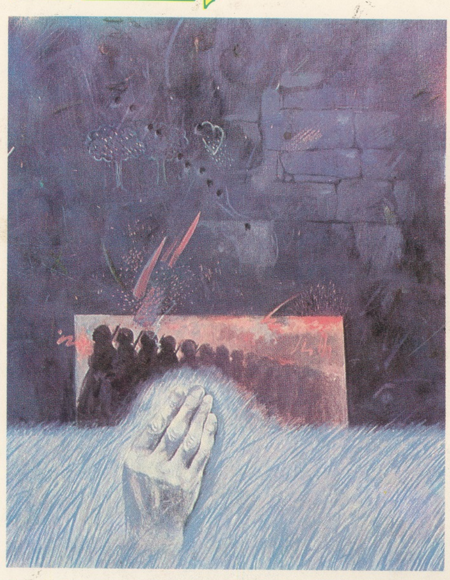
الثقافة الجديدة





ديوان شعر جديد
للشاعر العراقي الراحل
رشدي العامل



235





مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

235

العدد 9 السنة 38 تموز 1991

فهرست

■ نحو المؤتمر الخامس لحزبنا ـ آراء ومناقشات

■ أدب وفن

■ وثائق

■ مقتطفات ومعالجات



كفى تدميرا لوطننا

تواترت خلال الأيام الأخيرة تصريحات المسؤولين الامريكان التي تهدد باللجوء إلى الخيار العسكري لتطبيق قرارات مجلس الأمن الهادفة إلى تجريد نظام صدام حسين من امكـانيات صنـع السلاح النووي، وتدمير المنشآت والاجهزة التي يمتلكها، ويتلكأ في الكشف عنها للمراقبين الذين كلفتهم الأمم المتحدة بالتحري عنها.

ان لجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية التي أدانت عدوان صدام حسين على الكويت، وطالبت بسحب قواته منها لتجنيب وطننا وشعبنا مخاطر الحرب المهلكة، وعارضت اللجوء إلى الخيار العسكري، غير المبرر، التي أدى إلى دمار بلادنا وقتل وجرح ما يزيد على ربع مليون من أبناء شعبنا، وتشريد ما يقارب الثلاثة ملايين، تعلن من جديد رفضها القاطع وادانتها لأية ممارسة جديدة للخيار العسكري والحاق مزيد من التدمير بوطننا الحبيب، بحجة تطبيق قرارات مجلس الأمن.

وذلـك ان محاصرة نظام صدام حسين واجباره على تطبيق هذه القرارات هي أمر متيسر لاجهزة الأمم المتحدة دون اللجوء إلى الاساليب التي من شأنها الاضرار مجدداً بوطننا المدمر وشعبنا المثخن بالجراح.

وان العـودة لاستخدام الخيار العسكري المدمر لا تعكس سوى الرغبة في تنفيذ اهداف مشبوهة تخدم الامبريالية والصهيونية، ولا علاقة لها بالسلم والأمن في المنطقة.

ان الـرأي العـام العـربي والاسـلامي والدولي، بما فيه الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى بالوقوف ضد المزيد من تدمير العراق، وبمساندة نضال شعبنا العراقي الرافض لنظام صدام حسين للخـلاص من هذا النظام، ولبناء عراق جديد يتمتع فيه الشعب بحرياته وحقوقه الديمقراطية ويحقق للشعب الكردي حكماً ذاتياً حقيقياً، ويكرس جهوده لاعمار ما خربته سياسات النظام الدكتاتوري ومغامراته المجنونة، ويسهم في توطيد السلم في المنطقة والعالم.

مكتب الامانة
للجنة العمل المشترك
لقوى المعارضة العراقية

١٩٩١/٧/٧



ماذا يقول المستقلون عن شؤون الوطن؟

على هامش الاجتماع الموسع الأخير للجنة العمل المشترك ألتقت المجلة اثنين من المستقلين الذين حضروا الاجتماع وذلك في إطار لقاءاتها مع رموز وقادة المعارضة (انظر البيان الختامي الصادر عن الاجتماع).

كلنا في خندق واحد لتخليص الوطن

■ **بماذا نعرّف السيد الدكتور محمد بحر العلوم لقراء مجلة «الثقافة الجديدة»؟**

- اني من أسرة علمية واجتماعية عُرفت في النجف الاشرف، ودرست العلوم المقررة في الجامعة العلمية الدينية في النجف، وفي الوقت نفسه درست الأدب والشعر، وفي ظل والدي المرحوم السيد علي بحر العلوم واصلت حياتي الاجتماعية، وحتى وفاته، بعد ذلك انتقلت لي مسؤولية الأسرة وما يتعلق بذلك من العادات في معالجة مشاكل الناس وقضاء حوائجهم، ومشاركتهم افراحهم واحزانهم كمسؤولية اجتماعية تعارف عليها شخصيات أسرتنا.

واكبت العمل السياسي بطبيعة الحال، وشاركت في القضايا الوطنية وكنت قد مارست العمل الاسلامي إلى جانب السياسي، اعتقاداً مني بواجبي العقائدي دون تزمت،

وانطلقت اواكب الحركة الاسلامية من الخمسينات وصرت أحد رموزها.

أسست مع بعض الاخوان الرابطة الأدبية في النجف، وعضو في جمعية منتدى النشر ثم في تأسيس كلية الفقه، كما شاركت في كلية اصول الدين في بغداد، وفي المشروع السابق لجامعة الكوفة. وانشغلت في فلك العمل مع المرجع الديني الراحل السيد محسن الحكيم.

وبعد وصول النظام القائم في بغداد ومتابعتي له في المناسبات العامة ناقداً ومعارضاً صدر أمر القاء القبض عليّ فتركت الوطن في ١٩/٩/٦٩ وبدأت أجول في البلاد العربية: الكويت، مصر ولبنان، وسوريا، ثم ايران وأخيراً رست الدنيا بي في لندن.

■ **كيف تشعر وأنت تقابل مجلة شيوعية، ربما لأول مرة؟**

ـ صحيح اني من رموز الحركة الاسلامية ولكني في الوقت نفسه منفتح على كل الفصائل العراقية العاملة في ساحة المعارضة لنظام صدام، ولا أرى في ذلك أي إحراج. فكلنا في خندق واحد ونناضل من أجل قضية مصيرية هي تخليص الوطن الغالي من كابوس صدام.

■ **بماذا نبدأ من الشؤون والهموم العراقية. اقترح ان تكون البداية من آخر حدث ، من اجتماع قوى المعارضة الذي انتهيتم منه للتو. ما هو تقييمكم لسيره؟ وتقييم إداء المعارضة أثناء انتفاضة شعبنا؟ ما أبرز المهام والمشكلات التي تعترض إداء مهامها الأساسية؟**

ـ السؤال له عدة جوانب:

١ ـ اني أسعى لكل لقاء عراقي آمل فيه العمل الجاد للقضية العراقية، فلبيت دعوة لجنة العمل المشترك الواجهة العريضة للمعارضة نظراً لضمها عدة فصائل حزبية وكتل وشخصيات شهدت لهم الساحة العراقية بالنضال والجهاد في مواكب المعارضة.

٢ ـ وأرى ان لجنة العمل لابد لها من استعداد لتقبل النقد البناء، ويتسع صدرها لكل اقتراح يهدف إلى شد الجماهير العراقية اليها.

٣ ـ انتهت جلستنا وصدر البيان الختامي وهو يحمل توصيات عديدة نأمل ان تُجسّد على صعيد العمل الواقعي ليلمس الشعب العراقي في الداخل مصداقية اهتمام المعارضة بالقضية.

٤ ـ ان الانتفاضة الجبارة تتطلب موقفاً أكبر مما ظهر من مواقف المعارضة في الخارج، ولابد من دعمها بما يقتضي من متطلبات الديمومة.

٥ ـ ان لجنة العمل المشترك في دمشق أو لندن، بحاجة إلى عون مالي، وتخطيط واضح لبرمجة العمل على ضوء الظروف المستجدة، ودعم جماهيري في تنفيذ المشاريع الحيوية لتكون هذه اللجنة بمثابة مجلس وطني للقضية العراقية تضم كافة الفصائل

والقطاعات المعارضة اسلامية، وقومية وديمقراطية، وشيوعية وكردية وتركمانية.

■ **كيف ترون خصوصيات الساحة اللندنية لعمل المعارضة وأهمية تحركها على هذه الساحة؟**

- لا شك ان الامكانات المتوفرة في لندن للتحرك السياسي تساعد أكثر وأكثر على طرح قضيتنا لدى الاعلام العالمي، والحرية في النشر، والتعامل الصريح مع التلفزة، والصحافة، واللقاءات السياسية على كل الأصعدة دون حاجز يقف في سبيل عرض القضية.

ومن هنا فقد مارسنا كل وجه للتحرك الاعلامي والسياسي خاصة فيما يتعلق بالانتفاضة المجيدة، وشاركنا بذلك الشعب البريطاني إلى جانب الكثير من الهنود والافريقيين، والاوربيين واوصلنا ما نريد ان يسمعه العالم عن قضيتنا عبر كل المجالات.

■ **ما تقييم الدكتور بحر العلوم لتعاطي المعارضة مع قضية مفاوضات القيادات الكردية مع نظام صدام؟**

- ان القضية الكردية تعيش في مشاعر الشعب العراقي منذ زمن طويل ولا يمكن فصلها عن قضيتنا الكبرى.

ولقد واكبنا القضية مساندين ومهتمين خاصة في عهد هذا النظام ودهشنا حين فوجئنا بنبأ سفر قيادة الجبهة الكردستانية إلى بغداد للمفاوضات مع نظام لم يحمل للكلمة أي قيم أو شرف، وسبق ان عانى الاخوة منه.

ورغم هذا فاننا تقدمنا للاخوة بأن لا يقطعوا العهد بيننا، ويتيحوا للنظام احتمال الحصول على مكسب قد لا يحقق طموحات الاكراد وأملنا ان يستجيبوا لذلك ويعودوا لنا ليجمعنا الصف الواحد والخندق الواحد من أجل الاطاحة بالنظام. وعندها سيكون لهم الحكم الذاتي دون منية.

■ **كيف ينبغي، في رأيكم، أن تتعاطى المعارضة العراقية مع الدول المؤثرة في الشأن العراقي، سواء على صعيد المنطقة أم خارجها؟**

- الواقع ان المعارضة لابد ان تظهر للدول المؤثرة بمشروعين مهمين: الأول - المشروع السياسي لمستقبل العراق.

الثاني - التأكيد على الخصوصية العراقية.

ان فقدان هذين المشروعين وبصورة صريحة يعرقل المساعي المبذولة من قبل اللجنة للوصول إلى نتائج مؤثرة تدفع بالقضية إلى الأمام، وتختصر من عمر نظام صدام.

■ **كيف ترى موقع وتوجهات التيار الاسلامي السياسي في إطار البديل الذي تتبناه المعارضة للدكتاتورية، بديل الحريات الفردية، والحزبية**

والثقافية وحقوق الانسان، أي التعددية بمختلف تجلياتها كنقيض لاحتكار السلطة والهيمنة، بديل الحياة البرلمانية الحقة، وتداول السلطة سلمياً عبر انتخابات حرة، والحقوق القومية للشعب الكردي، والثقافية للاقليات... الخ؟

- ان التيار الاسلامي أخذ يعيش بجد هذه الجوانب الهامة التي تقتضيها المصلحة العليا لمستقبل العراق. وأنا أشرت أكثر من مرة بأن هذه الحقائق لابد ان نتعامل معها، ونعترف بها كحق مشروع لكل عراقي يأمل ان يخلّص أمته من ضيم الدكتاتورية والاذلال. واذا لم نكن كذلك فمعناه نكون قد استبدلنا دكتاتورية بأخرى.

اننا اخذنا ندعو جميعاً للديمقراطية، وجوبهت من بعض اخواني الاسلاميين بعدم قبول هذا المبدأ. في حين أرى ان الديمقراطية كممارسة واسلوب للحكم لن تتنافى مع الخط الاسلامي.

■ كيف ترى مستقبل الوطن في الأونة القادمة؟

- الوضع قاتم في ظل حكم صدام حسين، والخطر كبير، والمؤشرات التي تؤكد ان بقاء هذا النظام لو استمر فان الوطن مهدد بالدمار والابادة، لأن صدام لا يفكر إلا ببقائه في السلطة وفي سبيل ذلك فهو على استعداد لأن يعطي أكثر مما أعطى للقوى الكبرى من أجل ما يطمح اليه.

النضال معاً من أجل عراق ديمقراطي

الاستاذ نژاد أحمد عزيز هو عضو مستقل يمثل تياراً ديمقراطياً كردياً في الأمانة العامة للجنة العمل المشترك (ل. ع. م) في بريطانيا. وقد امضى أكثر من ٤٠ سنة في العمل الوطني والديمقراطي، على الصعيدين العراقي والكردستاني، وله علاقات واسعة مع قوى المعارضة ويلعب دوراً معروفاً في تقريب هذه القوى نحو القواسم المشتركة وصولاً إلى التعاون.

■ ألا ترى ان الأنسب لدخول شؤون المعارضة البدء بالحدث الاحدث في نشاطها، نقصد الاجتماع الذي انتهت منه أول أمس (ل. ع. م) فما هي خلفية هذا الاجتماع؟

ـ بعد مؤتمر بيروت الذي أعتبر بحق أروع تظاهرة لقوى المعارضة العراقية نظمتها لجنة العمل المشترك واشتركت فيه كافة التيارات السياسية المتواجدة على الساحة العراقية ومن كافة الطوائف والقوميات المتآخية، ظهرت مستجدات على الساحة العراقية والاقليمية والدولية فيما يخص وطننا. وأهم هذه المستجدات:

ـ الهزيمة النكراء للنظام الدكتاتوري الذي زج شعبنا ووطننا في حرب مدمرة على الضد من ارادته.

ـ قيام انتفاضة شعبنا الجبارة من ذرى كردستان الشامخة إلى الجنوب الصامد حيث استفتى شعبنا بالدم على رفض النظام الدكتاتوري. وعبر عن ارادته في بناء عراق ديمقراطي جديد، يحترم فيه حقوق الانسان ويحقق المساواة لكافة الطوائف والقوميات والاقليات القومية.

ـ انتكاسة الانتفاضة وما رافقتها من استعمال النظام الدكتاتوري، الذليل أمام القوى الاجنبية، لكل اسلحة الابادة وقتل عشرات الالوف من المواطنين وارغام الملايين من أبناء الشعب الكردي على ترك وطن آبائهم واجدادهم واللجوء إلى الجبال ولجوء مئات الالوف من الاخوة من أبناء الجنوب إلى الاهوار وإلى ايران والسعودية.

ـ بروز حقائق لم تكن معروفة وهي ان للعامل الدولي ولقوى التحالف الدور الكبير في تقرير وضع العراق مستقبلاً.

ـ دخول الاخوة في الجبهة الكردستانية في الحوار والمفاوضات مع نظام صدام الدكتاتوري بشكل مفاجيء.

ـ الدور المؤثر للقوى الاقليمية وأخص بالذكر الدول المجاورة للعراق.

على ضوء هذه المستجدات بادرت ل. ع. م في بريطانيا بالتعاون مع الامانة العامة في دمشق للدعوة إلى اجتماع موسع لبحث هذه المستجدات ولايجاد السبل والأساليب الجديدة في العمل. واشتركت فيه بالاضافة إلى الاحزاب والقوى المنظمة إلى اللجنة شخصيات عراقية مستقلة لها وزنها في جبهة المعارضة.

■ **وما رأيك في حصيلة الاجتماع؟**

ـ بالحقيقة، تميز جو الاجتماع بالصراحة التامة في مناقشة المحاور المطروحة في جدول العمل، كما تميز بسعة صدر الامانة العامة في دمشق ازاء ما وجّه اليها من انتقادات، سواء كانت مبدئية أم غير مبدئية، وكذلك تميز بحرص الجميع على انجاح الاجتماع بما يضمن وحدة صفوف المعارضة وتفويت الفرص التي يبحث عنها النظام الدكتاتوري للمراهنة على حدوث شرخ طائفي أو قومي في المعارضة. وحصل اتفاق تام على صياغة برنامج جديد

للمعـارضة يأخذ بعين الاعتبار المستجدات على الساحة، عراقياً واقليمياً ودولياً، وذلك بتطوير بيان ل. ع. م الأول في ٢٧ كانون الثاني الماضي.

وكان من الطبيعي ان يتوقف المجتمعون طويلاً عند مسألة المفاوضات بين الجبهة الكردستانية ونظام صدام، وهو موضوع بالغ الحساسية. فاستمع المجتمعون إلى رسالة الجبهة والتقرير الذي قدمه موفدها الأخ جبار فرمان مؤكداً وقوف الجبهة في خندق واحد مع المعارضة. ولقد تمّ اتخاذ قرار بارسال وفد باسم الجبهة إلى العراق لطرح وجهة نظر (ل. ع. م) بعدم جواز عقد أية اتفاقيات مع النظام، مما يضعف وحدة صف المعارضة ولا يعود على الاخوة الاكراد بأية منفعة، خاصة وان هنالك تجارب عديدة مع صدام رأس هذا النظام الدموي وسمعته السيئة في خرق التعهدات، حتى الدولية.

مما يؤسف له ان ممثلي الاخوة في التيار العراقي الحر وجبهة الوفاق قررا الانسحاب من الاجتماع رغم أن (ل. ع. م) قد تم توسيعها قبل الاجتماع الموسع، بحيث ضمت هاتين القوتين. وكان المجال واسعاً امامهما لطرح ما تريدان طرحه.

ولاحظ الاجتماع الموسع بانه رغم محاولة النظام إضفاء الطابع الطائفي أو القومي على كفاح شعبنا الدائر من أجل الاطاحة بالدكتاتورية فان هذه النزعات تكمن في تصرفات النظام، فالاخوة الشيعة، الذين يشكلون أكثرية العرب في العراق، يعتبرون ان الحملة الدموية ضدهم ليس مصدرها السنة بل النظام الدكتاتوري. ولم تجر على النطاق الشعبي أية نزاعات من هذا القبيل. وكذلك حول حملة الابادة ضد الشعب الكردي الذي لا يعتبر الحملة موجهة من الاخوة العرب بل من النظام الدموي الذي لا يمثل لا العرب ولا السنة.

■ لنتوقف أكثر عند مسألة المفاوضات بين أطراف أساسية في جك مع النظام، لقد كانت بدايتها أشبه بالصاعقة بالنسبة لمعارضي الدكتاتورية الدموية. فكيف أمكن تفادي التمزق الذي هدد العمل المشترك، وبالتالي كفاح شعبنا من أجل اسقاط الدكتاتورية؟

ـ حقاً كانت المفاوضات مفاجأة كبيرة بالنسبة لـ (ل. ع. م) واصدقاء شعبنا الكردي، ولا أبالغ ان قلت حتى بالنسبة لكوادر في الجبهة الكردستانية. (ل. ع. م) في بريطانيا بادرت فوراً إلى تخطئة هذه المفاوضات وبعثت إلى الجبهة الكردستانية رسالة تعبر عن تصوراتها، مع الحرص الشديد على تفادي التشنج، وعلى ادامة التحالف مع هذه الجبهة التي هي قوة رئيسية في المعارضة. واتخذت موقفاً مشابهاً لموقفنا الامانة العامة في دمشق. وكان الرأي السائد ان المفاوضات منحت صدام فرصة ليلم شمل جلاوزته والانقضاض مجدداً على شعبنا الثائر. ثم ان الجبهة أقدمت على المفاوضات دون ان تقدم إلى (ل.

ع . م) ايضاحاً حول صعوبات وضع الجبهة والظروف التي دفعتها إلى التفاوض، رغم ان الجبهة طرف أساسي في (ل. ع . م).

إلا ان الشعور السائد هو الحرص على وحدة الصف مع المرارة التي سببتها هذه الخطوة. والمهم في الأمر ان الاخوة في الجبهة الكردستانية قد أكدوا بانهم يعطون الاولوية للمطالب المشروعة للشعب العراقي في خلق عراق ديمقراطي خال من مظاهر الحكم الدكتاتوري، إذ لا ضمان لأية حقوق للشعب الكردي بغياب الديمقراطية في العراق.

■ **ما هي، في رأيك، أهم المشاكل الأخرى التي أعاقت عمل المعارضة، وأية حلول تقترحها للحد من هذه المعوقات؟**

- أهم مشاكل المعارضة تكمن أولاً في انها لا تعمل على أرض الوطن، بل في المنفى والغربة، مع ما تفرزه هذه الحالة من مشاكل نفسية للمغترب، شخصية وسياسية، وتؤدي بالنتيجة إلى تضييق دائرة اهتماماته. وهنالك قوى وشخصيات وجماعات معارضة كانت معارضتها كامنة ثم فقدت الأمل بانتصار الشعب، وبرزت على الساحة بعد عدوان نظام صدام على الشقيقة الكويت.

اتفق تماماً بأن هنالك تيارات رئيسية اربعة لها امتدادات في داخل الوطن، وان لهذه القوى الدور الرئيس. إلا ان الشكوى كانت من تصرفات ممثلي هذه التيارات ومحاولتها الاستئثار بالقرار السياسي حسب مبدأ الاجماع الذي أنا أقره واوافق عليه. إلا ان هذه التيارات أظهرت بانها تدرك بأن قوتها في (ل. ع. م) ليست مستمدة فقط من حجمها وامتداداتها وتاريخها النضالي بل من معرفة كيفية التعامل مع الاحزاب والشخصيات السياسية المنظمة إلى (ل. ع . م) وأرى ان بعض الخطوات التالية من شأنها تقوية العمل المشترك.

- توسيع الامانة العامة لتضم بعض الاحزاب والشخصيات مع ابقاء مبدأ الاجماع بالنسبة لممثلي التيارات الرئيسة على ان يقتصر مبدأ الاجماع على المسائل الأساسية كنوع النظام المستقبلي في العراق وليس بالضرورة القضايا اليومية الصغيرة وهذا ما أكده ممثلو التيارات الرئيسة.

- اشراك أكبر عدد ممكن من الاحزاب (١٧ أو ٢٠ في ل. ع. م) في كافة الفعاليات، دون الاشتراط بوجوب تواجد ممثلي التيارات الاربعة في كافة الفعاليات كالمقابلات والوفود وغير ذلك.

- ان لا يشعر ممثلو التيارات الاربعة والاحزاب بأن دور المستقلين هامشي وتابع للاحزاب كي لا يتم خنق روح المبادرة والابداع لدى هذه الفئة.

ـ أرى اهتمام الامانة العامة بعقد اجتماعات دورية موسعة مع كل الاحزاب والشخصيات المنظمة إلى لجنة العمل المشترك وتقديم تقرير عن أعمالها خلال فترة بين الاجتماعين.

■ **قوى المعارضة تتعاطى بصيغ شتى مع القوى الاقليمية والدولية المؤثرة على أوضاع ومصائر العراق، فما تصورك لأسس هذا التعامل ومنطلقاته؟**

ـ أرى ان قوى المعارضة العراقية يجب ان تدرك بأن قضية شعبنا العراقي قد أخذت بعداً دولياً واقليمياً كبيراً. ولهذا فإن الشيء المقبول دولياً واقليمياً هو خلق عراق ديمقراطي ليبرالي، حتى اقتصادياً، نظام يحترم حرية الانسان وانسانيته، نظام موحد متماسك بطوائفه وقومياته المتعددة وعلى صداقة ووفاق مع جيرانه ويبني علاقاته مع المجتمع الدولي على أساس المصالح المشتركة، ويكون عامل استقرار في المنطقة. وهذا هو الطرح المقبول. أما أية طروحات أخرى فان دروس الانتفاضة اثبتت بانها تجلب الوبال لشعبنا وتساهم في اطالة حكم الطاغية صدام.

■ **كيف ترى موقع القضية الكردية في البديل الذي تنشده المعارضة العراقية؟**

ـ كأحد أبناء الشعب الكردي، الذي قسم وطنه كردستان بين الدول الرئيسية الثلاث تركيا وايران والعراق، لابد وان أحلم باليوم الذي يتوحد فيه وطني. وهذا حق مشروع لكل شعب وفي بداية القرن الواحد والعشرين، وخاصة وان الاكراد الذين يبلغ تعدادهم ما يقارب العشرين مليون يعيشون في كردستان حيث الموارد الطبيعية والمياه والأراضي الخصبة.

إلا ان النظرة الواقعية تدفعني ان انظر أيضاً إلى الجغرافيا السياسية لكردستان. فذلك يحتم علينا ان نرى ان الحل الواقعي والمقبول اقليمياً ودولياً ممارسة حق تقرير المصير ضمن هذه الدول ان كان بشكل اتحاد فدرالي ضمن انظمة ديمقراطية أو على شكل حكم ذاتي. ولا يتم ذلك إلا اذا وحد الاكراد جهودهم ونضالهم مع اشقائهم مثل العرب في العراق، وناضلوا نضالاً مشتركاً من أجل عراق ديمقراطي يضمن حقوق القوميات والاقليات القومية المتآخية ويضمن حقوق جميع الطوائف واحترام معتقداتهم. ويا حبذا لو توصلت جميع القوى السياسية إلى هذا التفكير. ان تجربة لجنة العمل المشترك ستصبح تجربة رائدة لو أصبح هذا التفكير رائد الجميع.



الدولة المركزية
تقاليد الماضي واشتراطات الحاضر

فالح عبد الجبار*

تكاد قضية وفكرة وتاريخ الدولة المركزية ان تكون من بين أبرز الهموم العربية . فهي تتكـــرر في ميدان الشعــار السياسي ، وفي أدب التحليل السـوسيولـوجي ، وفي ميدان الدراسات التاريخية . ولها ، في عالمنا العربي ، نكهة خاصة ، تبدأ بالخوف من تمزق دول عربية قائمة ، تحت وطأة انقسامات اثنية أو طائفية ، أو توسع خارجي ، ولدينا في الذاكرة العربية أكثر من بعبع حقيقي ، فلسطين ، لواء الاسكندرونة ، هذا لذكر مثلين ساطعين . وتمر النكهة الخاصة من الخوف من التمزق إلى الحلم بالوحدة الشاملة ، فما من مفكر عربي ، أو حزب سياسي عربي ، إلا ويطلق آهات الحسرة أو الأمل في بناء دولة مركزية عربية واحـدة ، تنقـل رقعتنـا من عالم الانفعـال إلى عالم الفعـل في العصـر الـراهن ، باستقطاباته وتكنولوجيته المتقدمة .

وبين الخوف والأمل ، ثمة الفخر بالماضي العتيد ، ماضي هذه الرقعة في الحقب الغـابـرة تمـامـاً ، التي شهـدت ، في بكورة خاصة ، ميلاد دول مركزية في مصر ووادي الرافدين ، كخاصية شرقية مميزة ، لم تعرفها اوربا إلا في عهود حديثة نسبياً .

ويجد المرء نفسه هكذا محاصراً بفكرة الدولة المركزية ، حصاراً لا فكاك منه .

وبالطبع فان سرّ تشكل الدولة المركزية في الماضي السحيق ، يكمن في عوامل لحمُ تتجاوز سرّ تشكلها وديمومتها في العصر الراهن . فبين هذين المستويين التاريخيين فوارق يصعب اجتيازها ، كما يصعب اعادة انتاجها .

* كتب هذا المقال عشية بدء الانتفاضة العراقية في آذار ١٩٩١ التي ارتعد منها الكثير من العرب خوفاً على «الدولة المركزية» . .

■ **التمزق الراهن**

تتقاطع في المنطقة العربية عوامل متضادة، عوامل دمج واستقرار، وعوامل تمزيق وتفكيك، داخل كل بلد عربي، وبين البلدان العربية مجتمعة.

ولو عرضنا، بنظرة سريعة، بعض ملامح ذلك، لوجدنا ان العنصر الاثني يلعب دوراً بارزاً، في إثارة مخاوف التمزق، البربر في الجزائر، الاثنية المسيحية في جنوب السودان، الشعب الكردي في العراق وسوريا.

ان تشكل الاثنيات، وتبلورها في قوميات متميزة، ثم في دول قومية متميزة، ملمح من ملامح العصر الحديث. بل ان مفهوم الأمة، في اللغات الاوربية nation هو مرادف لا أكثر لمفهوم الدولة state ، ذات الرقعة المحددة. بالطبع هذا لا يمنع، ولم يمنع، نشوء دول متعددة القوميات (سويسرا مثلاً، أو كندا)، أو انقسام اثنية محددة على عدد من الدول (الايرلنديون)، أي نشوء حالة عدم تطابق بين القومية والدولة. واذا كانت مثل هذه الامثلة محدودة تماماً في اوربا، فانها أكثر تعقيداً في الشرق، في قوس قزح التشابك الديني والقومي.

وتمتد القضية أكثر، اذا اضفنا إلى ذلك البعد الديني، وبالتحديد التنوع الديني، كما يتجلى في مثال الاقباط في مصر، أو تقسيم السلطة المسيحي ـ الاسلامي ـ الدرزي في لبنان، أو حتى في وجود اقليات يهودية كانت موضع صراع مع الحركة الصهيونية (مثال العراق، المغرب).

بموازاة الانقسام الديني، ثمة الانقسام الطائفي (الشيعة، السنة، العلوية مثلاً)، الذي يبرز في مثال العراق ولبنان، وبلدان أخرى.

واذا كانت أشكال الولاء والاتحاد الديني والطائفي تنتمي إلى مجتمعات غابرة، قديمة، بسبيلها إلى الاندثار، فانها اكتسبت طابعاً أكثر تعقيداً مع بروز الحركات الاسلامية في السبعينات، وبخاصة مع بروز الحركة الخمينية ـ حاملة المذهب الشيعي الاثني عشري ـ فقد تداخل البعد الطائفي في التماسك الداخلي لبعض الدول، كما تداخل في العلاقات الاقليمية. ولوحظ هذا في الخليج بصورة جلية.

أما البعد الديني فانه يتميز بخصوصية أخرى. ففي الشرق، كان الدين وما يزال إلى حد كبير، يؤدي وظيفة التعبير عن وعي الذات الاثني فالقومي. ونقول الاثني فالقومي، معتبرين هاتين المقولتين متتابعتان تاريخياً. وهناك فرضية جريئة، ترى ان الدين الاسلامي الحنيف لعب هذا الدور (عدا عن وظائف الدين الاخرى الايمانية والاخلاقية والاجتماعية) في توحيد القبائل العربية في الجزيرة. بتعبير آخر ان دولة الاسلام، حسب هذه الفرضية، هي أول دولة عربية في التاريخ. وعلى هذا يكون الدين الاسلامي أول تعبير تاريخي،

ومديد عن وعي الذات الاثني العربي.

وما يزال يلعب هذا الدور بمعناه الحضاري العام. بالمقابل نجد ان التمايز القومي في اوربا قام على أساس اللغة والحضارة، وليس على أساس الدين، بل جرى في أحيان كثيرة، في تضاد مع الكنيسة الرسمية[1].

■ من تاريخ الدولة المركزية

يدهش الكثير من الباحثين الفارق الهائل بين دولة المدينة في التاريخ الاغريقي، وبين الدولة المركزية في مصر، التي سبقت الاغريق أو عاصرتهم.

ويجد المرء الفارق نفسه، بصيغة أخرى، في تاريخ العراق القديم، بين دولة المدينة (الأكدية، البابلية، الآشورية) وبين الدولة المركزية التي اشادها العرب المسلمون. أو أيضاً الفارق بين الدولة ـ المدينة في تاريخ الجزيرة قبل الاسلام، والدولة المركزية الواسعة بعد ظهور الاسلام.

ويُرجع الكثير من واضعي الفرضيات التاريخية، نشوء الدولة المركزية إلى مجموعتين من العوامل. المجموعة الأولى هو ما يسمى مجموعة الحضارات النهرية، التي تفرض، بحكم اعتماد الحياة على الانهار (النيل، دجلة والفرات، الخ) تنظيماً مركزياً صارماً للري، والذي يفترض بدوره وجود وحدة سياسية تمليها هذه الضرورة. وبالطبع فان نشوء الدولة المركزية هنا يفترض سلفاً تطور الزراعة، وتطور اساليب البناء، والحساب الرياضي، واستيعاب جغرافية الري، أي يفترض تطوراً حضارياً يشكل الوعاء لاكتمال الدولة المركزية في الحضارات النهرية. وهو أمر تحقق في مصر قبل الميلاد. ويستدل عليه الباحثون من المدونات التاريخية لحروب التوحيد، المديدة بين شطري مصر الشمالي والجنوبي، كما يستدلون عليه من تاريخ دراسة الاديان القديمة في مصر، وبالذات بروز فكرة التوحيد في مصر قبل ظهور الديانات العالمية، بوصفها تعبيراً عن وحدة حياتية أعمق[2].

أما المجموعة الثانية، فهي مجموعة الحضارات التجارية، حيث تلعب مدن رقعة معينة، دور قنوات حافظة للتبادل المادي والمعرفي، الضروري لاستمرار الحياة. ان توسع التجارة، وضرورة حفظ خطوطها، الذي هو بمثابة حفظ الحياة ذاتها، يستدعي، بوصولها نقطة معينة من التطور، تجاوز محدودية الانقسام القبلي، وتجاوز انغلاق المدن المعزولة. والواقع ان سعة التبادل نفسها، وسعة تجارة المسافات البعيدة، تخلق، بفعل التكرار، وما يولده من حاجات وضرورات، أواصر ماتني تشتد حتى توفر الأساس لانتشار سلطة فوق قبلية، تؤلف مصلحة عامة لسائر شظايا المجتمع، بازاء كل جزء قبلي منه.

هنا أيضاً ثمة شرط مسبق، هو شرط الازدهار الحضاري: تطور الصناعات اليدوية،

ونمو الرفاه. فالتجارة مستحيلة من دون فوائض، ومن دون معرفة بالفلك، الوسيلة الوحيدة لتحديد اتجاهات السفر.

في مثل هذه الحضارات الموغلة في جلال القدم، تأتي أشكال الاتحاد في دولة مركزية كاطار واسع يتجاوز الانقسام القبلي، ليخلق وحدة اثنية، ويكون الدين التوحيدي هو عامل اللحم الروحي.

هذا لا يعني ان الاثنيات الموحَّدة، لا تمتد، بقوة جبروتها العسكري والروحي، لتخلق امبراطوريات تتميز بتعدد اثني ـ قبلي، وبالتالي ديني أيضاً، فتخرج عن الاطار الاصلي للدولة المركزية، كدولة تمثل اثنية محددة حطمت إطارها القبلي الضيق. وغالباً ما تعرضت هذه الامبراطوريات، إلى تثلّمات داخلية مزّقتها، أو إلى اجتياحات خارجية عاتية. والتاريخ الشرقي، كما يقول سمير أمين، مليء بجثث الحضارات التي تمزقت بفعل ذلك[3].

ويبدو من تكرار نشوء الامبراطوريات، ان توسعها كان ينتهي عند نقطة معينة تفضي لانهيارها. وان الامبراطورية ليست، فعلياً دولة مركزية، بل هي دولة مركزية مقرونة بملحقات، وان العلائق العضوية (الحضارة النهرية الواحدة) التي تشد اجزاء الدولة المركزية، تكون غائبة في العلاقة بين هذه الدولة وملحقاتها من الامصار والاصقاع الأخرى. وهذه العلاقة الأخيرة ترتكز على قوة لحم أخرى: القسر العسكري. ونلاحظ السهولة التي يتم بها انفصال الاجزاء البعيدة من الامبراطورية، وإمكان استقلال ولاتها وامرائها عن المركز.

وفي إطار هذا الاستطراد التاريخي، يمكن الاشارة إلى ان الامبراطورية العربية ـ الاسلامية، وامبراطوريات الشرق عموماً، كانت سباقة إلى التطور الحضاري، بالقياس إلى باقي رقاع المعمورة، وبالذات بالقياس إلى اوربا المتوحشة عصر ذاك. ومن دون الغرق في بكائيات على اطلال الماضي، والتوسل بحضارتنا الغابرة لنسيان تخلفنا الراهن المريع، نقول ان المنطقة العربية كانت تاريخياً أجدر بالتطور الحضاري الذي افتتحه العصر الرأسمالي، عصر التطور الصناعي والتكنولوجيا. والسؤال المهم هو لماذا لم تنطلق الحضارة الجديدة، الصناعية، من رقعتنا التي توافرت فيها العناصر الأولية لمثل هكذا تطور.

■ **خصوصية تاريخية**

حاول بعض المفكرين تقديم جواب يقوم على ان التطور الرأسمالي الحديث نشأ في اطراف النظام الاقطاعي، أي في بقاعه الضعيفة وليس القوية. وهذا يعني ان مركز التطور العالمي كان قائماً في رقعتنا، أولاً. كما يعني، في جانب آخر، ان المناطق التي

تطورت حضارياً قبل غيرها دفعت ثمن ذلك لاحقاً، بمعنى انها كانت محط اطماع الشعوب البدوية الغازية، التي كانت تفتك بكل الحواضر، كمواطن للوفرة والثراء. زد على ذلك ان رسوخ البنى الروحية والمادية القديمة كان يبلغ من القوة مبلغاً يمنع انبثاق الجديد أو يعيقه.

واتذكر في هذا الصدد قولة شهيرة لماركس يشير فيها إلى ان المغول، شعب رعوي، لا يحتاج سوى إلى مراع فسيحة. ولم يكن ينقصه شيء من منظومات الري وغيرها من معالم الحضارة. لذلك فقد سعى إلى تهديم كل هذه المعالم في الاصقاع التي اجتاحها غازياً. وتكرر الحال مع الغزو العثماني للمنطقة العربية[4].

هذه الفترات كانت بمثابة انقطاع تاريخي، ناجم عن عوامل خارجية، أكثر منه عن عوامل داخلية، من دون اغفال دور هذه الأخيرة قط.

ونلاحظ مع بداية القرن التاسع عشر، قرن التماس العربي ـ الاسلامي مع اوربا الرأسمالية. ان تقاليد الدولة المركزية المُضمَرة، القديمة، شقت طريقها سريعاً إلى عدد من امارات المنطقة. حسبنا ذكر مثال مصر محمد علي، أو مثال الدولة الصفوية في ايران. أو حتى الدولة الوهابية الأولى في القرن التاسع عشر، أو دولتهم الثالثة في مطلع القرن العشرين. لكن هذه الدولة المركزية الشرقية الجديدة تختلف كلياً عن الدولة المركزية الاوربية، التي قامت على وحدة السوق والانتاج الصناعي، وهما قوة اللحم المادية، مقرونة بقوى روحية تتمثل في الفكاك من السلطة فوق القومية للكنيسة، سواء بصيغة كنائس بديلة (بروتستانية، كالفينية. . . الخ)، أم بصورة فكر فلسفي وضعي، عبر عن قوة الالتحام الروحي للقوميات المتمايزة في اوربا.

ان الدولة المركزية في منطقتنا في القرن التاسع عشر هي دولة مركزية مناقضة أو نافية للتجزؤ الاقطاعي، وهي تستند، في جانب منها، إلى قوة النزوع إلى الدولة المركزية الذي يضرب جذوره في التاريخ السحيق.

وعليه فان الدولة المركزية هنا نهضت من دون وجود الاقتصاد السلعي الرأسمالي والسوق الرأسمالية. أما في اوربا، فان الدولة المركزية، اقطاعية الطابع، كانت مستحيلة من دون هذه السوق الموحدة، التي أخذت في التبلور خلال القرون ١٤ ـ ١٦، ولم تنته عملية تشكلها أو تنضج إلا أواخر القرن التاسع عشر، قرن توحيد المانيا وايطاليا، بعد القضاء على تبعثرها الاقطاعي.

ولكن الاقتصاد الزراعي ـ الحرفي ـ الرعوي المميز للحقبة الاقطاعية في بلداننا تهدم ويتهدم بسرعة كبيرة منذ بداية هذا القرن. ورغم وجود بقاياه حتى الآن، فان انتقالنا إلى اقتصاد السوق، حقيقة قائمة. وهو يزيل معه قوى التلاحم القديمة أو يغير وظائفها،

ويستدعي إلى الوجود قوى تلاحم جديدة،ويعطي وظائف جديدة لقوى التلاحم القديمة أيضاً. فاشكال الولاء القبلي، والطائفي والديني، المميزة للحقب القديمة تتقلص، وتحل محلها روابط جديدة رغم انها، والحق يقال، ما تزال تحمل بعض ملامح القديم. ومن حسن حظ هذا التطور (أم من سوئه) ان الاشكال التكنولوجية الحديثة للانتاج، تطلبت وتتطلب ان تقوم الدولة مقام مالك ومنتج جماعي يضفي عليها سلطاناً أشد من سلطان الدولة المركزية الغابرة في العصور الخوالي، أو سلطان الدولة المركزية الخراجية في القرن التاسع عشر مثلاً.

بيد ان هذا يتعلق ببلدان محددة من المنطقة العربية، ولا يتصل بالعالم العربي ككل واحد.

■ المشكلة الراهنة

ان وعي الذات القومي في المنطقة العربية يتميز بتاريخ مديد أطول وأعمق من مثيله الغربي، وهو مندغم، باشكال متباينة، بالاسلام، في صورة هذا المذهب أو ذاك، أو في صورة الاسلام الكلي (الفرق بين الوهابية وبين طروحات الافغاني مثلاً). وعند أخذ المنطقة العربية ككل نقول إن العرب لم يبلغوا بعد مستوى الدولة ـ الأمة. وان هذه المهمة ما تزال قائمة. فأشكال الاتحاد البشري المعروفة حتى الآن تشير إلى ما يشبه التسلسل التالي: القطيع البشري، القبائل والعشائر، تشكل الاثنيات والاقوام، تشكل الدولة القومية، مع وجود بعد بشري عام ما يزال نُطفاً في رحم الغيب.

انطلاقاً من ذلك فان نشوء الدولة ـ الأمة هي مرحلة أرقى بالنسبة لتطور أثنية أو قوم من الاقوام.

ان تشكل الدولة القومية الواحدة، التي ما نزال بمنأى عنها، يتطلب عوامل التحام روحية ومادية. ان العوامل الروحية عناصر مهمة، عوامل اللغة، والتاريخ والعادات والتقاليد والحضارة المشتركة، والتسمية الذاتية، والدين (إلى حد معين)، الخ.

ان قوة استمرار العوامل الروحية، بفعل منطقها بالذات، حفظت لنا قدراً من التماسك العربي، وان استمرار هذه العوامل بالقوة ذاتها يقتضي تدعيمها ببنيان مادي. وان غياب هذا البنيان المعاصر يهدد قوة الاستمرار اعلاه، التي تبدو وكأنها توشك ان تستنفذ نفسها، بل انها تصرخ طالبة النجدة. وهذا مجرد تعبير عن تنامي التباعد بين البلدان العربية.

ان المنطقة العربية تشهد ميلين متناقضين، الاول طارد، نابذ، ممزِّق. والثاني، جاذب وجامع.

فعلى صعيد كل بلد، يسير التطور الحديث حثيثاً مدمراً أشكال الولاء والاتحاد القديمة، لكن أشكال الولاء والاتحاد الجديدة ليست راسخة بقوة كافية، أو انها متفاوتة الرسوخ باختلاف البلدان. وفي حالات غير قليلة نرى ان العلاقات الحديثة انما يجري فرضها بادوات تقليدية. فمثلاً الدولة المركزية الحديثة القائمة على الوحدة القومية لشعبها، والتحامه الوطني، غالباً ما تلجأ إلى علاقات اسرية وطائفية لتمتين تماسكها كنخبة حاكمة. واذ يخدم ذلك، جزئياً، تعزيز التطور الحضاري العام، فانه يولد بالمقابل تمزقات داخلية، مستثيراً أشكال الاتحاد والولاء القديمة (الطائفية، الدينية، القبلية). من هنا الطابع المتناقض لهذه الظاهرة وبقدر ما يتعلق الأمر بالعلائق بين الدول العربية، نلاحظ ايضاً وجود ميلين متضادين. ان اقتصادات البلدان العربية تتزايد ارتباطاً بالسوق العالمية. هذا التعاظم في الارتباط مع المتروبولات الخارجية يزيد من ضعف الترابط بين البلدان العربية. من هنا نشوء ما يسميه دعاة الفكر القومي بـ «النزعة القطرية».

ان مأزق تشكّل الأمة ـ الدولة على الصعيد العربي الشامل لا الجزئي، في هذه الحقبة، هو مأزق التطور الرأسمالي التابع، ومأزق التفكك الاقتصادي العربي مقابل التلاحم البنيوي للاقتصادات العربية مع السوق العالمية. وهناك ميل معاكس، هو فعل بعض العوامل السياسية والعسكرية والامنية، وهي بالغة التقلب والتغير. لذلك فان ما ينشأ عنها من اتحادات هو بناء بالغ الهشاشة مقصور على حاجات ضيقة للتعاون بين النخب والأسر الحاكمة، ولا يلبي الحاجة الفعلية لخلق سوق موحّد، أي خلق معمار مادي للأمة ـ الدولة في المستقبل.

بتعبير آخر ان الدولة المركزية المحلية (في قطر عربي) تقوم الآن على قاعدة صناعية ـ زراعية وعلى علاقات سوق، وهي ترتكز على تاريخ وتقاليد مديدة للدولة المركزية. لكن الدولة المركزية الشاملة غائبة (في كل العالم العربي) من جراء الافتقار إلى السوق الموحد، وهي بالتالي هشة كمستقبل(*).

ولما لم تكن سائر الدول العربية تتميز بذلك، فان تلك الدول الهامشية كانت ستقضي هلاكاً لولا وجود دول عربية مركزية قوية، ولولا نظام العلاقات الدولية الذي يشكل، بفعل مصالحه، عامل حماية نسبية، في هذا العقد الأخير من القرن العشرين، رغم ان هذا النظام الدولي نفسه هو عامل اعاقة بوجه نشوء الدولة المركزية العربية الشاملة.

* * *

هوامش

(١) انظر مبحثنا: اشتراكية ماركس، القومية، الدين، في كتاب: حوارات، بيروت، دار الفارابي ١٩٩٠، وكذلك مجلة قضايا فكرية، الكتاب التاسع والعاشر، نوفمبر ١٩٩٠.

(٢) يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى «تاريخ الحضارات العام» لموريس كروزيه، طبعة بيروت، دار عويدات، أو «قصة الحضارة» لويل ديورانت، وغير ذلك من التأرخات الموسوعية.

(٣) انظر سمير أمين، الأمة العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، أو كتابه «ما بعد الرأسمالية»، مركز الدراسات العربية، بيروت.

أيضاً: سمير أمين ـ علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الايديولوجي العربي ـ دار الحداثة، بيروت.

(٤) في المقدمة العامة لكتابه الشهير: الغروندريسة.

(٥) أما الباكون على الدولة المركزية في العراق وسواه، فان دموعهم المدرارة، الساخنة، المترعة بوله صوفي حول مستقبل «الدولة المركزية» لا تشي بادراك حقيقي لمقومات هذه الدولة. ان جل ما نستخلصه من عواطف القلب التي يبدونها ان مثل هذه الدولة هي نتاج «قائد» فرد، بدل ان يكون هذا «القائد الفرد» نتاج لحظة من لحظات تطور هذه الدولة.

ان انقلاب العلاقة بين الذات الموضوع، بين الحامل والمحمول، في هذا النمط من التفكير، الاقرب للخرافة، هو امتداد لبنية معرفية موغلة في القدم، بنية معرفية سبق ان ساطها بسياطّ النقد الموجع مفكر كان يقف مواقف سلفية، هو المصري حسن حنفي، في كتابه: من العقيدة إلى الثورة، (مكتبة مدبولي، القاهرة، وأود اقتباس عدة فقرات عن فكرته النقدية حول هذه العبادة للفرد، ومدى تفاهتها ابستمولوجياً. يقول حنفي:

«تبدأ المقدمات التقليدية بتنزيه الله تنزيهاً مطلقاً... بلغة العشق والهيام» (الجزء الأول ص ٥).

ويظل العالم الأصولي يتغزل في هذه القوة لدرجة الفناء. وكلما شعر بعجزه قوّى مدحه... وبالتالي ينشأ السلطان الديني أولاً ثم السياسي... ويكون السلطان متفرداً بسلطانه.» (ص ١٧).

وهذا «يجعل العلاقة احادية الطرف من واهب وموهوب» (ص ١٠) «ومن مآسي عصرنا تشخيص الافكار وعبادة الاشخاص» (ص ١٣) وهكذا «يتدهور التاريخ، ويسير في انحطاط مستمر، ويظل التاريخ الأول قدوة للناس، يتقدمون بالرجوع إلى الوراء ويسيرون إلى الامام ووجههم إلى الخلف» (ص ١٥).

«الحديث عن السلطان واحد، السلطان الديني أم السلطان السياسي. وكلاهما يتم الكلام عنه بلغة الجبروت والعظمة» (ص ٢٠).

وهذا «قضاء على الذاتية، ذاتية الافراد وذاتية الشعوب» (ص ٢١).

«مدح السلطان لا يقوم على خصائص موضوعية في السلطان، بل هو اتجاه نحو السلطة بالتملق والزلفى... ونشأ كتّاب لهم هذه الوظيفة في مدح القائد الملهم، والزعيم الشجاع، وابن الشعب البار، والمجاهد الأعظم، والرئيس الأفخم، وصاحب القرار... الخ» (ص ٢٨).

«السلطان لا يهدي ولا يضل... هو سلطة تنفيذية خالصة... ليس السلطان مصدر الخير والصلاح، بل... مصدر للفساد... لنفسه ولشعبه. السلطة في غياب الرقابة الشعبية تفسد...» (ص ٢٥).

وحول طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية ايضاً

كامل علي

ربما يبدو، في ظروف العراق الراهنة، بعد كل ما حاق به من دمار وكوارث ان من غير المناسب ان ينصرف المرء الآن إلى جدل نظري حول مهمات لا تطرح نفسها الآن بتلك القوة التي تدفع إلى النظر الجاد في السبل العملية المؤدية إلى التخلص من المحنة التي يعيشها الشعب ومن الأسباب التي دفعت اليها. ولكن لكي نبحث في الأسباب العميقة للمحنة يتطلب ان ننظر أيضاً إلى آفاق التطور التي ستفضي اليها الحلول التي ترسم للمعالجة.

من هنا يبدو النقاش في المسألة المطروحة مشروعاً تماماً.

في حزيران ١٩٩٠ نشرت (الثقافة الجديدة) مقالة لنصير سعيد الكاظمي عكس فيها وجهة نظره بشأن التطور الرأسمالي في العراق، والأهمية التي تكتسبها الديمقراطية في حياة البلاد العامة وتطورها. وتناول من بين ما تناوله طابع المرحلة التي تمر بها الثورة في العراق والآفاق التي ستفضي اليها والمسار التاريخي لتبني فكرة التطور اللارأسمالي في العراق. وفي العدد ٢٢٨ من المجلة الصادر في كانون الأول ١٩٩٠ رد زكي خيري على بعض ما ورد في مقالة الكاظمي، لاسيما تحديده لطابع المرحلة الوطنية الديمقراطية، وللظرف التاريخي الذي طُرحت فيه مسألة التطور اللارأسمالي. وللأهمية البالغة، السياسية

والنظرية، التي يكتسبها هذا الحوار وددت أن أسهم فيه سامحاً لنفسي ان أوضح بعض ما جاء به الكاظمي وتفنيد بعض ما ذهب اليه زكي خيري في رده، مستعيناً ببعض الاقتباسات بقدر ما تسمح به الظروف التي أعيشها.

تناول الكاظمي في مقالته موقف الحزب الشيوعي من مسألة التطور الرأسمالي في العراق ارتباطاً بفهمه - أي الحزب - لمضمون المرحلة الوطنية الديمقراطية وطابعها، والكيفية التي تناول فيها هذه المسألة في برامجه منذ ثورة الرابع عشر من تموز في ١٩٥٨. وخلص إلى ان البرنامج القائم «لا يزال يعكس القناعة التي ظلت طوال العقود الأخيرة تراود الكثيرين من ان التطور صوب الاشتراكية أفق يكاد يطرح نفسه في العراق». وفي موضع آخر، وبعد ان يناقش موضوعة «سعة نفوذ الاشتراكية في بلادنا» كما يُستدل عليها من انعكاسات الوعي الاشتراكي في برامج بعض الأحزاب السياسية العاملة، قال ان ذلك «لا يجعل من الاشتراكية، أو حتى ارساء أو تعزيز مهمات الانتقال إلى الاشتراكية موضع الاهتمام المباشر من نضالنا في المرحلة الراهنة.» (التأكيد من وضعنا). ويخلص الكاتب إلى ان مبالغة الحزب في تقدير سعة نفوذ الاشتراكية في العراق جاءت نتيجة ضغط الشعارات «الاشتراكية» التي رفعتها القوى القومية العربية بتأثير الدعوات التي انطلقت من القاهرة في الستينات، وكنتيجة أيضاً إلى دعوات (التطور اللارأسمالي) التي انطلقت من بعض منظري الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي وتبناها اجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية في تشرين الثاني ١٩٦٠.

وبعد ان يأخذ الكاظمي في اعتباره الأوضاع القائمة في العراق، المادية والروحية، والحاجة إلى تعبئة كل القوى الاجتماعية لتعمير البلاد بعد الحرب مع ايران (ومثل هذه الحاجة غدت الآن أكثر الحاحاً بعد الكارثة الوطنية التي حلت بالبلاد) يدعو إلى اصطفاف طبقي جديد لتحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية تسهم فيه قوى الرأسمالية المنتجة الراغبة حقاً في التعمير الاقتصادي والتنمية المستقلة. أما «ما يلي المرحلة الديمقراطية فأمره متروك إلى الجماهير الشعبية لتقرره في إطار الديمقراطية السياسية الحقة، في إطار التعددية الحقة في الأفكار. وبوسع الطبقة العاملة وحزبها السياسي - بعد ان يضمن فعلاً وليس نظرياً التفافها حوله - ان يدخلا، على أساس البرنامج الاشتراكي، معترك التنافس الديمقراطي، وسيستفيدان مما للاشتراكية من نفوذ لابد لنا ان نستعيده وندعمه ونوسعه على أساس من العمل العلمي الصبور والموضوعي والقائم على احترام الديمقراطية السياسية».

ويأخذ زكي خيري على الكاظمي كونه اعتبر طابع الثورة الديمقراطية برجوازياً وليس اشتراكياً في الجوهر، أي انه يفسح المجال لنمو العلاقات الرأسمالية وتحتفظ الثورة

الديمقراطية بطابعها هذا حتى لو قادتها الطبقة العاملة وليس البرجوازية، لأن ما يتعيّن ان تنجزه الثورة من أهداف يظل في إطار العلاقات الرأسمالية. ويرد على هذا بقوله ان الثورة بطابعها «البرجوازي» سواء ضد الاستعمار أو الاقطاع قد انجز بالفعل، وان ما بقي من مهام الثورة الديمقراطية دون ان ينجز بعد هو سيادة الشعب. ولكنه يستدرك قائلا ان هذا لا يعني اننا أمام الثورة الاشتراكية وجهاً لوجه بأي حال من الاحوال. ثم يشرع في توضيح فهمه للتحول الذي جرى في الموقف ازاء الثورة الديمقراطية منذ عهد ماركس، والدعوة إلى التطور اللارأسمالى وينتهي إلى ان الجمهورية الديمقراطية طبقاً لمفهوم ماركس اذا ما انتصرت في العراق لن تكون مهمتها حصر العلاقات الاقتصادية «في إطار علاقات الانتاج الرأسمالية» بل ستخطو خطوات كبيرة إلى أمام نحو الاشتراكية. وهذا سيتوقف على مدى نمو الديمقراطية بأوسع معانيها ولاسيما الديمقراطية السياسية وعلى مدى نفوذ الطبقة العاملة في السلطة السياسية للدولة العراقية، الجمهورية الديمقراطية، التي تسود فيها البرجوازية الصغيرة (التأكيد من وضعنا)، ولكنها المتحالفة مع الطبقة العاملة طليعة الشعب. وعلى تحقيق هذا التحالف يتوقف مصير الاشتراكية في العراق دون حتمية المرور بمرحلة التطور الرأسمالي بأكملها.» الرد، اذن، ينصّب على أمرين: تحديد طابع الثورة الوطنية الديمقراطية، والطريق الذي سيسلكه التطور اللاحق للثورة صوب الاشتراكية. ويتداخل الحديث حول الأمرين، وهو طبيعي، فالحديث عن تطور الثورة يتلازم مع طبيعة الثورة ومهماتها المباشرة[1]. لذلك فتعقيبنا، انطلاقاً من هذا الأمر أيضاً، يتداخل فيه، هو الآخر، هذان الجانبان.

بودنا، باديء ذي بدء، ان ننبه إلى ان الكاظمي، وهو يشير إلى الدعوة الملحة إلى التطور اللارأسمالي التي انطلقت من المنظرين السوفييت قبل ثلاثة عقود، ما كان ليغيب عن باله، بالطبع، وهو الذي، على الأقل، ترجم كتاباً عن (الكومنترن والشرق) فيه مقدمة ضافية إلى واحد من هؤلاء المنظرين، أوليانوفسكي، كرسّها للحديث عن مفهوم «التطور اللارأسمالي» وكيف تطور منذ أيام ماركس. كما ان مناقشات الكومنترن التي احتواها متن الكتاب، قد انطوت على الكثير مما دار حول هذا الأمر في العشرينات، وفي مقدمتها إسهامات لينين. إن ما يعنيه الكاظمي هنا بالذات هو تلك الدعوات المكثفة إلى (التطور اللارأسمالي) التي انطلقت بغزارة مع تعاظم انتصارات حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا خلال الفترة التي تلت انتصار ثورة يوليو في مصر، والتطورات السياسية التي جرت من بعد في بعض البلدان المتحررة كمصر واندونسيا وبورما، دون تمييز كافٍ للظروف الموضوعية في هذه البلدان إلى الحد الذي صار يُعاب على هذا الحزب أو ذاك من احزاب الطبقة العاملة في هذه البلدان اذا ما خلا برنامجه من الاشارة إلى «طريق التطور

اللارأسمالي» بالنص، حتى لو جاء الأمر بصيغة أخرى[٢].

إن المسألة الجوهرية في طرح مسألة التطور اللارأسمالي بهذا الشكل تكمن في النظر إلى هذا التطور كقضية مجردة، ودون مراعاة الظروف الموضوعية في البلد المعيّن: وضع القوى المنتجة، علاقات الانتاج السائدة، وحظ العلاقات الرأسمالية من التطور، توازنات القوى الطبقية، والارث السياسي والعلاقات السياسية العامة، سايكولوجية المجتمع . . . الخ . ان ما أعتبر «امكانية» لدى ماركس ولينين مشروطة بأوضاع تاريخية خاصة، تحوّل في الستينات إلى ما يشبه الشرط الفعلي لمسار التطور بالنسبة إلى البلدان التي انتصرت فيها الثورة الوطنية ضد الاستعمار بغض النظر عن مستوى التطور الذي حققته القوى المنتجة ومدى تطور العلاقات الرأسمالية فيها، وكانت النتيجة أن دار الحديث عن «التطور اللارأسمالي» حتى في بلد كالهند قطع شوطاً كبيراً في التطور الرأسمالي بلغ حد الاحتكار، ومَرَدُّ ذلك في رأينا القناعة التي كانت تسود الحركة الشيوعية العالمية آنذاك من ان توازن القوى العالمي قد مال بشكل جلي إلى صالح الاشتراكية. . .

ان زكي خيري يستشهد برد ماركس على ميخائيلوفسكي في عام ١٨٧٧ بشأن امكان تجنب طريق التطور الرأسمالي في روسيا والذي كانت قد شرعت في السير فيه منذ الغاء القنانة في عام ١٨٦١، ويرد ماركس أيضاً على فيرازاسوليتش في عام ١٨٨١ وتأكيده على هذه الامكانية استناداً إلى اجتماع استثنائي من الظروف، لكنه نسيَ أن يشير إلى ان تلاميذ ماركس المخلصين ذاتهم، قد انتهوا، استناداً إلى دراسة للوضع الراهن آنذاك في روسيا، وتحليل ظروفها الداخلية، إلى انها ـ أي روسيا ـ «ستواصل هذا السير! فليس ثمة معلومات تسمح للمرء بأن يأمل في ان تترك روسيا عن قريب طريق التطور الرأسمالي الذي سارت عليه بعد عام ١٨٦١»[٣] هذا ما كتبه بليخانوف عام ١٨٩٥ وفيما كان يدافع عن منهجية ماركس المادية التاريخية في التحليل ضد طوباوية ميخائيلوفسكي وأقرانه بالذات. وبعده بعشر سنوات، وضع لينين مؤلفه المعروف «خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية»، وكانت المسألة يومها في جدول العمل، وفيه تحدث بوضوح قاطع على ان سبيل روسيا إلى الاشتراكية يمر عبر الثورة البرجوازية الديمقراطية، وان الوضع في روسيا والتي قطعت شوطاً بعيداً في التطور الرأسمالي لم تعد تلائم ما كان يشير اليه ماركس. ويعلق غرامشي على موقف البلاشفة هذا بقوله: «ومن المعروف ان تروتسكي كان يؤمن في عام ١٩٠٥ بامكانية قيام ثورة اشتراكية وعمالية في روسيا، بينما كان البلاشفة لا يسعون إلى أكثر من اقامة دكتاتورية سياسية للبروليتاريا المتحالفة مع الفلاحين تكون أشبه بقشرة تحد من النمو الرأسمالي الذي ما كان يجب ان يمس في بنيته الاقتصادية»[٤]. ان تلاميذ ماركس المخلصين هؤلاء دخلوا حتى في جدل عنيف مع الشعبيين أمثال ميخائيلوفسكي

حول سبل التطور الاقتصادي الروسي الخاص مفندين امكانية تطور روسيا إلى الاشتراكية على أساس تحول المشاعة الريفية إلى مثال روسي خاص للاشتراكية، وانما عبر الثورة البرجوازية الديمقراطية، ليس لأنهم لم يكونوا مخلصين لماركس، أو انهم نسوا أفكاره، وانما لأنهم ادركوا جيداً تحول روسيا إلى الرأسمالية فعلاً، وتبينوا جيداً تناقضاتها الاجتماعية وحددوا موقفهم إلى جانب العنصر الذي سيقود إلى المستقبل. وفي هذا كانوا يردون على ممثلي الرأسمالية أيضاً الذين كانوا لا يرون لروسيا أفقاً سوى الافق الرأسمالي والاحتذاء بالغرب.

لقد ابتلى ماركس وانجلز ذاتهما بمن عاب عليهما انهما لم يقفا في أربعينات القرن التاسع عشر إلى جانب الطوبويين الالمان الذين دعوا إلى تجنب طريق التطور الرأسمالي. إلا ان ماركس وانجلز كانا يؤكدان ان المانيا ليست في حاجة إلى خدمتهما للتطور الرأسمالي، إذ هي قد سارت في هذا السبيل. ولكنهما اذ يؤكدان ضرورة فهم الواقع الاقتصادي فانهما كانا يدركان جيداً العناصر المتناقضة في هذا الواقع وان مراعاتهما لهذا الواقع ليس توافقاً مع العنصر السائد آنذاك، وانما إلى ذلك العنصر الذي يناقضه، والذي ينضج فيه المستقبل(*).

وحين وضع لينين مؤلفه «خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية» كان يعي جيداً تلك العناصر المتناقضة في المجتمع الروسي، وكان يدرك جيداً ان البرجوازية الروسية لن تصل بالثورة الديمقراطية إلى حد الانتصار الكامل. وانها لظروفها الخاصة لن تبلغ بالثورة حتى إلى المدى الذي بلغته الثورة الفرنسية، أي «الثورة البرجوازية الكلاسيكية»، وان الطبقة العاملة، الطبقة الأكثر ثورية في المجتمع الروسي هي وحدها، بتحالفها مع الفلاحين، المؤهلة حقاً لتحقيق الثورة البرجوازية الديمقراطية. وان انتصار الثورة سيفسح المجال أمام نمو العلاقات الرأسمالية. وكان هذا الأمر لا يخيفه وهو الاشتراكي الذي يسعى إلى تصفية العلاقات الرأسمالية واقامة المجتمع الاشتراكي. لم يكن ذلك تناقضاً من لينين أو نكوصاً عن مبادئه. وانما كان مؤمناً كل الايمان ان السير نحو الاشتراكية لن يتحقق إلا عبر الثورة الديمقراطية في روسيا. فالانقلاب الديمقراطي اذ يقود إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية البرجوازية، ويوسع من قاعدة البرجوازية ونشاطها، فانه في المقابل سيزيد من قوة الطبقة العاملة ونشاطها. ان الحريات السياسية، والديمقراطية العامة التي سيأتي بها هذا الانقلاب الديمقراطي سيوفر أوسع مناخ وأفضله للصراع الطبقي. وبقدر ما تستطيع الطبقة العاملة ان تكسب الكادحين الآخرين، من البرجوازيين الصغار في المدينة والريف، ومن الفئات الهامشية الأخرى في المجتمع، بسياساتها الصائبة وتفانيها في النضال، إلى جانب برنامجها الاشتراكي تستطيع ان تنهي مهمات الثورة

الديمقراطية وتسير بها صوب الاشتراكية . وبالطبع فان أية طبقة اجتماعية لن تتبنى أية أفكار أو مُثل اذا لم تتطابق مع مصالحها الاقتصادية، والتي ستدركها لا من خلال قراءة البرنامج وترديد الشعارات وانما من خلال التجربة الملموسة والتعامل الحي معها[6].

في الانقلاب الديمقراطي ثمة ثلاث حالات: أما ان تنفرد البرجوازية الديمقراطية في قيادة السلطة في حالة انتصار الثورة، أو ان يقود الانقلاب والسلطة من بعد تحالف سياسي (يعكس بالطبع تحالفاً طبقياً) تشترك فيه الطليعة السياسية للطبقة العاملة بصفة أقلية أو أكثرية بحسب توازنات القوى القائمة ـ ولكل من هاتين المشاركتين ميزتها الخاصة في الحياة السياسية للبلاد، أو ان توفر ظروف تاريخية خاصة ومواتية ـ يصعب التكهن بها مقدماً ـ لهذه الطليعة السياسية فرصة جذب الجماهير إلى جانبها والنهوض بالثورة وقيادتها إلى خاتمتها المظفرة (وسيظل هذا الافتراض نظرياً في الغالب في مثل ظروف العراق الخاصة، كما يلاحظ الرفيق عمر الياس).

وإذا كان البديل الأول من البدائل الثلاثة لا يثير اشكالاً بالنسبة للموضوع الذي نحن بصدده، اذ ان حزب الطبقة العاملة سيعمل من موقع المعارضة لتعزيز الديمقراطية واستغلالها لتعبئة أوسع القوى دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة والكادحين عامة، وعن الديمقراطية وحقوق الانسان بوجه عام، وباتجاه انتزاع السلطة بالوسيلة الممكنة تاريخياً لأتمام عملية التحويلات الديمقراطية والانتقال منها إلى البناء الاشتراكي؛ واذا كان البديل الثاني سيتيح لحزب الطبقة العاملة العمل في القمة والقاعدة على السواء لدفع الثورة الديمقراطية إلى الأمام في الاتجاه الذي يجمع بين الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة الآنية ومكتسبات الشعب عامة، أي الدفاع عن برنامج الحد الأدنى من خلال العمل الجماهيري الواسع ومن خلال مواقعه في السلطة، والعمل لتثقيف الجماهير بالأهداف الاشتراكية وتعبئتها وتمكينها، من خلال التجربة الملموسة، من ادراك جدوى النضال لتحقيق الاشتراكية، بدلاً من الاكتفاء بالحدود الديمقراطية والانتقال بالثورة إلى مرحلتها التالية، أي الاشتراكية؛ فان البديل الثالث لا يعني ان يندفع الحزب إلى القفز على المرحلة الديمقراطية والشروع بالبناء الاشتراكي. انه من أجل ان يدفع بالثورة إلى المرحلة التالية سيتعين عليه ان يحل مهمات الثورة الديمقراطية وتثقيف وتنظيم أوسع الجماهير مستغلاً الديمقراطية السياسية الواسعة التي وفرتها الثورة، وباحترام هذه الديمقراطية حقاً، ومن خلال قناعة الجماهير ذاتها واستعدادها للانتظام والعمل من أجل تجاوز المرحلة الديمقراطية والانتقال إلى الاشتراكية. والنضال وحده هو الذي سيقرر متى وكيف وإلى أي حد يتم هذا الأمر. ان المقدمات المادية والروحية للانتقال إلى الاشتراكية لا يرسيها الشيوعيون، ومن وراء ظهر الشعب. ان الذي، يرسيها هم جماهير العمال الواسعة

وجماهير الكادحين الآخرين الذين آمنوا بالمثل الاشتراكية ويبدون الاستعداد حقاً لتحقيقها والدفاع عنها. ان الذي يرسيها هو الشعب نفسه، والشيوعيون ليسوا سوى نقطة في بحر هذا الشعب، كما يقول لينين.

ليس هناك من تحدث عن الثورة الديمقراطية والعلاقة بين الثورتين وتحول الأولى إلى الثانية أفضل من لينين. ومن يعد إلى كتاب «خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية» الذي وضعه إبان ثورة ١٩٠٥، يلمس كم كان دقيقاً في تحديد طبيعة هذه الثورة، وكيف كان يدعو إلى ان تقودها الطبقة العاملة رغم طبيعتها البرجوازية، لأنه كان يرى في مثل هذه القيادة الشرط الأول لانتصارها بشكل سريع وحاسم. واذا كان قد تحدث عن أهمية الثورة الديمقراطية للانتقال إلى المرحلة الاشتراكية فهو لم يجعل من انتصار الأولى معادلاً لمحو علاقات الانتاج الرأسمالية واستبدالها بعلاقاتٍ اشتراكية، بل قد أشار وبوضوح تام إلى ان علاقات الانتاج الرأسمالية ستجد مع التحويلات الديمقراطية والقضاء على مخلفات الماضي فرصة أفضل للنمو. واذا كانت السلطة الثورية ستدافع عن حقوق ومكتسبات الشغيلة، وستتخذ الخطوات للحيلولة دون نمو الشرائح الرأسمالية الاحتكارية والطفيلية وتلك التي تجعل من نفسها واجهة لتغلغل الرأسمال الاجنبي فان ذلك لا يعني تصفية العلاقات الرأسمالية أو الحيلولة دون استمرارها ونموها أيضاً. ان نمو وتطور علاقات الانتاج ينبغي أن يراعي نمو وتطور القوى المنتجة، وإلا تعرضت الثورة إلى الخطر. ناهيك عن ان مصلحة الاقتصاد الوطني وتأمين احتياجات الجماهير ونمو الصناعة قد تملي تنازلات معينة هنا أو هناك لمصلحة الرأسمال الوطني.

بل أبعد من هذا. ان لينين سلك حتى في الثورة الاشتراكية وليس في الثورة الديمقراطية، أي حتى مع اعلان الاشتراكية كهدف للثورة في اكتوبر سلوكاً بدا للكثيرين في وقتها، داخل روسيا وخارجها، انه سلوك أخرق، معادٍ للاشتراكية، في اتخاذه سياسة اقتصادية سمحت للعناصر الرأسمالية بالنمو، واعتبر ان «تطور الرأسمالية الذي تراقبه وتضبطه الدولة البروليتارية (أي رأسمالية الدولة بهذا المعنى مفيد وضروري إلى حد معين فقط، طبعاً) في بلد من صغار الفلاحين، فاق فيه الخراب والتأخر كل حد، لأن من شأن هذا التطور ان يعجل نهوض الزراعة الفلاحية على الفور»[٧].

وفي التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية، تحدث عن تصوره بشأن الدور الذي تلعبه رأسمالية الدولة (والتي تحتل فيها حرية التجارة موقعاً أساسياً)، وكيف انه كان يسعى حتى منذ عام ١٩١٨ إلى التبصير بالدور الذي تلعبه رأسمالية الدولة، وكيف انه قد أخذ على عاتقه آنذاك ان يوضح ضرورة تقدير رأسمالية الدولة بصفتها أحد عناصر النظام الاقتصادي في روسيا «تقديراً أعلى من تقدير الاشتراكية» ويلمق هو نفسه

قائلاً: «ان هذا يبدو غريباً جداً للجميع، اذ يقدر عنصر غير اشتراكي تقديراً أعلى، ويعتبر في مرتبة أعلى من مرتبة الاشتراكية، وذلك في جمهورية أعلنت نفسها جمهورية اشتراكية. ولكن الأمر يتضح اذا تذكّرتم اننا لم نعتبر اطلاقاً النظام الاقتصادي في روسيا شيئاً متجانساً وعالي التطور. . .»[٨]. ويستطرد لينين من بعد في تقريره هذا: «والسؤال الذي طرحته آنذاك على نفسي ـ وكان ذلك في مناظرة خاصة لا علاقة لها بالمسألة موضع بحثنا ـ كان السؤال التالي: ما هو موقفنا من رأسمالية الدولة؟ وأجبت نفسي: ان رأسمالية الدولة تكون بالنسبة لنا ولروسيا شكلاً أكثر ملاءمة من الشكل الحالي رغم انها ليست شكلاً اشتراكياً. فما يعني هذا، هذا يعني اننا لم نستعظم لاجنين الاقتصادي الاشتراكي ولا مبادئه رغم اننا قمنا بالثورة الاجتماعية؛ وخلافاً لذلك (وأرجو الانتباه جيداً إلى ما سيقوله لينين ـ كامل علي) ادركنا آنذاك إلى درجة معينة وقلنا كان من الأفضل لو اننا توصلنا أولاً إلى رأسمالية الدولة، ثم إلى الاشتراكية.»[٩]. ان لينين المبدأي والعملي في ذات الوقت، والذي كان يقول بأن «الماركسية وحدها تحدد بصورة دقيقة وصحيحة النسبة بين الاصلاحات والثورة» والمطالب بأن يحدد هذه النسبة لا قبل انتصار الثورة، كما كانت هي الحال مع ماركس، وانما بعد انتصارها[١٠] كتب «إلى الرفاق الشيوعيين في اذربيجان وجورجيا وارمينيا وداغستان والجمهورية الجبلية» في نيسان ١٩٢١: «من الممكن والضروري لجمهوريات القفقاس، خلافاً لجمهورية روسيا الاتحادية، الانتقال إلى الاشتراكية بانتظام أكبر واحتراس أشد وسرعة اضعف. هذا ما ينبغي فهمه ومعرفة تحقيقه خلافاً لخطتنا»[١١].

لقد أساء زكي خيري فهم الكاظمي بشأن تطور الثورة نحو الاشتراكية. فالأخير مع تأكيده بأن الثورة الديمقراطية ليست نفياً للعلاقات الرأسمالية أكد في ذات الوقت ان القيادة البرجوازية للثورة الديمقراطية «لدوافع طبقية ولدوافع موضوعية أخرى ناجمة عن الطبيعة الطبقية الضيقة للبرجوازية تعجز عن تحقيق اهداف الثورة الديمقراطية ولا تميل إلى حلها بشكل كامل وبسرعة. . . وانها تسعى إلى حصر التطور عامة في الحدود التي تمليها **مصالحها الطبقية الضيقة**». وإكد بالمقابل، ان قيادة الطبقة العاملة للثورة «سيصبح في وسعها ان توعّي وتثقف وتعبىء وتنظم الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والفئات الهامشية الواسعة في المدينة التي هي ليست بروليتارية، وليست اشتراكية في الأساس من حيث موقفها من الملكية، لأنجاز مهمات الثورة الديمقراطية، **والانتقال بها**، حين تنضج الظروف المادية والروحية، إلى الثورة الاشتراكية» (التأكيدات من وضعنا ـ كامل علي).
وظل يؤكد على هذا المنظور من زوايا مختلفة من بعد. وعلى خلاف ما ذهب اليه ناقده، فانه لم يقل بضرورة تطور العلاقات الرأسمالية حتى الاحتكار، أو ان يجمد الثورة

لبرجوازية الديمقراطية ومهامها في إطار العلاقات الرأسمالية في جميع الظروف التاريخية.

الخلاصة: وجه الخلاف بين الكاتبين، كما اعتقد، ينحصر في السبيل الذي ستسلكه الثورة للتطور نحو الاشتراكية: أهو طريق التطور اللارأسمالي أو «التوجه الاشتراكي» كما يطرحه زكي خيري بشكل مطلق: جمهورية ديمقراطية يقودها تحالف شعبي تسهم فيه الطبقة العاملة ولكن تسوده البرجوازية الصغيرة، باعتبارها أكثرية الشعب.. أم هو طريق تحول الثورة البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية بقيادة الطبقة العاملة شريطة ان تؤمن حقاً التفاف الشعب حولها وتسعى إلى اقامة أوسع تحالف طبقي لأنجاز المهمات التي تطرحها المرحلة الديمقراطية دون ان تستثني تلك القوى الرأسمالية التي يهمها تطوير اقتصادنا الوطني على أسس الاستقلال والانفلات من التبعية للاستعمار الجديد؟

ومع ذلك فان زكي خيري يضعنا أمام مسائل عديدة تتطلب النقاش الجدي: هل حقاً ان ما بقي من مهمات الثورة الديمقراطية في العراق دون ان ينجز هو سيادة الشعب وحدها؟ هل يعني ذلك ان كل بقايا ما قبل الرأسمالية قد صفي تماماً: فهل حلت القضية القومية للشعب الكردي (وهي قضية ديمقراطية رئيسية) حلاً ديمقراطياً عادلاً؛ وما القول بالطائفية (وهي من مخلفات المرحلة السابقة للرأسمالية) التي وفر لها «حزب البرجوازية الصغيرة» كل الفرص حتى تحولت إلى خطر جدي؟ وهل صفيت التبعية للرأسمالي الاجنبي أم اتخذت أشكالاً جديدة أكثر خبثاً ودهاءاً وأشد ضرراً؟

ان الرفيق زكي خيري يطالب، وعن حق تماماً، بأن لا نولي ظهورنا إلى تجارب الأمم الأخرى وننغلق على انفسنا ونسير في طريق التجربة والخطأ، وإلا فسنصاب بنكسات خطيرة ونجتر همومنا لوحدنا... ولكن من يولي ظهره إلى تجارب الأمم الأخرى؟ لماذا لا نتوقف بتمعن عند ظاهرة تخلي عديد من الدول التي اعتنقت طريق التطور اللارأسمالي أو «التوّجه الاشتراكي» الواحدة بعد الأخرى عن هذا الطريق ونتبيّن الأسباب الجدية التي حملتها على ذلك، ونحدد الخيط العام الذي يربط بين تراجع هذه الأنظمة، أين يكمن وجه الخطأ أو الصواب في ذلك؟ والأهم من هذا كله، لماذا نولي ظهرنا إلى تجربتنا الذاتية نفسها، وهي من أغنى وأعمق التجارب في هذا الشأن، لكي نعاود الحديث من جديد عن سلطة سياسية تسود فيها البرجوازية الصغيرة؟ (أتمنى ان أكون مخطئاً وأكون قد اسأت فهم هذه السيادة إذا كان ما يقصده الرفيق زكي خيري هو السيادة السكانية في المجتمع).

الهوامش

(١) جاء في قاموس ويستر ان الطابع هو: «الجوهري في البنية أو الشكل أو المواد أو الوظيفة، الذي بمجموعه يكوّن الفرد ويميّزه عادة. هو السمة التي تستخدم لعزل أو تمييز الأشياء إلى أصناف. الطبيعة الرئيسية أو الجوهرية لاسيما ما يميز بقوة أو ما يستخدم تمييز الفرد».

(٢) بين يديّ وثيقة لحزب شقيق جاء فيها ان العلماء السوفييت في عام ١٩٧٠ أبدوا عدم ارتياحهم من ان مشروع برنامج لهذا الحزب أُعد آنذاك لأن: «تعبير طريق التطور اللارأسمالي وتعبير الديمقراطية الثورية غير موجودين في المشروع» وهذا ما لا يأتلف «مع ما جاء في وثائق المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية» وأيضاً.. «صحيح ورد في المشروع كلام عن رفض الطريق الرأسمالي وعن الاتجاه نحو الاشتراكية، ولكن طريق التطور اللارأسمالي غير مذكور»!

(٣) بليخانوف، في تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ، موسكو، دار التقدم، ١٩٨١، ص ٢٥٧.

(٤) غرامشي، فكر غرامشي، مختارات، الجزء الأول، دار الفارابي، ص ١٩٣.

(٥) بليخانوف، ص ٢٤٩.

(٦) في هذا الصدد يحسن بالقارىء ان يعود إلى ثلاثية ألكسي تولستوي المعروفة بـ «درب الآلام» ليتعرف منها كيف تحولت الجماهير الواسعة، وبالاخص الفلاحين، إلى جانب البلاشفة خلال وبعد ثورة اكتوبر والحرب الأهلية.

(٧) من تقرير لينين إلى المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية تموز ١٩٢١، المختارات، المجلد العاشر، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٨، ص ٣٩٥.

(٨) لينين، المختارات، الجزء العاشر، ص ٥١٢.

(٩) لينين، المصدر السابق.

(١٠) لينين، المصدر السابق، ص ٤٣٤.

(١١) لينين، المصدر السابق، ص ٣٨٦.



نص مشروع ميثاق الحزب الشيوعي اللبناني

أقرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني في الاجتماع الذي عقدته في ١١ حزيران الجاري، مشروع ميثاق الحزب الشيوعي اللبناني، الذي سيناقش في المؤتمرات التحضيرية (القاعدية ـ القطاعات المركزية ـ المحافظات) وفي المؤتمر الوطني السادس للحزب.

مقدمة:

الحزب الشيوعي اللبناني، حزب الشعب اللبناني، نشأ عام ١٩٢٤ من صميم الحركة الوطنية التحررية الرافضة للانتداب الفرنسي وللتجزئة الاستعمارية للمشرق العربي، بالتقاء طبيعي بين مثقفين ديمقراطيين مفعمين بشعارات الحرية والعدالة والمساواة، ومتأثرين بفكر النهضة في اوربا، وبقيم الثورة الفرنسية ومبادىء وأفكار ثورة اوكتوبر في روسيا، وبين ممثلين طليعيين للحركة العمالية الناشئة بفعل بدء انتشار الصناعة في لبنان.

وقد مثل الحزب بنشوئه، في ظروف بلادنا الملموسة، تواصلاً واستمراراً وتكميلاً لتقاليد شعبنا الثورية التي عبرت عنها العاميات الفلاحية طوال القرن التاسع عشر، ولانجازات رواد حركة النهضة ودورهم الخاص في يقظة القومية العربية، وفي النضال مع رواد حركة التنوير الديني في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ضد الاستبداد والظلامية العثمانيين. .

وبحكم نشأة الحزب هذه ارتبط نشاطه ونضاله على الدوام بمسائل ثلاث:

الاولى: عروبة لبنان وحريته واستقلاله وسيادته.

الثانية: الديمقراطية بكل أشكالها وأبعادها.

الثالثة: التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والاشتراكية.

ان تاريخ الحزب النضالي الطويل يحفل بالصفحات المشرقة الوضاءة التي تشع فيها انجازات وتضحيات الرواد الاوائل وأجيال متلاحقة من المناضلين الشجعان المفعمين بالحماس الثوري والثقافي ونكران الذات وتضيء فضاء هذا التاريخ أسماء مشعة لالوف من الشيوعيين الذين بذلوا الارواح أو زجوا في السجون والمعتقلات وتعرضوا للعسف والاضطهاد والتعذيب من أجل حرية لبنان واستقلاله، ومن أجل حرية واستقلال كل أقطار أمتنا العربية وتحقيق وحدتها، ومن أجل حقوق الانسان في الحرية والاستقلال والتقدم في كل مكان..

وإلى جانب هذه الصفحات المشرقة وقع الحزب، في تاريخه الطويل، باخطاء وتعرض لنواقص وثغرات، وقد جرى، على الدوام، السعي للكشف عنها بجرأة، خاصة عام ١٩٦٨. في أعمال المؤتمر الثاني الذي أجرى مراجعة نقدية واسعة في المنطلقات وفي الخط السياسي، وفي النهج والممارسة فأرسى، في حينه، أسس تجديد حقيقية أمنت انطلاقة الحزب في العقدين المنصرمين من السنين.

ويقف الحزب الشيوعي اللبناني، اليوم، وقفة نقدية جريئة ويقوم بمراجعة شاملة. وهو اذ يأخذ من تاريخه الغني كل ما فيه من ايجابي ومشرق بررته التجربة والحياة، فانه يعمل على التخلي عن كل ما لفظته الحياة واثبتت التجربة خطأه وبطلانه. يقوم بهذه المراجعة الشاملة ويجري هذا النقد بملموسية استناداً إلى تجربته النضالية الطويلة وتجارب كل الحركات الثورية العاملة من أجل التغيير، وفي ضوء المهام الراهنة للعملية الثورية في لبنان والوقائع الموضوعية والخصائص الملموسة فيه، وفي ضوء أوضاع اقطار الأمة العربية ومستوى تطور الصراع العربي ـ الصهيوني، وسائر الصراعات المؤثرة في تطور بلادنا.

ويقوم بهذه المراجعة، أيضاً وبخاصة، في ضوء تحديات العصر والتغييرات الخطيرة التي نشأت في العالم واختلال موازين القوى بفعل الأزمة التي عصفت بالاتحاد السوفييتي وانهيار كل انظمة بلدان اوربا الشرقية، وانتقال السلطة من يد الشيوعيين فيها، وسقوط الصيغة التي جرى اعتبارها نموذجاً للاشتراكية.

وعلى قاعدة الالتزام بالمفهوم العلمي عن العالم والمجتمع واسترشاداً بالتراث الفكري الغني لمؤسسي الاشتراكية العلمية وبكل تراث الفكر الثوري فى العالم، وبخاصة

في تراثنا الوطني والقومي، واستلهاماً لكل التراث التقدمي للبشرية سواء ذلك الذي جاءت به الحركات الثورية الكبرى أو نادت به الأديان، يقوم الحزب الشيوعي اللبناني بصياغة مفهومه الخاص عن العملية الثورية في لبنان الذي يتفق مع واقع بلادنا والبلدان العربية والظروف الموضوعية والذاتية فيها وعلى قاعدة هذا المفهوم الخاص يضع برنامجه ويدعو الجماهير الشعبية الواسعة، ذات المصلحة الحقيقية في التغيير الديمقراطي، إلى تبنيه والكفاح من أجل تحقيقه.

ويناضل الحزب في وسط هذه الجماهير ومعها من أجل تحقيق برنامجه المعبر عن مصالحها ومطالبها وطموحاتها، وهو مع هذه الجماهير وفي طليعتها في النضال من أجل انجاز المهمات المتنوعة، من أبسطها المتعلقة بالشؤون المعيشية اليومية إلى المهمات السياسية الوطنية والقومية، إلى المهمات ذات الطابع الديمقراطي العام المتعلقة بحق هذه الجماهير الشعبية في تقرير مصيرها ومصير البلاد واحداث التغيير الديمقراطي فيها واقامة سلطتها المعبرة عن مصالحها الحقيقية.

ان الحزب الشيوعي اللبناني هو حزب مستقل تمام الاستقلال، حر في قراره وفي تحديد خياره النظري وخطته السياسية وحياته الداخلية. وهو اتحاد طوعي بين مناضلين تعاهدوا بحرية كاملة على الكفاح من أجل مبادىء وأهداف مشتركة. ولا يقدم الحزب الحساب إلا للشعب، ولا يعترف بوصي أو رقيب إلا الشعب وحده.

وقرار أعضاء الحزب الجماعي يجسده مؤتمر الحزب الذي هو الهيئة الحزبية العليا المحددة للنظرية التي يعتمدها ولبرنامجه السياسي ونظامه الداخلي.

ويؤكد الحزب على حرية ابداء الرأي المخالف ومعارضة القرار، وحق المخالف والمعارض باعلام كل أعضاء الحزب برأيه وسبب معارضته، ويضمن في صحافته ووسائل اعلامه المختلفة نشر جميع الآراء دون تمييز وعلى قدم المساواة. إلا ان الحزب يعتبر ان تنفيذ أعضائه للقرارات المتخذة بصورة ديمقراطية في الهيئات المختلفة وبعد الافساح في المجال لابداء جميع الآراء تقوم العلاقات الداخلية في الحزب على قاعدة الديمقراطية الفعلية والشاملة. ويرسي الحزب القواعد التنظيمية الواضحة لتوفير الظروف التي تسمح لكل اعضائه بالمشاركة الحقيقية في مناقشة كل ما له علاقة بنظريته وفكره وبرنامجه وخطته السياسية وأوضاعه التنظيمية واتخاذ القرارات المناسبة. وهو يرسي نفس القواعد في العلاقات بين هيئاته المختلفة.

والتزام الهيئات الدنيا بتنفيذ قرارات الهيئات العليا مع الحق بالاعتراض وتحكيم لجنة الرقابة المركزية في حال رفض الاعتراض ـ هما شرطان أساسيان لوحدة الحزب وللممارسة الديمقراطية في حياته الداخلية.

ويلتزم الحزب بالاقتراع السري في اختيار المندوبين إلى المؤتمرات المختلفة، بما في ذلك المؤتمر الوطني وفي انتخاب هيئاته المختلفة وعلى قاعدة الترشيح الفردي.

ان المؤتمر السادس الذي انتخب مندوبوه على هذا الأساس، وبوصفه الهيئة العليا في الحزب يحدد طبيعة الحزب ومبادئه واهدافه ومهامه الأساسية على الوجه التالي:

أولاً ـ حزب القضية الوطنية اللبنانية:

ان القضية الوطنية اللبنانية تتحدد، في ظروف لبنان الراهنة، ووفق ما أكدته التجربة في خلال الحرب الأهلية بخاصة، في المبادىء الأساسية الآتية:

أ ـ النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي لطرد قواته وعملائه من أرضنا دون قيد أو شرط.

ان حزبنا الذي فجر المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال وقدم وما زال يقدم في صفوفها عشرات الشهداء ومئات الأسرى، سيواصل نضاله في صفوف المقاومة. وعلى جميع الأصعدة، حتى يتم طرد آخر جندي اسرائيلي محتل، وآخر عميل تابع له، عن أرضنا الطاهرة. ان حزبنا يفخر بكونه حزب المقاومة الوطنية اللبنانية الأساسي.

ب ـ صون الاستقلال والسيادة الوطنية وضمان تولي قوات السلطة الشرعية وحدها مهام الأمن في جميع المناطق اللبنانية، ومهام الدفاع عن حدود الوطن. ان حزبنا الذي دافع دوماً عن الاستقلال يفخر بكونه حزب الاستقلال الحقيقي.

ج ـ استعادة وحدة لبنان، وازالة كل الحواجز الداخلية المقسمة للبلاد على أساس طائفي أو مذهبي أو مناطقي أو فئوي، وتأمين عودة المهجرين رفضاً لكل فرز طائفي. وسيبقى حزبنا حزب وحدة لبنان الحقيقية باختراقه حواجز الطوائف والمذاهب والمناطق كلها، وفي تصديه للمشكلة الطائفية المعيقة لوحدة اللبنانيين الحقيقية ولتطور مجتمعهم. سوف يراعى الحزب بدقة ما تثيره الملابسات التاريخية لهذه المشكلة من تأثيرات سلبية على الوعي الجماعي لجماهير الطوائف المختلفة، وسيعمل على احداث تغيير ايجابي في هذا الوعي على أساس من الحوار والتصارح الديمقراطي، يقودان لتعميق الوحدة.

د ـ الاقرار بوحدة الكيان اللبناني واستقلاله وسيادته وبهويته وانتمائه العربيين. فالهوية والانتماء العربيان للبنان، كما اثبتت كل التجارب والأزمات والحروب الأهلية، ضمانة الاستقلال والسيادة الحقيقيين. ان الهوية والانتماء العربيين للبنان، بهذا المعنى، لا يتناقضان ولا ينفيان السمات والمميزات الخاصة بلبنان التي تكونت عبر عملية تطور طويلة.

وعلى قاعدة هذا التقويم لهوية لبنان العربية وانتمائه القومي دعونا إلى علاقات مميزة مع سوريا، هذه العلاقات التي كرستها معاهدة الاخوة والتنسيق والتعاون الموقعة بين

البلدين بوصفها علاقات مميزة بين شعبين عربيين شقيقين متقاربين وبين دولتين عربيتين تربط بينهما روابط التاريخ والجغرافيا والمصالح العديدة المشتركة، وتقوم هذه العلاقات المميزة بينهما على قاعدة الاخاء والمصلحة المشتركة.

وعلى قاعدة هذا التقويم نفسه يقوم التزام لبنان بقضايا الأمة العربية وفي الطليعة منها قضية تحرير فلسطين وقضية تحقيق الوحدة العربية بين الكيانات العربية القائمة على أساس الديمقراطية وحرية الاختيار.

هـ - إزالة كل مظاهر التسلط والهيمنة المعيقة للوحدة بين اللبنانيين على أساس المساواة والديمقراطية. ان الإصلاح الديمقراطي الذي يرسي النظام السياسي على قاعدتي الديمقراطية والمساواة هو طريق تعزيز الوحدة الداخلية وبالتالي صون وحدة الوطن أرضاً وشعباً ومؤسسات، ان حزبنا الشيوعي اللبناني الذي ناضل ضد التسلط الفئوي والهيمنة الطائفية، وضد استبدال هيمنة طائفية بأخرى، سيبقى يناضل من أجل الاصلاح الجذري الذي يحقق المساواة التامة بين اللبنانيين ويرسي علاقاتهم على قاعدة الديمقراطية الحقيقية والمساواة الحقيقية، ففي ذلك تعزيز للقضية الوطنية ولوحدة الشعب والمؤسسات والوطن.

ثانياً - حزب الحرية والديمقراطية:

ان الحزب الشيوعي اللبناني يؤمن بالحريات الفردية العامة ايماناً مطلقاً، دائماً، وشاملاً، فحقوق الانسان الأساسية وحرياته الفردية ينبغي ان تصان بمعزل عن طبيعة النظام وطبيعة السلطة السياسية وعن موقع الانسان في المجتمع وموقفه من السلطة، ويأتي في طليعة الحقوق، حق العمل، والسكن، والغذاء، والتطبيب، والاستشفاء، وتحصيل العلم والثقافة، وحق الأمومة وضمان الشيخوخة. . . وحق المرأة في المساواة التامة مع الرجل وكل حقوق المواطنية المتساوية أمام القانون مع مراعاة الخصائص المميزة للمرأة وتوفير الضمانات لكي لا تكون هذه المساواة مجرد مساواة شكلية.

ويأتي أيضاً في طليعة الحريات الأساسية حرية المعتقد، والفكر، والرأي، والقول، والتعبير، والنشر، والاعلام، وممارسة العبادة، والشعائر الدينية، وحرية المنزل، واحترام العادات والتقاليد والخصائص والمميزات، والفن والثقافة والابداع الفني والثقافي، وحرية التنظيم النقابي والحزبي، وحرية الاضراب والتظاهر، وحرية المعارضة وانتقاد السلطة والعمل على اسقاطها بالوسائل السياسية وباحترام القواعد الديمقراطية.

ويؤمن الحزب الشيوعي اللبناني بالترابط الكامل بين الديمقراطية السياسية

والديمقراطية الاجتماعية، ويرفض تفضيل احداهما على الأخرى بأية حجة من الحجج. فلا ديمقراطية اجتماعية حقيقية بدون ديمقراطية سياسية وحريات فردية وعامة. وفي المقبل ان المستوى الفعلي للحريات السياسية وللديمقراطية السياسية انما يحدده مدى تطور الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع.

واذ يقوم الحزب الشيوعي اللبناني تقويماً ايجابياً التعديلات الدستورية، التي أقرت نتيجة لاتفاق الطائف لكونها تهدف إلى محاولة احلال مساواة طائفية مع اقرار مبدأ الغاء الطائفية، فهو يعتبر ان التطور الديمقراطي للبلاد يتطلب الاسراع في الغاء الطائفية الغاءً كاملاً في جميع مجالات الثقافة والممارسة السياسية والادارية وفي كل مؤسسات الدولة لاقامة مجتمع المساواة الفعلي في الحقوق والواجبات بين اللبنانيين بمعزل عن انتمائهم الطائفي أو المذهبي أو المناطقي أو موقعهم في المجتمع. ان الغاء الطائفية، واعتماد نظام علماني، ديمقراطي، وبناء كل مقومات المجتمع المدني هما طريق استعادة وحدة لبنان الحقيقية.

ان الديمقراطية في لبنان تتطلب تعديلاً حقيقياً لقانون الانتخاب تعتمد على النسبية والدائرة الوطنية الواحدة والبطاقة الانتخابية، والاقتراع في موقع السكن، واعطاء حق الانتخاب لمن اكملوا الثامنة عشرة.

كما تتطلب الديمقراطية اصلاحاً للادارة والقضاء، واعادة بناء القوات المسلحة من جيش وأمن داخلي على قاعدة عقيدة عسكرية وطنية تبعد القوات المسلحة عن الممارسات السياسية اليومية، وتمنع تحولها إلى أداة قمع للديمقراطية وللشعب، أو وسيلة لسيطرة طائفية أو طبقية، وتضعها في الموقع الذي يجب ان تكون فيه، موقع الدفاع عن الوطن وحماية الاستقلال والسيادة وصيانة الديمقراطية.

ان الحزب الشيوعي اللبناني يحترم حرية الفكر والرأي والعقيدة والمبدأ، بما في ذلك حرية الرأي المخالف لرأيه والفكر المناهض لفكره والعقيدة المواجهة لعقيدته والمبدأ المتعارض مع مبادئه.

والحزب الشيوعي اللبناني يؤكد احترامه للأديان وللمؤمنين بها ولحرية الايمان والعبادة. وهو ليس حزباً ملحداً ولا يعمل على نشر الالحاد ولا يتخذ الالحاد له عقيدة ومبدأ. فالايمان والالحاد قضية تتعلق بالانسان الفرد وليس بالحزب السياسي، وللانسان الفرد حريته الكاملة في هذا المجال. أما الحزب فهو اتحاد حر يضم في صفوفه مؤمنين وملحدين يلتقون حول برنامج سياسي ومهام نضالية. والحزب يتمثل ما في الأديان من قيم انسانية واخلاقية ويستخدمها في وجه الطبقات والفئات والقوى الرجعية المستغلة التي تحاول استغلال الدين خدمةً لأهدافها المعادية للشعب وهو يدعو إلى الابتعاد عن مظاهر التعصب

الديني والطائفي وكل عوامل التفرقة في المجتمع.

ان الحزب الشيوعي اللبناني هو حزب الحرية الحقيقية والديمقراطية الفعلية والمساواة التامة.

والحزب يعمل على تجميع كل القوى التقدمية والديمقراطية في النضال من أجل الاهداف المشتركة. لقد شكل الحزب باستمرار أحد الأركان الرئيسية للعمل الوطني ولعب دوراً بارزاً في قيام ونضال الحركة الوطنية اللبنانية بقيادة الشهيد كمال جنبلاط كما كان مؤسساً لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ومشاركاً في كل صيغ العمل الوطني اللاحق. ويتمسك الحزب بهذا التراث الجبهوي ويحرص على تجديده وتطويره على أسس جديدة ومبادىء جديدة وصيغ جديدة.

ثالثاً ـ حزب الاشتراكية والعدالة الاجتماعية:

يؤكد الحزب ادانته للنظام الرأسمالي المبني على استثمار الانسان للانسان واستعباد الشعوب الأخرى وزيادة الفوارق الاجتماعية والتسبب بالحرب والعدوان. ويرى الحزب ان النظام الرأسمالي ذا السمة الطائفية والبنية السياسية المتخلفة قد أدى إلى التفريط بالاستقلال والتضحية بالسيادة والتسبب بالاحتلال وتمزيق وحدة الشعب وافقار أكثرية اللبنانيين ودفعهم إلى المجاعة.

لقد اتصف النظام الرأسمالي اللبناني، منذ الاستقلال، وما يزال، بظاهرة الفساد والرشوة وتحكم المافيات، وبتسلط بضع عائلات وأقلية ضئيلة على القرار السياسي والاستئثار بالقسم الأكبر من الدخل.

ان الحزب يؤكد التزامه بالاشتراكية كنظام يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ويعمل على تحقيق المساواة بين الناس وعلى اشاعة العدل والحرية والسعادة. إلا انه يعلن تمايزه عن التجربة التي تحققت في بناء الاشتراكية ويؤكد رفضه للنموذج الذي جرى اعتماده مثالاً للاشتراكية ولكل نموذج وصيغة محددة. ويتمسك بحقه في اختيار طريقه الخاص إلى الاشتراكية ورؤيته الخاصة للمجتمع الاشتراكي.

ويعمل الحزب على تطوير مفهومه الخاص الذي ارساه في المؤتمر الثالث عن الاشتراكية في لبنان المنسجمة مع ظروف بلادنا وخصائصها وتقاليدها.

ويرفض الحزب المفهوم المبتذل الذي يجعل الاشتراكية تعني نزع الملكية ليحل محله المفهوم الصحيح عن جعل كل أفراد الشعب مالكين لوسائل الانتاج واحترام تعدد انماط الانتاج في الاشتراكية واعتماد أشكال جديدة ملائمة من العلاقة بين آليات السوق

وبين آليات التخطيط مع تركيز دور الدولة على التوجيه، والتنسيق، والترشيد، والتشجيع في الميدان الاقتصادي بهدف تطوير الانتاج ورفع مستوى الحياة والرفاهية للشعب، وتنظيم وتأمين رعاية الخدمات العامة والاجتماعية والحرص على تطوير القوانين الاجتماعية، وادارة القطاع العام تحت رقابة شعبية، وتأمين حماية الاقتصاد الوطني وعقد الاتفاقات الخارجية المؤاتية لذلك.

ويرى الحزب ان الاشتراكية ليست نظاماً يبصر النور بين ليلة وضحاها. ويصبح ناجزاً ومتكاملاً في وقت من الأوقات. انها عملية طويلة ومعقدة تتنامى فيها عناصر الاشتراكية وتبقى سعياً دائماً إلى التقدم، وموضع صراع مستمر بين الانسان وقوى الطبيعة من جهة، وداخل المجتمع من جهة أخرى، ضد قوى الاحتكار والاستغلال والفساد والتسلط.

ويطرح الحزب تصوراً للانتقال إلى المجتمع الاشتراكي في لبنان يستند في خطوطه العريضة إلى سبعة أركان ينبغي احترامها وحسن التنسيق بينها وهي:

١ ـ زيادة كمية ونوعية في الانتاج وفي الدخل الوطني وفق خطة اقتصادية تعتمد تكاملاً بين مختلف القطاعات، وخاصة القطاعات المنتجة سعياً وراء التخفيف التدريجي من التبعية.

٢ ـ زيادة مضطردة في الطابع الاجتماعي للملكية.

٣ ـ نظام ضريبي تصاعدي عادل لاعادة توزيع الثروة.

٤ ـ سياسة عادلة للاجور مربوطة بتكاليف المعيشة ومقترنة بضمانات اجتماعية متطورة في مجال ديمومة العمل، والتطبيب والاستشفاء والسكن، والتعليم، والثقافة، والضمانات العائلية، والأمومة، والشيخوخة، ونهاية الخدمة والراحة، والتكوين المهني.

٥ ـ خدمات عامة متطورة وعصرية في مجال النقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والحدائق والساحات العامة... والتنظيم المدني Urbanismé. ووفق توزيع وطني عادل يخفف من الفوارق بين المدينة والقرية، وبين المركز والاطراف، ويولي عناية خاصة بالمناطق النائية التي تشكو من التخلف والحرمان.

٦ ـ الحفاظ على البيئة وصيانتها واتخاذ التدابير لدرء ما يهددها من أخطار.

٧ ـ إلى هذه الاركان الاقتصادية والاجتماعية يضاف العامل الأساسي المتمثل بطبيعة السلطة المعبّرة عن تحالف القوى المؤمنة بالتحويل الاشتراكي للمجتمع. وذات السمة الديمقراطية التي تقوم من جهة على أوسع مشاركة شعبية، ومن جهة أخرى على ضمان حرية المعارضة، والحريات والحقوق الأساسية للفرد وللجماعة.

ويرى الحزب ان الاشتراكية اللبنانية يجب ان تؤمن المساواة الكاملة بين المواطنين

في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الطائفي أو الاجتماعي وكذلك المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، مع اهتمام خاص بالطفولة، وعناية بالشباب لفتح آفاق العلم والعمل والثقافة والتقدم أمامهم، كما يرى الحزب ان الاشتراكية اللبنانية ينبغي ان تسمح بأفضل نمو وازدهار للثقافة الوطنية والقومية المبدعة، وذات السمة الانسانية، التي تستند إلى تراثنا الغني والايجابي للمساهمة في صنع الحضارة العصرية.

ويؤكد الحزب على الأهمية الخاصة التي تحملها مسألة تطور العلوم والتكنولوجيا والابحاث العلمية لمحاولة اللحاق بالثورة العلمية التكنولوجية الهائلة التي يشهدها عصرنا. مع ما يتطلبه ذلك من تطوير للجامعة اللبنانية ولمراكز البحوث، وتشجيع للعلم والعلماء وللمبدعين والمخترعين ولوسائط ووسائل الانتاج.

رابعاً ـ ميثاق اقتصادي ـ اجتماعي:

على طريق النضال من أجل الاشتراكية كهدف استراتيجي، يقترح الحزب في المرحلة الراهنة برنامجاً متكاملاً للنهوض بالاقتصاد الوطني المأزوم وبالوضع الاقتصادي المتدهور بعد خروج البلاد من الحرب الأهلية، ومن أجل معالجة آثار هذه الحرب، ويستند برنامج الحزب النضالي في هذا المجال على فكرة النضال من أجل عقد ميثاق اقتصادي ـ اجتماعي يتم التوصل اليه نتيجة حوار مسؤول بين مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وبين الاتحادات النقابية والعمالية والمنظمات الديمقراطية، وبين الأحزاب والحركات السياسية، تحت اشراف السلطة الشرعية الاجرائية والتشريعية، حيث ينبغي ان تتحول بنود هذا الميثاق إلى قرارات وقوانين ملموسة.

وينطلق الميثاق الاقتصادي ـ الاجتماعي من رفض تحميل نتائج الحرب للفئات الكادحة وضرورة تحمل كل طبقات وفئات المجتمع اللبناني وزر الأزمة واعبائها وليس الطبقة العاملة والاجراء فقط، ينبغي ان يتحمل الرأسماليون، والاغنياء، والدولة، الحصة الأساسية من الاعباء، فيجري ضمان ديمومة العمل، ويوضع حد للتسريحات، ويجري ربط الأجر بتكاليف المعيشة من جهة، وبالتقديمات الاجتماعية من جهة ثانية، وبالخدمات الاجتماعية من جهة ثالثة كالسعي لحل مشكلة النقل ومشكلة السكن والتعليم والتطبيب بتطوير الضمان الصحي والاجتماعي... الخ. وسوى ذلك من المطالب التي يطرحها الاتحاد العمالي العام والمؤتمرات الشعبية في المناطق، والتي يتبناها حزبنا ويدعو إلى النضال من أجل تحقيقها.

ويرى حزبنا ان الميثاق الاقتصادي ـ الاجتماعي يمكن ان يعالج الرساميل التي

هاجرت لتعود إلى التوظيف في الاقتصاد الوطني مع الضمانات الضرورية لذلك، كما يرى امكانية الاستفادة من القروض والمساعدات الخارجية، ومن الرساميل الاجنبية لهذا الغرض، على ان يجري توظيف هذه المساعدات والقروض، وتلك الرساميل، في مشروع محدد، متكامل، للتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية المتوازنة.

كما يمكن للميثاق ان يعالج سبل تنشيط الاقتصاد وتأمين الظروف الملائمة لوقف نزيف الهجرة والسعي لاعادة الكفاءات الاقتصادية والعلمية والفنية والعمالية والاختصاصية الأخرى التي هاجرت في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال اعادة توحيد سوق العمل وتأمين حركة عوامل الانتاج فيه، واقرار سلم جديد للرتب والرواتب يؤمن مستوى كريماً للمواطنين والمستخدمين، ويرفع من فعالية الادارة.

ويرى الحزب ان الميثاق الاقتصادي ـ الاجتماعي ينبغي ان يركز على اعادة تأهيل وتشغيل المرافق العامة، كالماء والكهرباء وشبكة الطرقات والمرافىء وحل مسألة النظافة، والنفايات.

ويرى الحزب ان الميثاق الاقتصادي ـ الاجتماعي ينبغي ان يعالج كذلك مسألة اعادة اعمار المناطق المهدمة، ووضع خطة لاعادة المهجرين في إطار مصالحة وطنية شاملة، ووضع خطة انماء للمناطق المتضررة من الحرب الأهلية، وبخاصة العدوان الاسرائيلي المتمادي.

ويرى الحزب ان الميثاق الاقتصادي ـ الاجتماعي يمكن ان يحدد سبل النهوض بالتعليم من وضعه المتردي وبخاصة انقاذ التعليم الرسمي وتأمين كافة مستلزماته من ابنية أو ترميم ما تهدم من مدارس. وتأمين الاساتذة الاكفاء وتأهيلهم وتوزيعهم بصورة عقلانية ومجدية في جميع المناطق، والعمل من أجل ضمان جميع الشروط لفتح امكانيات التعليم أمام جميع الاطفال اللبنانيين. ان اعادة بناء كل نظام التعليم الرسمي هو القاعدة الأساسية لسياسة التربية والتعليم المستقبلية، وإلى جانب ذلك لابد من تركيز الجهود لمعالجة مسألة ارتفاع تكاليف التعليم الخاص واعادة رفع مستوى التعليم كله من الانحدار الذي وصل اليه، وضمان توحيد المناهج والكتاب المدرسي وبخاصة مناهج التاريخ والتنشئة الوطنية.

وسيترتب على الميثاق الاقتصادي ـ الاجتماعي ان يضع كذلك أسساً لمعالجة مشكلة السكن، والايجارات والتطبيب وتطوير المستشفيات الحكومية، والضمان الصحي، ودور المستوصفات والمؤسسات الصحية والاجتماعية الانسانية، وكيفية الاستخدام العقلاني والمنزه للمساعدات العربية والدولية في هذا المجال.

ولا شك ان مسألة محاربة الفساد والرشوة ووقف هدر أموال الدولة يجب ان تكون موضع اهتمام رئيسي من خلال البحث باصلاح اداري من جهة وبزيادة رواتب الموظفين

ومستخدمي الدولة والقطاع العام والجيش والأمن والادارة من جهة أخرى، وضوابط رادعة من جهة ثالثة، مع تطبيق قانون «من أين لك هذا» لمحاربة الكسب غير المشروع.

وسيحتل قسماً هاماً من بنود الميثاق الاقتصادي ـ الاجتماعي تشجيع القطاع التعاوني في الاستهلاك وفي الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات.

وسيكون بين أهم مسائل الميثاق الاقتصادي ـ الاجتماعي مسألة التنسيق والتكامل بين لبنان وسوريا في مجال التنمية الاقتصادية والخدمات العامة، وتطوير الاقتصاد، مع مراعاة خصوصيات الوضع في كل من البلدين، كذلك مسألة السوق الاقتصادية العربية الموحدة، والاتفاقات الاقتصادية مع الخارج.

ان النضال من أجل حلول عاقلة وعادلة لجملة المسائل المتعلقة بالنهوض من الأزمة الاقتصادية واعادة اعمار البلاد وحل الأزمات الاجتماعية المتفاقمة يشكل أحد الأركان الرئيسية لنضال حزبنا. وهو يستند في هذا النضال إلى الحركة الشعبية، وإلى المنظمات النقابية والديمقراطية، وبخاصة إلى الاتحاد العمالي العام الذي يؤكد دعمه له ويحرص على وحدته ودوره، ويولي أهمية خاصة للمنظمات الممثلة للعاملين في الزراعة ولمنظمات النساء والشباب والطلاب والاندية الثقافية والاجتماعية والرياضية، ولنقابات المهن الحرة، كنقابات الصحافة والمحررين والمحامين والاطباء واطباء الاسنان والمهندسين ونقابات وجمعيات ونواد واتحادات الكتاب والفنانين والمثقفين، واتحادات النساء، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

ويرى الحزب في هذه المنظمات اطراً نضالية تمثيلية يحترم استقلالها التنظيمي والاداري احتراماً كاملاً ويعمل معها من أجل تحقيق الاهداف المشتركة.

■ من أجل حركة ثورية عربية جديدة، من أجل الوحدة القومية

خامساً ـ حزب العروبة والوحدة العربية:

يؤمن الحزب بأن العرب يشكلون أمة واحدة بحكم التطور الموضوعي. وينطلق من الحق المشروع لهذه الأمة، الموزعة على كيانات سياسية متباينة، ومتناقضة أحياناً، في استكمال التحرر واسترجاع ما اغتصب من ارضها، وفي تحقيق وحدتها القومية، وفي صون امنها الاستراتيجي، بدءاً من الأمن الغذائي وصولاً إلى أمنها العسكري. كما يؤمن بحقها في السيطرة على خيراتها ومواردها الطبيعية الغنية، وفي استثمارها وفق خطة قومية شاملة

للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المضطرد، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية والتكامل والتقدم الاجتماعي في الاقطار العربية، لا ان تبقى هذه الثروات في قبضة حفنة من الحكام التي يتصرفون بها وفق اهوائهم واغراضهم السياسية والشخصية.

ويرى الحزب ان تأمين تحقيق هذه الاهداف يتطلب النضال من أجل اشاعة الديمقراطية إلى أوسع نطاق في النظم السياسية والحياة العامة في كل البلدان العربية.

ويرى الحزب أن الوحدة العربية تشكل السلاح الأمضى في يد الأمة العربية من أجل الدفاع عن نفسها ومن أجل تحقيق أهدافها وسط المتغيرات الدولية الراهنة، وأمام تحديات العصر. ويناضل الحزب من أجل قيام الوحدة العربية، بهذا المنحى، بكل امكاناته، ووفق أية صيغة ممكنة سواء بين قطرين أو أكثر.

ويرى الحزب ان النجاح في تحقيق الوحدة العربية مرتبط بتطور تاريخي داخل كل قطر عربي بحيث يتمكن الشعب ان يختار، على أساس ديمقراطي، حر، وطوعي، طريق الوحدة وشكلها واطرها. فالوحدة ليست الحاقاً أو ضماً أو قهراً أو تسلطاً، والوحدة تتنافى في قيامها، وفي نجاحها، مع كل أشكال التمييز الديني أو الطائفي أو العنصري أو القطري أو الفئوي. وينبغي ان تحترم الوحدة، كما نراها، المميزات والخصائص الوطنية لكل قطر. وتحترم الاقليات القومية والدينية في أقطار الأمة العربية، وتقوم على الفهم الصحيح للعلاقة بين القومي والقطري.

والحزب الشيوعي اللبناني، الذي نشأ حزباً واحداً للشيوعيين في لبنان وسوريا، يؤمن بالارتباط المصيري للشعبين في القطرين التوأمين ويعمل من أجل علاقات أخوية قومية موثقة وصريحة بينهما في جميع المجالات.

ويدعم الحزب نضال الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة وثورته، وحقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق جميع اراضيه المحررة.

ويناضل الحزب من أجل تضامن عربي حقيقي في النضال ضد الامبريالية والصهيونية، ويعتبر ان النضال ضد هؤلاء الاعداء هو معركة قومية وخاصة معركة تحرير فلسطين والكفاح من أجل تحقيق الوحدة العربية.

ويدعم الحزب نضال كل الفصائل الوطنية في كل قطر عربي من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم.

ويؤكد الحزب التزامه باهداف حركة التحرر الوطني لأمتنا العربية، ويدعو إلى اخراج هذه الحركة من أزمتها وإلى قيام حركة ثورية عربية جديدة قادرة على تحقيق اهداف الأمة في التحرر والوحدة القومية وتحقيق الديمقراطية واستعادة ثروتها القومية وتحقيق العدالة الاجتماعية وصنع التقدم.

سادساً ـ من أجل عالم يسوده السلم والحرية والمساواة:

يجدد الحزب تعلقه بسلام العالم وأمنه، ورغبته في ان يعيش الناس، والدول، في عالم منزوع السلاح، محرم فيه تخزين السلاح النووي وانتاجه واستخدامه، وكذلك سائر أنواع اسلحة الابادة الجماعية. ويؤيد الحزب «العقلية الجديدة» في السياسة الدولية التي ترمي إلى تحقيق الانفراج والتعاون الدوليين، وإلى منع نشوب حرب جديدة وإلى حل الخلافات الدولية والمشاكل الاقليمية عن طريق المفاوضات. ويرى ضرورة تغليب المسائل ذات السمة الدولية والانسانية العامة على المسائل الخاصة أو النظرة الفئوية. فعندما يكون وجود البشرية مهدداً تتراجع المسائل الأخرى إلى المؤخرة. ان عوامل كثيرة في عالمنا انضجت امكانيات تحقيق هذه الطموحات. . . وان ثمة قوى اجتماعية هائلة في جميع القارات، ودول عديدة لها مصلحة في ذلك، اذا ما اتحدت، ولكن الحزب يرى، مع ذلك ان انتصار مبادىء «العقلية الجديدة» هو قضية نضالية طويلة الأمد ولا يكفي ان يعلن فريق دولي واحد رغبته في اقامة العلاقات على هذا الأساس. ويبدي الحزب أشد القلق حيال الخلل الحاصل في نسبة القوى العالمية نتيجة التطورات الحاصلة في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى سابقاً. ويرى خطر المنحى الاميركي للهيمنة على مقدرات العالم، والتصرف على أساس اقامة نظام عالمي جديد يستجيب للمصالح الامبريالية الاميركية على النطاق العالمي، بدل دفع النظام العالمي في طريق تطوير أسس علاقات دولية أكثر ديمقراطية. ان هذا الخطر يتهدد مصالح شعوب العالم قاطبة، من شعوب العالم الثالث، بمن فيها شعوبنا العربية، إلى الاتحاد السوفييتي مروراً بحلفاء اميركا في البلدان الرأسمالية المتطورة؛ اوربا واليابان، ويرى الحزب ان النظام العالمي الجديد لابد ان يقوم على أسس احترام الاستقلال، والسيادة والحرية لكل شعب وبلد، وعلى أسس المساواة والعدل والكرامة الانسانية.

واذ يدعو الحزب الدول العربية للاستفادة من المتغيرات الدولية المتجلية في بروز تكتلات اقتصادية اقليمية جديدة (وحدة المانيا، الوحدة الاوربية، اليابان. . .) والتعاطي معها من موقع المصالح المشتركة، فهو يدعو إلى أوسع تضامن بين شعوب وبلدان العالم الثالث، وبينها وبين قوى التقدم في اوربا والاتحاد السوفييتي واميركا الشمالية واليابان، من أجل الوقوف في وجه الغطرسة الاميركية، ومن أجل الدفاع عن الحرية وعن الاستقلال الوطني للشعوب، ومن أجل صون السلم العالمي، وحل مسألة التبعية والديون ومواجهة مشكلة المجاعة والتصحر والتخلف المتزايد.

لقد انتهى شكل من أشكال الحرب الباردة، الحرب الباردة بين معسكرين. وبالتالي

انتهى الشكل السابق للتضامن الاممي والحاجة اليوم إلى تضامن أممي من نوع جديد منسجم مع الاشكال الجديدة التي تتخذها الحرب الباردة حيناً، والساخنة أحياناً في مناطق مختلفة من العالم، تضامن أممي يتسع لفئات اجتماعية عديدة في جميع انحاء العالم تلتقي مصلحياً على مهام ذات طابع ديمقراطي وانساني عام، ويضم دولاً وبلداناً تتعارض مصالحها، جزئياً أو كلياً، اقتصادياً وسياسياً، مع الاطار والمواصفات التي تضعها الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد التي تسعى لبنائه.

ان حزبنا الشيوعي اللبناني سيعزز نضاله من أجل تضامن أممي من نوع جديد، كمحصلة لنضال شعوب العالم وحركاتها التحررية وقواها الساعية إلى السلم والحرية والمساواة.

خاتمة:

ان الانتماء إلى الحزب الشيوعي اللبناني يعني الانتماء إلى هذه الطليعة الواعية، المناضلة من أجل انتصار القضية الوطنية اللبنانية، من أجل الديمقراطية، من أجل العدالة الاجتماعية، من أجل الوحدة العربية، ومن أجل عالم يسوده السلم والحرية والمساواة.

في الحزب، يحقق انصار هذه المبادىء ذاتهم، ويشعرون بالاعتزاز لكونهم من صناع التقدم، ولكونهم احراراً، ومتساوين في اتحاد اختياري، رأيهم مسموع، ودورهم مقرر وكرامتهم مصانة. ان الالتزام بالحزب على هذا الأساس الديمقراطي هو أعلى وأسمى درجات الالتزام، نقيضاً للالتزام الطائفي والمذهبي والعشائري والمناطقي والفئوي والمصلحي، المقزم للانسان والمحتقر لارادته الحرة، والمعبر عن تخلف حضاري يأباه اللبنانيون الحريصون على الانتماء إلى العصر.

ان التجديد الراهن في نظرية الحزب، ونهجه السياسي وطبيعته، وتنظيمه، وقيادته، هو زخم جديد يضاف إلى الزخم المتراكم في تاريخه النضالي الطويل الحافل بالبطولات، والمغتني بلائحة من أسماء الشهداء الابطال، والأسرى في سجون العدو الاسرائيلي الذين يشكلون نموذجاً للتفاني من أجل قضية الوطن والأمة والانسان.

ان الانتماء إلى الحزب الشيوعي اللبناني، يعني المساهمة بشكل أفضل في انتصار قضية الوطن وسعادة الانسان.

* * *

١٦ حزيران ١٩٩١



اتفاقية الجزائر ١٩٧٥، الموقف منها والبديل عنها

زهير الزاهر

في ١٧ ايلول ١٩٨٠ ، وقبل خمسة أيام فقط من شنه الحرب على ايران، وقف صدام حسين أمام «المجلس الوطني» وألقى خطاباً ذكر فيه: «. . . انني أعلن أمامكم، اننا نعتبر اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ ملغاة. . . لقد اتخذنا قرارنا التاريخي باستعادة سيادتنا الكاملة على أرضنا ومياهنا، وسنتعرض بقوة واقتدار ضد كل من يتحدى هذا القرار. . .». يومها نقل التلفزيون العراقي كيف مزق صدام حسين اوراق قال انها وثيقة الاتفاقة المذكورة.

وفي ٣٠ تموز ١٩٩٠ ، وبعد حرب كارثية دامت ثمان سنوات مع ايران، وقبل ثلاثة أيام فقط (١) من احتلال الكويت، ارسل صدام حسين رسالة، جاءت في سياق تسارع تبادل الرسائل بينه وبين الحكومة الايرانية عام ١٩٩٠، إلى رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية، ذكر فيها: «بعد تمعن دقيق. . . وما يحيط بالمنطقة وما يكتنفها من اخطار. . . فقد وجدنا انفسنا. . . أمام مسؤولية تقديم مبادرة جديدة. . . فان الواجب يقتضي ليس الوصول إلى السلام فقط، وانما الوصول إليه باسرع وقت». وفيما يلي أعرض بعض ما ورد في الرسالة حول العلاقات الحدودية بين العراق وايران، وما يخص اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥.

جاء في الفقرة (٦) من الرسالة «المبادرة» ما يلي: «ان يجري الحوار فيما يتعلق بشط العرب على أساس العناوين الثلاثة الآتية: أ ـ السيادة الكاملة عليه للعراق كما هو حقه

التاريخي المشروع. ب ـ السيادة للعراق على شط العرب مع تطبيق مفهوم خط الثالوك في حقوق الملاحة بين العراق وايران بما في ذلك حق الملاحة والصيد والمشاركة في ادارة الملاحة فيه وتقاسم الارباح منها. ج ـ احالة موضوع شط العرب للتحكيم، وفق صيغة يتفق عليها الطرفان مع الالتزام المسبق بالقبول بما يسفر عنه التحكيم، وحتى تبت جهة التحكيم بالأمر يباشر بتنظيف شط العرب وفق صيغة يتفق عليها الطرفان، ليكون صالحاً للملاحة والاستعمال ويكون الاتفاق على أساس افتراض ان الطرفين معاً سيختاران أياً من العناوين الثلاثة اعلاه، باعتبار ان العنوان الاول يمثل حق العراق، ومفترضين ان العنوانين الآخرين يمثلان رغبة ايران».

وجاء في الفقرة (٩) من الرسالة: «ان تكون اتفاقية السلام الجديدة بين العراق وايران متضمنة لكل ما يُتفق عليه... إلى جانب الموضوعات الجديدة، وموضوعات الحدود البرية والحقوق الاخرى، ووفقاً لما يتفق عليه بعض ما ورد في **الاتفاقيات السابقة**».

ويلاحظ من نص الرسالة ان صدام حسين كان يبحث عن عامل السرعة في ضمان عدم تحرك خصمه الذي يمتلك حدوداً برية مع العراق طولها (١٢٠٠) كيلو متر في حال تقدم قواته لاحتلال الكويت. كما انه لم يشر إلى اعتماد اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، فقط، في المفاوضات التي اقترحها على الطرف الايراني.

وفي ١٥ آب ١٩٩٠، وبعد مرور (١٧) يوماً على رسالته، وقبل (٣٤) يوماً من الذكرى العاشرة لتمزيقه لاتفاقية الجزائر، واستخفافاً منه بذاكرة جيش وشعب العراق، والذاكرة العربية والدولية، الرسمية والشعبية، على استعادة تفاصيل خطاباته وشعاراته وتبريراته لقادسيته المشؤومة، ولأنه يريد المزيد من الطمأنينة للجبهة العراقية ـ الايرانية ولحاجته الماسة لعشرات الفرق العسكرية المرابطة على الجبهة الايرانية، أعلن صدام حسين في «مبادرة» جديدة، ولكن هذه المرة ليس أمام «المجلس الوطني» العراقي، قبوله بالشروط الايرانية لابرام اتفاقية سلام شاملة بين العراق وايران، وأكد **التزامه ببنود اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥**.

وما جرى، من خلال العرض السابق، هو تعبير عن صحة وصواب التحليلات والتقديرات لقوى السلم والتقدم في العالم، واخص منها حزبنا الشيوعي العراقي، التي أدانت الحرب العراقية ـ الايرانية واعتبرتها بدون معنى وطالبت بانهائها فوراً، كما انه تعبير عن هزيمة ساحقة لصدام حسين ونظامه ونهجه، ولكل القوى والجهات التي دفعته للحرب، وشجعته على مواصلتها، أو تلك التي انطلت عليها ديماغوجية وشعارات صدام خلال فترة الحرب. باختصار ان صدام حسين يعامل ارادة شعبنا بازدراء مطلق وصل إلى

درجة السذاجة.

وفي مقالتي هذه، سأعرض تصورات وافكار عن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، التي سبق واستخدمت غطاءً لاشعال الحرب العراقية ـ الايرانية، أو لتعطيل مسيرة المفاوضات بعد توقف الحرب في ٨ آب ١٩٨٨، أو جسراً لاقامة خريطة تحالفات جديدة في المنطقة منذ اعلان صدام حسين «مبادرته» في ١٥ آب ١٩٩٠. وسأتقدم ببعض المعطيات المفيدة من أجل ان نقف، احزاباً وقوى وشخصيات عراقية، أمام مسؤوليتنا الوطنية، ونسهم في عرض وجهات النظر بصدد الاتفاقية المذكورة وعن الحرب والمفاوضات وأسس السلام العادل والوطيد، وبهدف السعي المشترك لتنظيم حركة جماهيرية تمتلك ناصية المبادرة في عرض الحلول للمشاكل القائمة أو القادمة، ومن أجل قطع الطريق أمام المساومات التي يمكن ان تقع في إطار «اللعبة السياسية» وعلى قاعدة اختلال موازين القوى، وسعياً نحو نتائج تتماشى مع طموحات الشعبين الجارين العراقي والايراني.

اتفاقية، ومواقف متباينة:

لا شك في ان اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ تشكل، اضافة لمختلف الاتفاقيات العراقية الايرانية السابقة وأحكام قانون المعاهدات (اتفاقية فينا لسنة ١٩٦٩)، والطموحات العادلة للشعبين الجارين، القاعدة المشتركة التي يفترض ان يدور حولها حوار المتفاوضين.

ومن المعلوم ان معاهدة ٦ آذار ١٩٧٥ وقعت في الجزائر وبالاحرف الاولى من قبل صدام حسين وشاه ايران، وسميت بـ «معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران»، ووقعت في بغداد بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٧٥ من قبل سعدون حمادي وزير خارجية العراق في حينه ورئيس الوزراء حالياً، وعباس علي خلعتبري وزير خارجية ايران، وبحضور عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر. وتم اعلان الاتفاقية في ٢٢ حزيران ١٩٧٦ بديباجة وثلاثة بروتوكولات ملحقة بها تناولت اعادة تخطيط الحدود البرية، والحدود النهرية، والأمن على الحدود بين العراق وايران على التوالي والترتيب. كما تضمنت بنوداً سرية لم يكشف النقاب عنها لحد الآن. وقد احتوى البروتوكول الاول على ست مواد، والبروتوكول الثاني على تسع مواد واربع خرائط، والبروتوكول الثالث على مقدمة وتسع مواد وملحق واحد. وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٧٥ اضيف للاتفاقية ملحق يتعلق بتعديل البند (٥) من المادة (٦) من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار في ١٣ حزيران ١٩٧٥. وبتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٧٦ تبودلت في طهران وثائق التصديق على جميع الاتفاقيات السابقة،

وبذلك دخلت هذه الاتفاقية مرحلة التنفيذ.

ومن المفيد الاشارة إلى بعض ما ورد في متن هذه المعاهدة. فقد ورد في المادة الثانية من البروتوكول الخاص بتحديد الحدود النهرية ما يلي: «(١) ـ ان الخط الحدودي في شط العرب يبدأ من النقطة التي تلتقي فيها الحدود البرية بين ايران والعراق بشط العرب ومن هذه النقطة يتبع مسير خط التالوك حتى البحر الذي يعني الخط الوسطي في القناة الرئيسية لشط العرب الصالحة للملاحة في اخفض مستوى يصلح للملاحة. (٢) ـ ان الخط الحدودي الذي جاء وصفه في البند الاول سوف يتغير تبعاً للتغيرات الناتجة عن العوامل الطبيعية في القناة الاصلية الصالحة للملاحة». كما جاء في المادة السابعة من البروتوكول ذاته: «(١) ـ **سوف تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية العائدة للجانبين المتعاهدين بحرية الملاحة في شط العرب ـ بغض النظر عن حدود المياه الاقليمية لكل من البلدين في جميع أجزاء القناة الصالحة للملاحة ـ الواقعة ضمن المياه الاقليمية وحتى مصب شط العرب. . . . (٢) ـ يستطيع كل من الجانبين المتعاهدين ان يمنح ترخيصاً بدخول السفن الأجنبية العسكرية في شط العرب من أجل زيارة موانئهما ـ على ان لا تعود هذه السفن إلى بلد يكون في حالة صراع أو صدام مسلح أو حرب مع أحد الجانبين المتعاهدين. . . .**».

أما في البروتوكول الخاص بأمن الحدود، فقد ورد في المادة الاولى منه: «(١) ـ **سوف يعمل الجانبان المتعاهدان على تبادل المعلومات المتعلقة بتردد العناصر الفوضوية والمخلة بالأمن** التي تحاول التسلل إلى داخل أحد البلدين، بهدف القيام بالعمليات الفوضوية والمخلة بالأمن الداخلي ومحاولات التمرد أو إثارة الفتن والاضطرابات. (٢) ـ **سوف يتخذ الجانبان المتعاهدان التدابير المناسبة، والمتعلقة بتردد العناصر المذكورة في** البند الاول من هذه المادة. وسوف يقوم كل من الطرفين ودون تأخير بابلاغ الطرف الآخر بهوية ومواصفات هؤلاء الافراد، ومن البديهي **انهما سيبذلان قصارى جهدهما من أجل الحيلولة دون ارتكاب مثل هذه الاعمال الفوضوية والمخلة بالأمن من قبل هؤلاء الافراد.**

وسوف تتخذ نفس هذه التدابير فيما يخص الافراد الذين يتجمعون في اراضي أحد البلدين المتعاهدين بهدف التخطيط لتنفيذ الاعمال الفوضوية أو التخريبية في اراضي البلد الآخر». كما جاء في المادة الخامسة من البروتوكول ذاته: «(١) ـ **يتم تسليم العناصر المخلة بالأمن ـ بعد القاء القبض عليهم ـ إلى السلطات المختصة** للبلد الذي تم فيه اعتقالهم، وتطبق بحقهم الاحكام القانونية السارية في ذلك البلد. . . (٢) ـ في حالة اجتياز الاشخاص الفوضويين الهاربين للحدود، فانه يتم فوراً ابلاغ سلطات البلد الآخر بذلك، وتتخذ هذه السلطات جميع التدابير اللازمة من أجل تسهيل عملية اعتقال

الاشخاص المذكورين».

وما يهمنا، حالياً، ونحن نعرض جوانب من هذه المعاهدة، هو ترسيخ الضمانات المادية والسياسية والحقوقية، والضمانات الاخرى لبناء الأمن والسلام الحقيقيين بين العراق وايران، ودرء الخطر على وقف اطلاق النار، وقطع الطريق على أيِ عمل عدواني أو أية انتهاكات أخرى لواقع وقف اطلاق النار، والحد من سباق التسلح بين العراق وايران، واحترام مبدأ التكافؤ في الحقوق للشعبين الجارين وحقهما في تقرير المصير، وتحويل واقع وقف اطلاق النار منذ صيف عام ١٩٨٨ إلى سلم عادل ووطيد وشامل بين البلدين.

ولقد تباينت وتقاطعت المواقف العراقية أو الايرانية، الرسمية والشعبية، في الموقف من مسألة اتفاقية الجزائر ـ ١٩٧٥ التي شكلت قاعدة للتحالف أو للصراع. وأرى من المناسب اظهار المواقف المتناقضة حولها:

أولاً: الموقف الرسمي الذي تعبر عنه الحكومة العراقية، وهو موقف يحمل الكثير من التناقضات. فصدام حسين، وهو الذي يدعي زوراً بكونه حامل لواء الأمة العربية والمقاتل العنيد لاسترداد الاراضي العربية السليبة، هو ذاته الذي وقع على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وتنازل بموجبها عن نصف شط العرب، وبعض الاراضي. وطبل لها باعتبارها مكسباً عظيماً للعراق وللأمة العربية، ثم عاد ومزقها، على رؤوس الاشهاد، في ١٧ ايلول ١٩٨٠ باعتبارها تشكل قيداً على حقوق وسيادة العراق. وصدام، هو نفسه وليس غيره، يدعو ايران عام ١٩٩٠، وخاصة في ١٥ آب، من خلال رسائله وتصريحاته و«مبادرته» الاخيرة، للمفاوضات المباشرة معه وعلى قاعدة اتفاقية الجزائر ذاتها.

ثانياً: الموقف الرسمي الذي تعبر عنه الحكومة الايرانية، وهو موقف متناقض أيضاً. ففي الوقت الذي تعلن هذه الحكومة انها اطاحت بشاه ايران المقبور لأنه كان عميلاً ويمتلك اطماع توسعية وعدوانية كجندرمة متقدم للاستعمار في منطقة الخليج حينها، وتعلن، ايضاً، عن انحيازها ونصرتها لقضايا الشعوب العادلة، وخاصة شعوب البلدان الاسلامية، لكنها لم تبادر لاعلان رفضها لاتفاقية الجزائر وتكشف عن بنودها السرية باعتبارها مساً بسيادة شعب جار حسب، بل انها اعلنت، أكثر من مرة، عن تمسكها بهذه الاتفاقية. ان هذا الموقف يشكل مأخذاً جدياً على الحكومة الايرانية

وعلى الجانب الآخر، يوجد الموقف الشعبي العراقي، والذي تعبر عنه فصائل المعارضة الوطنية. فكل فصيل منها قد انطلق في تحديد موقفه من قاعدة تختلف عن ما اعتمدته القوى الأخرى، ولهذا تباينت المواقف وان كانت جميع هذه الفصائل تتفق على خطورة الاتفاقية، خاصة وانها مست سيادة العراق، وجاءت برغبتي صدام حسين ومحمد

رضا بهلوي. ففصائل الحركة التحررية الكردية العراقة، وعلى أساس غريزة البقاء وحق الدفاع عن الذات قبل كل شيء (وهذه حالة موضوعية ومفهومة)، وقفت منذ البداية موقف الرفض الكامل والتام للاتفاقية، واعتبرت نفسها والشعب الكردي في العراق المستهدف الاساسي والمتضرر الأكبر من هذه الاتفاقية. وفي الواقع، فان الفصائل الكردية ارتكزت في رفضها البروتوكول الثالث من الاتفاقية [البروتوكول الامني]، وهي لم تعر اهتماماً كافياً في مواقفها ومعالجاتها الرافضة للاتفاقية للبروتوكولين الاخرين، على الرغم من ان موقفها في النتيجة كان ولا يزال رفض الاتفاقية ببروتوكولاتها الثلاثة.

أمـا سائـر فصـائـل الحركة الوطنية والديمقراطية الأخرى، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، فقد حددت، وفي اوقات متباينة، موقفها الرافض لهذه الاتفاقية، واعتبرتها جائرة ببروتوكولاتها الثلاثة، وتخوفت، ولا تزال، من بنودها السرية، وأعلنت ان الاتفاقية تفريط بحقوق العراق وسيادته على جزء من اراضيه، وبانها أبرمت لتوفر لحكومة صدام حسين الوقت والفرصة الكافيين لتوجيه الضربة للحركة التحررية الكردية ولعموم فصائل الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية، ولتعزيز مكانة هذه الحكومة وادامة وجودها.

وبصـدد فصائل الحركة السياسية الاسلامية في العراق، فانها واصلت خلال فترة الحرب التي دامت ثمان سنوات، وايضاً بعد اعلان وقف اطلاق النار، تجنب عرض موقفها الرسمي من الاتفاقية ككل، أو حتى من بعض بنودها، وهي، وإلى حد كبير، تعاملت مع هذه المسـألة الوطنية الحساسة على قاعدة قناعتها وارتباطاتها العقائدية والايديولوجية.
اؤكد ان هذا هو الموقف الرسمي لهذه الحركة، أما موقف العديد من كوادرها القيادية أو الوسطية واعضائها فهو موقف الحركة الوطنية ذاته. والاستثناء الوحيد الذي اطلعت عليه هو ما جاء على لسان بيان (لتجمع الاسلامي العراقي) المؤرخ في ١٩ أيار ١٩٩٠، وايضاً، ما تناولته صفحات جريدة «البديل الاسلامي» في عددها (٤٤) المؤرخ في ٢٨ حزيران ١٩٩٠، عندما جرى التعبير عن الموقف من هذه الاتفاقية بطريقة قريبة جداً من موقف فصائل الحركة الوطنية والديمقراطية.

واذا كان لابـد من التعـرض للموقف الشعبي الايراني، فمما يؤسف له ان جميع الاحـزاب السياسية الاسـاسية للمعارضة الايرانية (بما فيها الاحزاب التقدمية اليسارية) وقفت موقف التأييد والتمسك بهذه الاتفاقية الجائرة التي مست حق شعب جار وانتزعت جزءاً من اراضيه. وفي ضوء ما ذكرناه آنفاً، يمكن استنتاج ما يلي:
أولاً: ان موقف الحكومتين العراقية والايرانية متناقض كلياً مع ادعاءاتهما العلنية، والمـوقف الـرسمي العراقي يتناقض مع الموقف الشعبي الذي عبرت عنه غالبية فصائل المعـارضة العراقية. وهذا التناقض يشكل المنبع الدائم لطريق المساومات الضارة بين

هاتين الحكومتين، وقاعدة مناسبة للاعلان عن، أو التوصل إلى سلم غير عادل، وغير وطيد تكون ضحيته الاساسية في الجانب العراقي، سيادة العراق.

ثانياً: ان الموقف الشعبي العراقي يشكل منبع حركة التآخي بين الشعبين الجارين، وهو يضغط في سبيل بناء سلم وطيد وعادل وديمقراطي على أساس المساواة في الحقوق والمصالح المتبادلة.

ثالثاً: ان طريق الحكومتين العراقية والايرانية لانهاء الحرب محفوف بالمخاطر وبالنتائج الوخيمة، ويجب ان تسعى الحركة الشعبية في البلدين لطرح ورقيتهما على طاولة المفاوضات الرسمية بين الحكومتين.

رابعاً: ان عودة صدام حسين للالتزام مجدداً باتفاقية الجزائر لا تشكل حلاً جذرياً وثابتاً للمشاكل بين العراق وايران، ولا تضفي على الاتفاقية صفة الشرعية.

ماذا نقبل أو نرفض من الاتفاقية؟

وفي حال وجود النوايا الصادقة لدى الحكومتين العراقية والايرانية، خلال المرحلة الثالثة من مسيرة المفاوضات بينهما (هذا اذا اعتبرنا ان المرحلة الاولى انتهت مع نهاية المفاوضات غير المباشرة بينهما، والمرحلة الثانية بدأت مع نهاية المرحلة الاولى وحتى الاعلان عن «مبادرة» صدام حسين في ١٥ آب ١٩٩٠) وصولاً نحو تحويل حالة وقف اطلاق النار القلقة إلى واقع سلم وطيد وثابت، فسيكون عليهما الوقوف أمام، ومن ثم عبور جسر اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥. وفي هكذا حال، اتصور ان هناك أحد الخيارات التالية: أما الغاء الاتفاقية كلياً ووضع معاهدة جديدة ترسم طريق السلم والتعايش السلمي بين البلدين والعلاقات الحدودية وغيرها من العلاقات، أو تعديل بعض جوانب أو بروتوكولات الاتفاقية ذاتها، أو الابقاء على الاتفاقية ذاتها كما هي.

وأمام مشبوهية اتفاقية الجزائر، وبنودها السرية، ولأنها ولدت بعيداً عن ارادة شعبنا العراقي والمؤسسات الدستورية، وحرصاً على السلام في منطقتنا، وبسبب ما استجد من ظروف وعلاقات ومشاكل بين العراق وايران منذ ايلول ١٩٨٠ ولحد اليوم، فان الخيار الصائب هو الذي يقول بالغاء اتفاقية الجزائر واستبدالها بمعاهدة جديدة تضمن، حقاً، مصالح الشعبين وسيادة البلدين الجارين. وان من الضروري ان تكون المعاهدة الجديدة علنية في كل بنودها عملاً بمبدأ علنية المعاهدات المنصوص عليه في المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، حتى يطلع عليها الرأي العام في كلا البلدين ويبدي رأيه بشأنها من خلا مؤسساته الدستورية ومنظماته الشعبية.

وفي كلا الخيارين، التعـديل أم معـاهدة جديدة، فان الواجب يملي على طرفي المفاوضات تجنب جميع أحكم اتفاقية الجزائر التي مست بسيادة العراق الوطنية، لأن أية محاولة لتثبيت أحد أو كل تلك المواد لا يمكن إلاّ ان تؤدي إلى هز أركان السلام المنشود، وتشكل ارضية خصبة لاندلاع النزاعات من جديد. ومن الملزم، كما أرى، الغاء أية اعادة لتحديد الحدود النهرية بين البلدين على أساس خط التالوك والاقرار بسيادة العراق الكاملة على شط العرب. ويمكن هنا العودة إلى ما تضمنته معاهدة ٢٤ تموز ١٩٣٧ عندما أقرت وفق المادة (٤) الفقرة (أ) منها السماح لايران باستخدام النهر (شط العرب) والانتفاع منه دون المساس بسيادة وحقوق العراق. ففي تلك الاتفاقية حصلت ايران على (٤) أميال من شط العرب المقابل لمدينة عبادان الايرانية. ومن المعلوم، ان المادة (٢) الفقرة (١) من بروتوكول تحديد الحدود النهرية ضمن اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ نصت على: «يتبع خط الحدود في شط العرب التالوك، أي خط وسط. . . . . .» كما اوردناه آنفاً. وفي ضوء هذا النص، فان صدام حسين لم يتنازل عن نصف شط العرب لايران، ولطول (٩٠) كيلو متر حسب، بل تنازل حتى عن نصف فم العصفور الصغير، اقصد جزء من الساحل الاقليمي العراقي على الخليج العربي.

وارتباطاً بالسيادة العراقية على شط العرب والتي امتدت، في الأقل، من عام ١٩٣٧ وحتى آذار عام ١٩٧٥ (رغم ان ايران ألغت اتفاقية ١٩٣٧ في ١٩ نيسان ١٩٦٩ على لسان نائب وزير خارجيتها حينذاك في مجلس الشيوخ الايراني)، ولأن شط العرب مجرى نهري وطني أساساً مع وجود نهري دجلة والفرات وتلاحمهما (علماً ان صدام حسين نبـرع لايران في عام ١٩٧٥ ووافق على اعتبـار الشط ممـراً مائياً دولياً كمـا جاء في المـادة (٩) من البروتوكول الخاص بتحديد الحدود النهرية)، ولأن من حق العراق ان يطل على البحر من فم عصفوره الصغير (مصب شط العرب على الخليج)، ولأن مصالح ايران لا تتضرر لأنها نمتلك شريطاً حدودياً بحرياً طويلاً يبلغ عـدة آلاف من الكيلو مترات يبدأ من عنق الخليج وينتهي في المحيط الهنـدي عنـد الحـدود مع شبه القارة الهندية. لهذا كله، أرى من الضروري العودة في رسم الحدود النهرية بين البلدين إلى اتفاقية عام ١٩٣٧، على ان لا يكون انتفاع ا يران من الملاحة في النهر عسكرياً.

وفي ضوء كل ما أوردناه، أرى ان اتفاقية الجزائر شكلت ولا تزال تنازلاً وتفريطاً من لدن صدام حسين عن جوانب مهمة وجزء من السيادة الوطنية العراقية. كما ان الغائها في ١٧ ايلول ١٩٨٠ شكل خرقاً من قبل صدام للقانون الدولي، الذي وقع في خطأ جسيم عندما اعتبر وجود الاتفاقية سبباً يستدعي منه شن الحرب على ايران. وان صدام وقع في خطأ ثلاثي عندما سلّم من جديد في ١٧ آب ١٩٩٠ بالاتفاقية. فهو، بالحد الأدنى، قد

دليل على عدم شعوره بالمسؤولية تجاه شعب العراق، وتجاه قضية السلم والأمن في المنطقة، وانه مستعد للتضحية، غير مرة، بمصالح شعبنا وبدماء ابنائنا في سبيل توطيد واستمرار سلطته السياسية. وبالتالي فهو رجل سلطة لا يؤتمن. ومن جانب آخر، أرى ان **أمام الحكومة الايرانية، الآن وبعد عودة صدام إلى اتفاقية ١٩٧٥، فرصة كبيرة اذا كانت حريصة على مصداقية شعاراتها لنصرة الشعوب، كي تعلن استعدادها للبحث في هذه الاتفاقية باعتبارها جائرة بحق شعب جار، وانها لا تتحمل مسؤولية استمرار المس بسيادة العراق الوطنية.**

أفكار لحل النزاع العراقي ـ الايراني:

وفي سياق تطور العلاقات الرسمية العراقية ـ الايرانية مؤخراً، خاصة تلك التي تعالج المفاوضات، أود عرض تصوراتي وملاحظاتي، وهي:

اولاً: ان قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٥٩٨) لعام ١٩٨٧ يشكل وثيقة تعبر عن وحدة ارادة الدول الموقعة عليه، خاصة دولتي العراق وايران. وهي وثيقة تحمل إلى حد بعيد طرق تحقيق السلام بين العراق وايران.

ثانياً: ان الاسلوب الواقعي، حقاً، لمعالجة النزاع بين العراق وايران سلمياً يتطلب اعتراف طرفي النزاع، بشكل صريح وثابت، بالحقوق الوطنية العادلة للشعبين والبلدين الجارين.

ثالثاً: يفترض ان يكون الصلح العادل بين العراق وايران جزءاً مكملاً ومتفاعلاً مع اتفاقيات تعقد بين مختلف البلدان الواقعة على الخليج بحيث تشمل ضمان سيادة وحقوق كل بلد فيه، وحرية الملاحة الدولية في الخليج، والمسؤولية المشتركة والجماعية لهذه الملاحة. فالخليج، مياهاً وممراً، حالة مشتركة بين دوله وشعوبه.

رابعاً: التزام البلدين «بالطرق السلمية لتسوية المنازعات على نحو لا يعرض السلم والأمن الدوليين ومبادىء العدالة للخطر» كما جاء في الفقرة (٣) من المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة. أي اعلان رفضهما الصريح لاستخدام القوة والالتزام بحل الخلافات بالطرق السلمية، لاجراء أي تعديل للحدود البرية أو النهرية بينهما. وان تتمسك الحكومتان بالنصوص الايجابية التي جاءت في متن اتفاقية الجزائر التي تضمن كل أو جزءاً من حقوق البلدين. مثلاً ما ورد في (الديباجة) من دعوة للتمسك بـ «مبدأ احترام سلامة الاقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية»، أو ما جاء في المادة (٦) من (طرق حل الخلافات التي قد تنشب بين البلدين)، حيث أكدت الفقرة (٢) منها: «اللجوء

إلى المفاوضات أو طلب المساعي الحميدة، أو عند فشل ذلك، اللجوء إلى التحكيم، وعند عدم التوصل إلى قرار بشأن التحكيم، تتم دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لتعيين المحكمين وتكون قرارات محكمة التحكيم الزامية».

خامساً: التزام البلدين التام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر.

سادساً: ينبغي مقاضاة حكومة صدام حسين (وليس شعب العراق) وتحميلها مسؤولية اشعال الحرب، وفق بنود اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، وقرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) لعام ١٩٨٧، خاصة الفقرة السادسة (للعلم فان رسالة صدام حسين إلى الحكومة الايرانية والمؤرخة في ٣٠/تموز/١٩٩٠، طلبت من ايران اسقاط الفقرة السادسة من القرار (٥٩٨) من البحث، واهمالها نهائياً لأنها لا تنطوي على فائدة للسلام).



محاورات صادق جلال العظم بين الفلسفة والايديولوجيا

ابراهيم محمود

الفلسفة باعتبارها نقيضاً للايديولوجيا :

لماذا سمى الدكتور (العظم) كتابه «محاورات فلسفية»؟

قد لا يبدو العنوان ملفتاً للنظر لدى الكثيرين، فهو عنوان كأي عنوان آخر وكفى!

ولكن الذي يقرأ العنوان «محاورات فلسفية» ومن ثم هذا التوضيح «دفاعاً عن المادية والتـاريخ»، وبعـد ذلك هذا التحديد «مداخلة نقدية مقاربة في تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة»، وبعد ذلك يقرأ الكتاب لابد ان يتضح المعنى القابع وراء عنوان كهذا، حيث لم يأت اعتباطاً.

لن نثير تساؤلات على طريقة (فرويد) بالاعتماد على آلية اللاوعي في تأويل حقيقة العنـوان. فقراءة الكتاب تكوّن صورة المعنى الكامن وراءه، وكذلك الهاجس الأساسي الذي دفع بمؤلفه إلى ان يصيغه بهذا الشكل أولاً، وان يخرج لنا بكتابه بهذه الطريقة ثانياً.

ان المنهجية المـاركسية التي يلتزم بها الكاتب تدفع بقارىء الفلسفة الماركسية ـ اللينينية عندما يطلع على كتاب الدكتور (العظم) إلى استحضار الكتب التالية:

١ ـ الأعمال التي كتبها كل من ماركس وانجلس حول مفهوم نفي الفلسفة، ونهاية الفلسفة، وحقيقة الفلسفة، في اربعينات القرن التاسع عشر، ومنها «نقد فلسفة الحقوق»

لماركس و«العائلة المقدسة» و«الايديولوجيا الالمانية» لماركس وانجلس. أي معظم ما كتب في هذه الفترة، حيث أعلنا عن موت معين للفلسفة، هي الفلسفة التأملية والمجردة، المشوِّهة للواقع . . . الخ[1].

٢ ـ «المادية والمذهب النقدي التجريبي» الكتاب المعروف للينين، حيث يرد من موقع الفلسفة التي يعتبرها ماركسية «مادية» غداة فشل ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ في روسيا، على اولئك الذين حاولوا النيل من الماركسية سواء في محاولتهم تبيان لا جدواها، أو تشويهها من خلالها بالذات، ولفضح مزاعمهم، متناولاً في كتابه عشرات الاسماء في حقول علمية وفكرية مختلفة بالنقد. (لرد الاعتبار) إلى ماركس[2].

ولكن ما علاقة هذه الكتب (وهي تُستحضر هنا) بمؤلَّف (العظم)؟ هناك أكثر من علاقة:

١ ـ ربما لأنه (أي الكاتب) يريد ان يقوم في مجال النقد الفلسفي المادي ما قام به ماركس ولينين. بل يبدو الأمر كذلك، اذا تمعنا في البنية الفكرية، أو الصياغة النقدية لكتابه، وهي محاولة ايجابية.

٢ ـ وكما ان ماركس وانجلس حاولا تصفية نوع معين من الفلسفة، هي الفلسفة التأملية، كذلك فان (العظم) يمارس هذه التصفية ضد الاشكال الفلسفية التي يعتبرها برجوازية، أو ماركسية يُشتبه بها. وهذا يعني وفقاً لما ذكرناه سابقاً التبشير بفلسفة جديدة، أو الترويج لها، هي الفلسفة الماركسية، حيث تُعتبر هنا الفلسفة النقدية المادية الصحيحة. فمحاوراته الفلسفية هي مادية وتاريخية.

٣ ـ تبدو العلاقة وثيقة ايضاً بين عمل لينين، المذكور هنا، الذي أُلف غداة هزيمة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧، وسلسلة الهزائم التي تعرض لها العرب حديثاً، وخاصة أثناء (الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢)، وكذلك انهيار الكثير من الانظمة الاشتراكية التي كانت تدعي قيامها على أساس ماركسي ـ لينيني، وحصول ردة فلسفية لدى الكثيرين من مفكريها، ونبذ الماركسية لدى آخرين، أو توجيه التهمة اليها، وكأنها هي سبب كل هذه «المصائب»، والاخطاء على صعيد الممارسة النظرية وفي الواقع. وكما ان لينين حاول تأكيد ماركسية ماركس، وفضح تلك الممارسات اللاماركسية والانحرافات في صفوف دعاة الماركسية، وانتقاد فلاسفة ومفكرين وعلماء برجوازيين، وتبيان ضلالهم الفكري، وتشويههم للواقع المشخص، كذلك (العظم)، فهو يحاول في كتابه هذا فضح تلك الجوانب المضلِّلة ـ كما يذهب هو إلى ذلك ـ والثغرات المعتمة في تلك الفلسفات المتعددة والمتنوعة، التي اعتبرت نفسها متكاملة، أو واقعية موضوعية، من (ديكارت) حتى (جيل دولوز)، من منظور ماركسي «مادي جدلي»، واعادة الاعتبار إلى (ماركس) التاريخي

والمادي، ومن ثم لممارسة الكتابة على أساسه.

إنه بذلك يحاول الكشف عن العمق الايديولوجي في هذه الفلسفات الفكرية والعلمية، من أجل ارجاع الفلسفة إلى فلسفتها ـ إن جاز استخدام هذا التعبير ـ أي منحها حضورها الصحيح (الماركسي). إنه بذلك يسعى إلى تطهير الفلسفة من الايديولوجيا، وابراز الايديولوجيا في صيغتها المثالية المجردة، وكذلك المادية المشوهة والبرجوازية المضلّلة، من خلال فلسفة تخص القوى الفاعلة في التاريخ، قوى الانعتاق هي نفسها مولّدتها، وتكون البروليتاريا قلبها. وهنا تكون الجماهير الكادحة ملهمتها. وكأن الفلسفة بهذا المعنى هي لسان حال العصر، ولكن من قبل ذاته الفاعلة المركزية، أي هذه الجماهير، وهذا يعني ان كل من لا ينخرط في دائرة هذه القوى على صعيد الفلسفة، يخرج من التاريخ والفلسفة واقعياً!

إنه بذلك يشهر اعلانه القائل: على الفيلسوف ان يثبت فلسفته، وما اذا كانت فلسفة أم لا في ضوء الواقع، الواقع الفعلي للناس، وفي ضوء التاريخ الذي يرتبط بناءً بالقوى الفاعلة فيه. وهنا تكشف الفلسفة عن نفسها، وما اذا كانت حذلقة فكرية «أفكاراً محضة» أم واقعاً حقيقياً: تاريخياً ومادياً بالفعل، أي يثبت تاريخيته في ماديته، وماديته في تاريخيته. هذا الاعلان يذكرنا بالمقولة / الركيزة الاساسية في الفلسفة الماركسية كلها، وهي «ان المسألة الاساسية الكبرى في كل فلسفة، ولاسيما في الفلسفة الحديثة، انما هي العلاقة بين الفكر والوجود»[3].

ويعني ذلك ان حقيقة الفلسفة، أية فلسفة، لكي تكون فلسفة، هي في ارتهانها للواقع، في ضوء هذا التحديد، وإلا فسوف تفقد كل مبرر وجودها على صعيد التاريخ والوجود الفعلي لها معرفياً في النهاية. وهذا يذكرنا بقول (ماركس ـ انجلس) المألوف «وان الفلسفة لتكف، مع دراسة الواقع، عن ان تكون لها بيئة توجد فيها بصورة مستقلة ذاتياً، ويمكننا على الأكثر ان نضع مكانها تركيباً للنتائج الأعم التي يمكن تجريدها من دراسة تطور البشر التاريخي وليس لهذه التجريدات أدنى قيمة اذا ما أخذت بحد ذاتها، منفصلة عن التاريخ الفعلي. ان في مقدورها على الأكثر ان تخدم في تصنيف المادة التاريخية بمزيد من السهولة، وفي الدلالة على تعاقب تطابقاتها الخاصة، بيد أنها لا تقدم في حال من الاحوال، مثل الفلسفة، وصفة أو مخططاً يمكن وفقاً له تكييف العصور التاريخية»[4].

وفقاً لهذا التصور بامكاننا ان نقرأ كتاب الدكتور صادق جلال العظم!

نقرأ ذلك في ضوء المقارنات والمفارقات التالية:

أ ـ الحركة في مواجهة السكون، على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي.

ب ـ التاريخ في صيرورته والطبيعة في تحولاتها في مواجهة التاريخ الموقوف.

الميكانيكي.

جـ ـ الذات الفاعلة تاريخياً وواقعياً في مواجهة الذات المجردة التيولوجية المسلوبة واقعياً.

يتضح كل ذلك في قول الكاتب:

«ماركس أصر على تاريخية البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية وصيرورتها في مواجهة سكونية الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وعلى تاريخية الطبيعة وصيرورتها في مواجهة المادية الميكانيكية، وعلى تاريخية الذات البشرية الفاعلة وصيرورتها طبيعياً واجتماعياً في مواجهة كل أشكال المثالية والروحانية والماهوية، كل ذلك من مواقع مادية صريحة» ص ٩٧.

ويتأكد من تركيز الكاتب على الفلسفة بالمعنى المادي الجدلي، لا السكوني المثالي المجرد، من بداية كتابه حتى نهايته. إنه يقرأ الايديولوجيا في الفلسفة (موضوع النقد) هناك: جسد ايديولوجي بمعطف فلسفي ـ إن جاز استخدام هذا التعبير ـ ويحاول تجريدها من تاريخيتها، كونها لا تحمل تاريخاً فعلياً، ويواجهها بمثاليتها، كونها لا تنطلق من الواقع الفعلي للافراد الاحياء، في علاقاتهم الاجتماعية:

١ ـ يربط التاريخ جدلياً بالتحولات الثورية الطارئة على المجتمعات البشرية. (أي تاريخ الفلسفة)، وهو حين يؤكد ذلك، لا يرى مثل هذا التأكيد من قبل مؤرخي الفلسفة (ص ١٨ ـ ٣١ ـ ٣٧).

٢ ـ يجرد الذات الفردية من فرديتها، لكي تكتسب حضورها الانساني، بالحاقها بالذات الاجتماعية والمجتمعية. كما في نقده لكل الفلسفات التي تركز على هذا الجانب (ليبنتز، بارسونز، سارتر، دريدا. . . الخ).

٣ ـ يُلحق العلم والنظرية بالواقع في ديالكتيكيته لا العلم في علمويته، أو النظرية في تعاليها على الواقع. الافكار الفلسفية والعلمية عند (التوسير، توماس كوهن، فايرابند. . . الخ).

٤ ـ يُخضع اللغة لمنطق الواقع، لمنطق التاريخ في جدليته، الجدل في ماديته، فهي لا توجد إلا في مجتمع فعلي، تكوّنه علاقات اجتماعية متفاوتة. كما في نقده لـ (فينختشتاين، دوسوسور، ياكوبسكي، تشومسكي. . . الخ).

موت الفلسفة كما يراه العظم:

رؤية العظم لمفهوم «نهاية الفلسفة» أو «موتها» هي صورة طبق الاصل ـ كما قلنا ـ

لرؤية ماركس ـ انجلس لهـا. فالفلسفة الهيغلية قد وضعت نهاية للفلسفة، أعلنت عن موتها. ولكن ماذا يعني ذلك؟

كان هيغل يربط التاريخ بالروح، بالفكرة المطلقة. والذين جاؤوا بعده حاولوا أن يكتبوا نفس موضوعاته ولكن بشكل مختلف (الأغلبية تهيغلت روحياً، مثالياً) ولكن «نشأ آخر أيضاً، وهو الوحيد الذي قد أوتي حقاً أكله. وهذا الاتجاه مرتبط بصورة رئيسية باسم ماركس. وهنا ايضاً حدثت القطيعة مع فلسفة هيغل عن طريق العودة إلى وجهة النظر المادية»[4].

ونقرأ هذا التوضيح أيضاً عند انجلس في قوله «فالانسانية، التي توصلت بشخص هيغل إلى الفكرة المطلقة، كان ينبغي عليها ان تتقدم في الميدان العملي ايضاً إلى درجة تستطيع معها ان تحقق هذه الفكرة المطلقة في الواقع. وهذا يعني انه لم يكن يترتب على الفكرة المطلقة ان تقدم لمعاصريها متطلبات سياسية عملية كبيرة جداً. . .»[5].

هذا التحديد يتكرر حرفياً عند العظم، ولكن بشكل مختلف، من حيث الصياغة اللغوية فقط، كما في قوله «تشير ـ أي نهاية الفلسفة ـ إلى بلوغ الفلسفة الالمانية، في رأي ماركس، حدها الأقصى، وتستكمل الهيغلية، والحركة التي تصل إلى حدها الأقصى، وتستكمل نضجها، تكون قد وصلت إلى نهايتها أيضاً». ص ١٤٦ ونقر أيضاً «من خلال هيغل نجد القلب العقلاني «القشرة الصوفية» في فلسفته» ص ١٥٢.

ويتوضح ذلك في تحديده التالي «عالج ماركس التاريخ مادياً ليحوله إلى علم كما عالج كل مادة تاريخياً ليحوّلها إلى صيرورة». ص ١٥٥. . . الخ.

طبعاً انه هنا يؤكد على مفهوم العلم بالمعنى الماركسي له، أي التاريخي المادي و المـادي التـاريخي. وانـطلاقـاً من هذا التصور/ التحديد، تتحدد البنية الحركية لفكره الفلسفي النقدي. انه بذلك ينهي الفلسفة، أو يحكم عليها بالموت، تلك التي تروحنت (من الروح) وتمثلنت، لأنها ضد الفلسفة نفسها، في حقيقتها التي يجب ان تظهر بها، حقيقة وجودها التاريخي المادي (الماركسي)!

تحديد الفلسفة بتحدد جوهرها الواقعي الفعلي:

تتحدد الفلسفة بتحدد جوهرها الواقعي الفعلي. وليس جوهرها هنا سوى تجوهرها التاريخي المادي، أي امكانية الفلسفة في ان تمارس وجودها على صعيد الواقع من خلال تناقضاته (كشف هذه التناقضات، ووعي مكوناتها، والتقاط عناصر القوة فيها، لكي تكون التجسيد الفعلي لهـا، انـطلاقاً من رسالتها الثورية، وهي لسان حال القوى الفاعلة في

التاريخ : البروليتاريا كما كان الحال عليه أيام ماركس، والجماهير الكادحة في أيامنا. وما دام الأمر كذلك، أليس من حقنا ان نسأل: كيف تكون هذه الفلسفة فلسفةً، فلسفة الانعتاق البشري، وهي على صعيد الواقع ما تزال دون المستوى الذي يمنحها مثل هذه التسمية؟ على صعيد التاريخ، قد نوجد التبرير التاريخي الفعلي الذي يؤكد حجة ماركس ـ انجلس حول مصداقية الفلسفة لكي تكون فلسفة، حين كان الاثنان يواجهان وفي المجالات الفكرية العلمية والفلسفية وغيرها اولئك الذين يمكن تسميتهم باصحاب الافكار المتحذلقة (مشوهي الفلسفة) نفسها. وكانا يجدان في الواقع (يتبصران) القوى المؤكدة لوجود فلسفة من هذا النوع، وهي صاعدة (البروليتاريا الاوربية) بل وحتى تنامي دور البرجوازية الاوربية كان في حد ذاته انجازاً تاريخياً ثورياً، لأنه كان يعبّر عن قرب وحدة العالم مما أعطى ماركس بالدرجة الاولى تصوراً أكد عليه نظرياً، وهو ان انتصار الفلسفة وشيك. كيف؟ فالبرجوازية التي كانت تخترق صدفة الاقطاع الصلدة، وتوسّع أسواقها الداخلية، كانت تبدو مالكة لانجاز تاريخي، وممارسة تحولاً ثورياً، في خلقها الامكانية الفاعلة لتصفيتها من خلالها ذاتها، عن طريق زيادة عدد بروليتارييها، واستغلالها، وكأنها كانت تصنع بذلك الوسائل والظروف المناسبة القريبة (العاجلة) للقضاء عليها، واحلال سلطة البروليتاريا محل سلطتها.

فالفلسفة وفقاً لهذا التصور كانت تبصر طريقها، ومن هنا جاء تحققها العملي الفعلي، رغم أنها كانت تتميز بنبرة كفاحية (أي الحاق ما هو موجود بما هو مرغوب فيه مستقبلاً)!

وهذا يعني ان صورة الايديولوجيا لم تغادر مخيلة لا ماركس ولا انجلس، ولا حتى لينين لاحقاً في يوم ما، وانما كانت تؤكد حضورها الواقعي من خلال هذه النبرة الكفاحية في الفلسفة.

ففي الساحة كانت السواعد البروليتارية والمناضلة الأخرى، تسعى إلى تحرير ايديها من الاغلال التي تستعبدها، وكانت ايضاً تسعى إلى شق طريقها، للوصول إلى ما يحقق حريتها (انعتاقها الفعلي). وفي الساحة الاخرى الداخلة في الاولى، والمترافقة معها، والمقابلة لها، كانت الأفكار تبحث عن مصداقيتها في الواقع، أي عما يثبت صحتها، كون الافكار لم تكن في يوم ما نتاج ذاتها، انما نتاج واقع يهددها باستمرار باعادتها إلى الواقع، للتأكد من مدى ارتباطها به، وان بدت بشكل ما ذات مظهر استغلالي.

فصراع العلاقات الاجتماعية، أو تصارعها، يرتسم ديالكتيكياً في الفكر. هكذا كانت الفلسفة ساحة صراع بدورها. وكما كانت تلك السواعد تسعى إلى الانعتاق من اغلالها، كانت الفلسفة المعبّرة عنها، باعتبارها صاحبة السلطة في المجتمع فعلياً، كانت

هذه الفلسفة بدورها تسعى إلى تصفية كل دعاوى الفلسفات الاخرى، واعتبارها فلسفات مشوّهة للواقع، أي ايديولوجيات مادامت تغيّب حقيقة غائيتها الطبقية. وهنا مع الدكتور العظم تكاد تكون النبرة الكفاحية أكثر بروزاً. فهي باستمرار تسعى لنقل وظيفة الفلسفة من طور الوعي القائم (حيث الواقع يبدو مهيمناً عليه طبقياً، وتبدو القوى الفاعلة فيه مجيَّرة لصالح المهيمن عليه، أي مغلولة) إلى طور الوعي الممكن (جعل الواقع ثورياً، حتى بغياب القوة المهيئّة لتغييره في المدى المنظور على الأقل) مما يؤكد كل ذلك استنطاق الفلسفة ايديولوجياً في أكثر من جانب!

فهو يعود إلى (ماركس) باستمرار، ليحاول تأكيد حقيقة معينة. وليس تأكيدنا على عبارة العودة إلى ماركس بمثابة الادانة لاجراء من هذا النوع، فهذه العودة تختلف في ممارستها النظرية والمنهجية عن أشكال العودة الاخرى ذات الطابع التصوري المثالي لدى الكثير من الفلاسفة والمفكرين لتأكيد ما لا يمكن تأكيده تاريخياً ومعرفياً، كما في حال (هيدجر ـ هوسرل ـ فوكو ـ فايرابند... الخ)، وانما هو لتأكيد حقيقة أخرى (سواء انتبه اليها الكاتب أم لم ينتبه، وهو مسؤول في الناحيتين) هي عدم استيعابه التاريخي لماركس، وهو يتحدث عن الفلسفة سواء في مصداقيتها المعرفية (الفلسفة الماركسية)، أم في لا مصداقيتها المعرفية تاريخياً (كل الفلسفات الاخرى التي تلحق الواقع بالفكرة، أو تعطي لكل منهما نفس الأهمية، وفي النهاية يتشوه الواقع نفسه). فالدكتور العظم أمات الفلسفة التي انتقدها دون ان يبحث في مدى مصداقية اجراء كهذا، مبالَغ فيه كثيراً! لماذا؟ إذ إلى أي حد يحق لنا ان نميت الفلسفة معرفياً ـ من وجهة نظر ماركسية ـ في الوقت الذي لا نمتلك فيه الأدوات الكافية لذلك؟ فالمفاهيم الماركسية التي يستخدمها العظم تحتاج إلى تأصيل، إلى مقاربة للواقع أكثر، وتفتقر إلى الحركة في ضوء الواقع الراهن ومتغيراته (ولا نقول تفتقر إلى الرؤية لتبصر هذا الواقع، بقدر ما تفتقر إلى الارضية التي تمنحها مشاهدة الواقع في حراكه الاجتماعي ـ السياسي والثقافي).

نذكر هنا تلك المسافة التي على الفلسفة الماركسية (لكي تكون كونية بالفعل) ان تقطعها، والمتعلقة بابتعادها عن ذاتها التاريخية، كي تعيد اليها الروح الانسانية (روح التواصل في الوجود بالمعنى الاجتماعي للكلمة). وعن الواقع في تنوع وقائعه. أليست الماركسية بصيغتها الدوغمائية (الستالينية) وضرورة رؤية تاريخ العالم وفق سلطة اللوحات الخمس، أو المراحل التاويحية الخمس، هي التي سادت أغلب الفلسفات التي نظّرت لما حولها باسم الماركسية، وحاربت كل ما عداها، وهي ماركسية، ولكنها مختلفة عنها؟

ألا يعني ذلك قصوراً في التصور الماركسي المعاصر على صعيد التاريخ لتطور المجتمعات البشرية وتنوعها، وبالتالي قصوراً في مجال الممارسة اليومية الخلاقة.

انه قصور يمس جوهر الممارسة اليومية التي تأبى الطاعة لحكم النظرية، مادامت النظرية لم تتفاعل معها، لم تنفتح عليها، وتنخرط فيها. (هنا نتذكر، أو بوسعنا ان نتذكر عشرات الأمثلة عن هذه العوائق السياسية وكذلك الاجتماعية التي تمنع النظرية من التقرب منها، والتفاعل معها، حيث تظهر النظرية متخذة صورة فرض، لا صورة تجاوب مع ما يجري، واستيعابه واتخاذ السياسة المناسبة (الاسلوب المناسب) للارتقاء بالواقع (المنفلت) - إن جاز استخدام هذا التعبير - إلى إطار النظرية القارئة له والكاشفة لمكوناته الوظيفية) وهو قصور يمسّ كذلك النظرية ذاتها، كونها تستهدف الواقع غالباً بشكل نظراتي. وهذا الاجراء يذكرنا بعشرات من مفكري الماركسية الذين - بدلاً من فهم النظرية الماركسية، والمنهج الماركسي في ضوء تباينات الواقع المطلوب فهمه، والارتقاء به إلى مستوى النظرية الفاعلة - اختزلوا الواقع لخدمة أغراض النظرية. فبقيت المسافة بالتالي واسعة بين الجهتين.

بحثاً عن فلسفة أكثر، وايديولوجيا أقل:

حين تبرأ ماركس من اولئك الذين كانوا يسمون أنفسهم ماركسيين، ولم يكونوا كذلك بقوله: أنا لست ماركسياً. كان يقصد شيئاً واحداً، هو ان الماركسية قبل ان تكون ايديولوجيا (بالمعنى السلبي للكلمة) هي فلسفة. وان الفلسفة التي كان يبحث فيها وعنها، هي التي تشكل لسان حال الانعتاق البشري، وان القوى الفاعلة (الحقيقية) في المجتمع هي التي كانت تمثل / تشكل حقيقة هذه الفلسفة في ديالكتيكيتها.

هكذا كنا نقرأ لديه، أو في كتاباته الكثيرة، فلسفة أكثر وايديولوجيا أقل.

الذين جاؤوا بعده - باستثناء لينين، الذي كان يقرأ ماركس في ضوء واقعه لا العكس، ومن هنا حقق ما كان يطمح اليه ماركس، ان يرى نفسه في الواقع ممتداً، أي تطبيق الماركسية، واغناءها في الممارسة السياسية، وبليخانوف رغم المآخذ التي يمكن تسجيلها عليه، ولكنه يظل محطة عملية وعقلاً مفكراً مبدعاً على صعيد توطيد وتوسيع القاعدة الماركسية في عصره[6] - حاولوا ان يمارسوا العكس كثيراً، حيث بتنا نقرأ في أعمالهم فلسفةً أقل وايديولوجيا أكثر - وبتنا نشهد صراعات بين الماركسيين أنفسهم، والذين كانوا يدافعون عن الماركسية فلسفياً هم قلة قليلة، بسبب الدوغمائية المختزلة لها تاريخياً. أما الذين كانوا يتكلمون باسمها، ويحاولون كونتها (جعلها كونية)، من خلال تأصيلها في الواقع الذي تُحلُّ فيه، فقد صُنفوا تحت تسميات عديدة، تسفّه محاولاتهم، وتحط من قيمتهم الفكرية حتى فترة قريبة، بل ما زال هذا التصور الدوغمائي يتملك قسماً

ليس قليلاً من هؤلاء الاوصياء (حتى فترة قريبة جداً كانت أسماء سمير أمين، مهدي عامل، أحمد صادق سعد، ياسين الحافظ . . . الخ في بلادنا ممنوعة من التداول والتعامل معها).

الماركسية بحاجة إلى الكثير من مقاربة الواقع لتكتسب صفة الفلسفة، بسبب عمق هذه المسافة التي تفصلها عن الواقع، وإلى الكثير من الانفتاح لتثبت ذاتها في ضوء الواقع، لا باعتبارها فلسفة العصر، عقيدته، بل باعتبارها الامكانية الوحيدة لفهمه، وقيادته جماهيرياً[٧].

ومن هنا، فان (محاورات العظم) كانت أقرب إلى الايديولوجيا منها إلى الفلسفة. لقد كانت تفكر ايديولوجياً، وتتكلم بلغة الفلسفة، ولهذا كان الحضور الايديولوجي بارزاً فيها.

اشارات ومصادر:

(١) انظر حول ذلك: يندريش زلني: منطق ماركس - ترجمة ثامر الصفار - مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي - ط ١٩٩٠ - ص/ ٢٢٣ - ٢٢٦/.

(٢) راجع حول ذلك مقدمة لينين لكتابه: المادية والمذهب النقدي التجريبي - وكذلك مقدمة الدار الناشرة - ترجمة: الياس شاهين - دار التقدم - موسكو - ١٩٨١.

(٣) انجلس: لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية - ضمن «منتخبات» - المجلد الثالث - الجزء الثاني - ترجمة: الياس شاهين - دار التقدم - موسكو - ١٩٨١، ص /١٩٦/.

(٤) ماركس - انجلس: الايديولوجيا الالمانية - ترجمة د. فؤاد ايوب - دار دمشق - دمشق - ط١ ١٩٧٦ - ص /٣١/.

(٥) المصدر نفسه، ص /٢١٥/.

(٦) راجع حول ذلك مثلاً المقدمات التي تصدرت الاعمال الفلسفية له، وهي في خمسة أجزاء (الترجمة العربية طبعاً، عن دار دمشق - دمشق) الاجزاء الاربعة الأخيرة.
وكذلك مقال فالح عبد الجبار: بليخانوف: الغائب منذ قرن - المنشور في كتابه: فرضيات حول الاشتراكية - مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي - ط١ - ١٩٩٠.

(٧) حول ذلك راجع: تطور الفكر الماركسي بين منطق الوحدة ومنطق التميز (ندوة) - ضمن كتاب: (مهدي عامل): مناقشات واحاديث: في قضايا حركة التحرر الوطني وتميز المفاهيم الماركسية عربياً - دار الفارابي - بيروت - ط ١٩٩٠.

* فصل من كتاب يعده الكاتب للنشر ويناقش فيه كتاب د. صادق جلال العظم «دفاعاً عن المادية والتاريخ» الصادر عن دار الفكر الجديد، بيروت ١٩٩٠.



أزمة الحكم والعلاقات الدولية في عالم اليوم

الطيب علي أحمد ـ السودان

يعيش عالمنا المعاصر أوضاعاً مليئة بالتوترات والقلق. ولا يلوح في الأفق ما يدعو إلى التفاؤل بل العكس هو الصحيح. فالتشاؤم وعدم الثقة في مستقبل واعد بالخير يخيمان على سماء الاوضاع العامة بصورة قاتمة. في بلدان اوربا الشرقية، اجهزوا على الانظمة الحاكمة في بلدانهم وخرجوا إلى الشوارع مطالبين بالحرية والديمقراطية والمشاركة في الحكم وصنع القرار والتغيير الاقتصادي والاجتماعي العميقين وفق متطلبات عصر الثورة العلمية التقنية. تعيش اليوم غالبيتهم العظمى في حالة من الاحباط والانهيار المعنوي والخوف من المستقبل المجهول. لقد انهارت كل الآمال التي عقدوها على عملية التغيير الخاطفة في أنظمة الحكم والتي كانوا يتوقعون ان ينتج عنها وبصورة اوتوماتيكية الخير العميم المتمثل في مواصلة التمتع بما كسبته أياديها من منجزات على عهد النظام البائد، تضاف اليها خيرات اقتصاد السوق الرأسمالية، أي حياة الاستهلاك والترف التي بشرت ووعدت بها وسائل الاعلام الغربية والقوى السياسية الوطنية المناوئة للانظمة الشيوعية. إلا ان شيئاً من هذا القبيل لم يحدث بعد.

أحد نواب الجمعية الفدرالية في تشيكوسلوفاكيا والخبير البارز في التنبؤات، ميلوش زيمان وجه رسالة إلى حزبه «المنبر المدني» الذي قاد ثورة الجماهير في نوفمبر ١٩٨٩، نقلتها وكالة الانباء التشيكوسلوفاكيا بتاريخ ٩١/٢/٢٠ هاجم فيها عملية الاصلاح الاقتصادي قائلاً انه «بدلاً من النمو الذي كان متوقعاً أخذ ناتجنا الوطني في الهبوط ويجري

تخفيض العملة وبدأت البطالة في الارتفاع بمعدل يمكن ان يثير صراعات اجتماعية خطيرة، . . . . الخ.

هنالك اليوم عدة ملايين من المواطنين الذين اسهموا في تغيير الواقع المرير الذي خلقه الحرب العالمية الثانية، والذين شيدوا بجهدهم وطاقاتهم وعرقهم وتضامنهم مجتمعاتهم الخاصة بهم، التي نعتبرها تجربة تاريخية فريدة من نوعها، اذا ما حكمنا عليها من زاوية الانجازات التي حققتها في فترة تاريخية وجيزة لا تتعدى الاربعين عاماً، هؤلاء اصبحوا اليوم في عداد العاطلين عن العمل وفقدوا كل ما كانوا يتمتعون به من حقوق وضمانات كفلتها لهم الدساتير والقوانين.

واذا ما أخذنا ما حدث في القطاع الشرقي لالمانيا،أي ما حدث في جمهورية المانية الديمقراطية سابقاً، فقد انهار الاقتصاد بصورة كاملة بعد الوحدة الالمانية التيْ هلل لها الجميع في الشرق والغرب من المانيا. وترتب على ذلك حالة يرثى لها من الافلاس المالي وانهيار الخدمات الصحية والاجتماعية، وفقدان الضمانات الاجتماعية، وتدني مستوى المعيشة إلى درجة تقارب حالة الفقر التي يعيشها مواطنو العالم الثالث. باختصار اصبح مواطن المانيا الديمقراطية،التي كانت تعتبر واحدة من بين أكبر عشر دول في العالم تطوراً، أصبح مواطناً من الدرجة الثانية في المانيا الكبرى الموحدة.

أما الديمقراطية والحرية التي كان ينشدها المواطنون فلم يتحقق منها سوى حرية التجمع والتظاهر ورفع اللافتات المطالبة بتحقيق الوعود التي قطعها المستشار هلموت كول على نفسه أثناء حملة الانتخابات التي أجريت في ديسمبر ١٩٩٠. والمواطنون قد حسموا بانفسهم مسألة المشاركة في الحكم وفي اتخاذ القرار ولكن لغير صالحهم، يوم ان صوتوا للوحدة التي يقودها هلموت كول دون قيد أو شرط.

وبعد ان تم ذلك سلطت الاضواء بعيداً عن المنظمات والهيئات الحديثة التي انبثقت عن حركة الجماهير والتي قادت بالفعل عملية تغيير النظام السابق ولم تتح لها أية فرصة للتعبير عن هويتها والمشاركة في الهيئات التمثيلية الرسمية كالبرلمان الالماني وغيره. وظلت السلطة الحقيقية كما كان عليه الوضع في السابق في أيدي ائتلاف الاحزاب التقليدية الكبيرة التي تتفق مصالحها تماماً مع نظام الانتاج والعلاقات الانتاجية السائدة هنالك وان اختلفت اساليب وطرق عملها وتصوراتها لحل القضايا والمشاكل التي أفرزتها عملية الوحدة.

وعلى الرغم من خصوصية الأوضاع الالمانية إلا ان عملية التغيير في بقية بلدان اوربا الشرقية لازالت تسير ببطء وتعثر شديدين في الوقت الذي تجري فيه عملية هدم أسس وهياكل النظام السابق على كل المستويات. إلا ان النظام الجديد، المرتكزعلى

اقتصاديات السوق الرأسمالي، لم تبرز ملامحه بعد. وكما علق أحد القادة السياسيين في تشيكوسلوفاكيا، فقد انجزت المرحلة الاولى التي يطلق عليها مرحلة الصدمة، التي اتسمت بارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة والبطالة، في حين ان مداخيل العاملين لم يطرأ عليها أي تغيّر. كما شهد الانتاج انخفاضاً ملحوظاً وهبط مستوى التصدير والتبادل التجاري. وزير المالية التشيكي دفوجاك ذكر في تصريح نقلته صحيفة «ايكو سيرفس» في عددها الصادر بتاريخ ٩١/٣/٧ ان تجربة الاصلاح الاقتصادي «تثير القلق بعد الشهر الاول من اطلاق الاسعار.» وأشار إلى ارتفاع اسعار الخدمات وارتفاع اسعار المواد الغذائية بنسبة ٣١,٨٪. وقال «ان لذلك آثاراً اجتماعية سلبية، اذ أخذ متوسط معيشة السكان في الانخفاض منذ عام ١٩٩٠ وازدادت تكاليف المعيشة بنسبة ١٨,٩٪ خلال عام ١٩٩٠ فيما ازدادت المداخيل الاسمية بنسبة ٩,٥٪ واستمر هذا الاتجاه في كانون الثاني (يناير) مع اطلاق الاسعار.»

ويجري التركيز في علاقات تشكيوسلوفاكيا الخارجية على تشجيع رأس المال الاجنبي على الاستثمار والمشاركة في بناء النظام الاقتصادي الجديد. وفي هذا الاتجاه يتوقع ان يلعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً رئيسياً. وكما جاء في صحيفة «ايكو سيرفس» بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧ فقد وافق صندوق النقد الدولي على منح تشيكوسلوفاكيا قرضاً تقدر قيمته بـ ١٧٠٠ مليون دولار لزيادة احتياطيها من العملة الصعبة، والتعويض عن ارتفاع اسعار النفط. كما أكدت الصحيفة «ان الحكومة أبدت استعدادها للقبول بأي اجراءات تعتبر ضرورية لتحقيق برنامجها الاصلاحي وستتشاور مع صندوق النقد باستمرار».

والاتحاد السوفييتي الذي كان البلد الاول، الذي رفع قادته شعارات التجديد والتحديث والتسريع وطالبوا بقية قيادات البلدان الاشتراكية السابقة ان تحذوا حذوهم، يعاني اليوم أزمة القيادة والحكم والتفكك والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصراعات القومية، ولا يستطيع أحد ان يتكهن بمستقبل التطورات في هذا البلد الذي لولاه لما تغيرت موازين القوى في العالم على مدى السبعين عاماً الماضية، وبدونه ما كان ليحدث ما هو حادث اليوم.

وعلى الرغم من ان شعوب العالم، وفي مقدمتها القوى المناضلة من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي، رحبت بالدعوة إلى التجديد والتحديث في الانظمة الاشتراكية وساندت مطاليب الجماهير في الحرية والتعددية والديمقراطية والمشاركة في الحكم، إلا ان هذه القوى قد أصابها الاحباط وخيبة الأمل نتيجة لبروز أساليب ومناهج في الحكم غير ديمقراطية. ومن بين تلك الاساليب الجنوح إلى الانفراد بالسلطة واتخاذ

القرار من قبل القادة والسياسيين الجدد. وأبرز المظاهر السلبية تتمثل في الفجوة الكبيرة بين المواطنين ومراكز اتخاذ القرار في اجهزة الدولة. وتلك أحد العوامل الاساسية التي تسببت في اضعاف وعزلة الانظمة الحاكمة السابقة والتي أدت في النهاية إلى زوالها.

والوفاق الدولي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية وما أبرم من اتفاقات للحد من الاسلحة النووية والتقليدية وتدمير جزء كبير منها، ثم سحب الجيوش التي كانت ترابط في الاراضي الاجنبية، واعلان نهاية الحرب الباردة بعد لقاء غورباتشوف وبوش في مالطة كلها خطوات وجدت صدى واسعاً وتأييداً لا حد له من قبل شعوب العالم. إلا اننا نلاحظ ان الولايات المتحدة الاميركية وبقية الدول الغربية أخذت تستغل الوضع الدولي الجديد وعملية الانفراج لتوسيع نفوذها وتغليب مصالحها وفرض هيمنتها وسيطرتها بكل الوسائل والطرق، بما فيها استخدام القوة. نقطة البداية كانت احتلال جمهورية بنما واعتقال رئيسها وترحيله إلى الولايات المتحدة الاميركية، ويخطيء من يعتقد ان حرب الخليج ستكون النهاية، بل انها حسب اعتقادنا عبارة عن محطة في إطار عملية السير في اتجاه فرض وتكريس زعامة الولايات المتحدة الاميركية على دول العالم.

إن التاريخ سيسجل في صفحاته بأحرف بارزة الدور الطليعي البطولي الذي لعبه القادة الجدد في الاتحاد السوفييتي بطرحهم معايير وأسس جديدة تقوم عليها العلاقات بين الدول وشعوب العالم تتفق مع المواثيق والاتفاقات الدولية وفي مقدمتها مواثيق منظمة الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على الجنس البشري والحضارة العالمية وتجنيب شعوب العالم كارثة حرب شاملة مدمرة. ولكن في نفس الوقت سيتحمل قادة الاتحاد السوفييتي المسؤولية الكاملة أمام شعوبهم وبقية شعوب العالم عن كل آثار سلبية تتمخض عنها سياساتهم وممارساتهم في إطار العلاقات الدولية وخاصة العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية.

لا يجرؤ أحد على نفي الحقيقة الماثلة أمامنا بكل سطوع ألا وهي ان ميزان القوى على الصعيد العالمي قد تغير لمصلحة النظام الرأسمالي. وان حكومات الدول الرأسمالية تمارس اليوم ما تعتبره حقاً طبيعياً مشروعاً في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ. وأكثر بقاع العالم تضرراً من الوضع الدولي الجديد هي بلدان العالم الثالث. وعندما نذكر هذه الحقيقة لابد من التأكيد على ان تلك البلدان تشكل جزءاً لا يجوز فصله عن منظومة البلدان الرأسمالية. فبحكم تبعيتها وارتباطها بالنظام الرأسمالي فهي تتأثر وتؤثر في كل ما يجري ويحدث فيه من تطورات وتغيرات سواء كانت سلبية أو ايجابية.

واذا أخذنا مجرى التطور في السودان، كمثال لما هو حادث في بقية بلدان العالم الثالث، يمكن القول ان الاوضاع في هذا البلد العربي الافريقي مأساوية لحد بعيد. فعلى الرغم من توفر الثروات الطبيعية من مياه وأراض زراعية شاسعة وثروة حيوانية تعد

بالملايين، ومعادن وبترول وأخشاب وقوة بشرية تقدر بأكثر من ٢٥ مليون نسمة، هذا إلى جانب الكفاءات والكوادر العلمية المؤهلة والمدربة، فالسودان يعتبر اليوم حسب الاحصاءات الرسمية والواقع الموضوعي واحداً من بين أكثر بلدان ا لعالم تخلفاً، وأصبح يعتمد على توريد الغذاء من الخارج، وخاصة من الولايات المتحدة الاميركية بدلاً من انتاجه محلياً. وحتى في هذا المجال فشلت السياسات التي اتبعتها الحكومات الوطنية التي تعاقبت على الحكم بدليل ان شبح المجاعة أخذ يهدد أكثر من تسعة ملايين مواطن بمن فيهم سكان العاصمة الخرطوم.

هذا ما أكدته تقارير البنك الدولي حول الأمن الغذائي، ذلك بالنسبة لشمال السودان، أما في جنوب السودان فإلى جانب أهوال وويلات الحرب الاهلية هنالك حوالي مليونين من المواطنين تهددهم المجاعة. وأثناء كتابة هذه السطور بث راديو لندن مساء ٤/١٩ تقريراً لمراسله من الخرطوم حول المجاعة وشيكة الحدوث في مدينة جوبا إحدى كبريات مدن الجنوب التي يقطنها حالياً حوالي ٣٠٠ الف شخص نزح معظمهم اليها من المناطق المجاورة. وتحدث التقرير عن نقص امدادات الاغاثة التي تصل المدينة من العاصمة الكينية نيروبي. وأشار كذلك إلى عجز برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن سد احتياجات المواطنين هنالك.

وحسب اعتقادنا فان مسألة المجاعة التي اصبحت ظاهرة عامة في عدد كبير من بلدان العالم الثالث، لا يمكن ارجاع اسبابها فقط إلى الكوارث الطبيعية وفشل المواسم الزراعية، وإنما تكمن أسبابها في نمط الانتاج الذي ظل سائداً لسنين طويلة في تلك البلدان وعجز الحكومات الوطنية عن احداث تغيرات جوهرية في قطاع الانتاج الزراعي والحيواني. كما ان السياسات التي اتبعتها تلك الحكومات تهدف في الاساس إلى خدمة مصالح الفئات الاجتماعية التي تمثلها، الأمر الذي أدى إلى افتقار الغالبية العظمى من السكان وخاصة سكان الريف من المزارعين والرعاة.

وعلى الرغم من اقتناعنا بأن حكومات بلدان العالم الثالث تتحمل المسؤولية الرئيسية فيما حل ببلدانها من كوارث نتيجة الفقر والمجاعة، إلا ان المجتمع الدولي يتحمل قدراً كبيراً من تلك المسؤولية وخاصة الحكومات التي تربطها علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية بتلك البلدان التي تعاني الفقر والمجاعة.

ظل السودان على مدى ١٦ عاماً، أثناء فترة حكم الدكتاتور المخلوع جعفر نميري، تابعاً في كل سياساته لحكومات البلدان الغربية وخاصة حكومة الولايات المتحدة الاميركية، وخضع تماماً لتوصيات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد. كما كانت تربطه صلات قوية ببلدان العالم الثالث وخاصة بلدان العالم العربي ذات الصلات الوثيقة بالعالم

الغربي. ومما تجدر الاشارة اليه ان النظام السوداني أثناء الفترة سالفة الذكر، قطع أية علاقة له بدول المعسكر الاشتراكي اللهم إلا في مستوى التبادل الدبلوماسي على مستوى السفارات. وحتى تلك العلاقة قد قلصت في السنين الاخيرة من عمر النظام.

جاءت انتفاضة الشعب السوداني، في مارس ـ ابريل ١٩٨٥ التي أطاحت بالنظام الدكتاتوري العسكري، تعبيراً صادقاً عن رفض الشعب السوداني لسياسة التبعية ومصادرة الحرية والديمقراطية والانفراد بالسلطة من قبل احدى شرائح المجتمع.

وتؤكد تجربة السودان بما لا يدع مجالاً للشك ان النظام الدكتاتوري العسكري ما كان باستطاعته ان يعيش ١٦ عاماً لولا الدعم والمساندة والمؤازرة التي كان يحصل عليها من قبل حكومات البلدان الغربية والانظمة العربية الرجعية. والتاريخ الحديث لبلدان العالم الثالث يشهد على اقامة عدة انظمة دكتاتورية عسكرية بمساعدة ومساندة وتأييد حكومات البلدان الغربية.

هل كان في استطاعة نظام الجنرال الصومالي سياد بري ان يحكم لأكثر من عشرين عاماً، لو لم يكن يتلقى الدعم الاقتصادي والمالي والعسكري من قبل الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها مقابل التسهيلات العسكرية والقاعدة الجوية البحرية التي سخرها لهم؟

وهل كان في مقدور النظام الدكتاتوري الفاشي في العراق، بقيادة صدام حسين، أن يشن الحرب ولمدى ثمانية اعوام ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية لولا مساندة وتشجيع حكومات البلدان الغربية والعربية؟

واذا جاز لنا ان نتحدث عن حسنة واحدة للحرب العراقية ـ الايرانية ولمغامرة غزو الكويت وحرب الخليج، فانها قد كشفت النقاب عن حقيقة العلاقات السائدة بين حكومات بلدان الشرق الاوسط من جهة وبينها وبين بقية حكومات بلدان العالم من جهة أخرى. ان أبسط ما يمكن ان توصف به تلك العلاقات هو انها تفتقر إلى المصداقية وتعتمد على التواطؤ والتآمر وعدم التكافؤ والندية والاستقلالية. فالعراق الذي شن الحرب ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية، ساندته ودعمته وشجعته دول الغرب وغالبية الدول العربية ومن بينها الكويت. ولولا المساندة والتشجيع من قبل بعض الدول والمنظمات العربية والدوائر والحكومات الغربية، لما أقدم حاكم العراق صدام حسين على مغامرة غزو الكويت ولما تهيأت الاجواء أمام التدخل والتواجد المكثف لقوات التحالف في المنطقة العربية وشن حرب غير متكافئة ضد العراق وشعبه المغلوب على أمره.

ويشهد عالمنا اليوم كارثة الشعب العراقي الفريدة من نوعها في تاريخنا الحديث، حيث النظام العراقي يشن حرب الابادة ضد شعبه منتهكاً بفظاظة كل المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان. ولا نعتقد ان النظام العراقي كان يجرؤ على التنكيل

بشعبه لو أبدت دول العالم أي نوع من الرفض وقاومت الممارسات اللاانسانية والاجرامية التي أصبحت سياسة رسمية للدولة والحزب الحاكم على مدى أكثر من ٢٠ عاماً.

والعراق لم يكن البلد العربي الوحيد الذي تهدر فيه حقوق وكرامة المواطن. هنالك عدد كبير من البلدان والانـظمة العربية التي تمارس فيها نفس سياسات وأساليب القمع والاضـطهاد العراقية. وفي هذا الجانب اصبح هنالك محترفون متخصصون في وسائل التعذيب والتنكيل يضعون انفسهم في خدمة كل الانظمة القمعية في العالم العربي والاسلامي.

الجنـرال المخلوع جعفر نميري اضطهد الشعب السوداني وعبث بقيمه ومقدراته لأكثر من ١٦ عاماً على مرأى ومسمع من كل دول العالم التي كان بعضها يساند، أو يغض الطرف عن ممارساته وسياساته الاجرامية.

وها هم اليوم حكام الجبهة القومية الاسلامية الاصوليون الاسلاميون الذين شاركوا جعفر نميري الحكم لمدة سبع سنوات، ينفردون بالسلطة ويدوسون باقدامهم على كل مكاسب ومنجزات الشعب السوداني ويصادرون حريته وحقه في التنظيم والتعبير عن الرأي وحق العمـل ويفرضون عليه نظاماً دكتاتورياً أكثر بشاعة وفظاعة من نظام الجنرال جعفر نميري الذي أطاح به الشعب في مارس ـ ابريل ١٩٨٥.

لا أحد يدعو دول العالم للتدخل لتغيير انظمة الحكم الدكتاتورية لأن ذلك لا يدخل ضمن واجباتها وصلاحياتها، وانما نطالب تلك الدول ان تقف إلى جانب الحق وتحترم وتدافع عن المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها وأعلنت الالتزام بها وندعوها ألا تسمـح لأي كان ان يعتدي على تلك المواثيق والمعاهدات وان يصادر حقوق الانسان ويهدر كرامته.

إن الشعوب سوف لن ترحم القادة السياسيين والحكام الذين يساندون ويدعمون الانظمة الدكتاتورية لخدمة اغراضهم الخاصة ويغضون الطرف عن جرائمها وانتهاكاتها لحقوق الانسان.

وعلى الـذين يؤمنون بضرورة إقامة نظام عالمي جديد يقوم على أساس المساواة والعدل والتكافؤ بين الدول والشعوب، نظام يسوده العدل واحترام حقوق الانسان، يحافظ على القيم الديمقراطية وقيم الحضارة الانسانية، ان يناصروا الشعوب المناضلة من أجل الحرية والديمقراطية واقامة أنظمة وطنية ديمقراطية في بلادنا.

نيسان (ابريل) ١٩٩١


أدب وفن



هل هي مغامرة؟

لأول مرة تكرس «الثقافة الجديدة» صفحاتها الثقافية «أدب وفن» لنشر ديوان شعر.

الدافع الأساس ليس المناسبة، حسب، أي المناسبة الحزينة بفقد شاعرنا العزيز رشدي العامل، كما انه ليس تكريما محضا لشاعر، كرشدي، ندر حياته وقلمه وشكل أحلامه ارتباطاً بالفكرة الديمقراطية الكبرى لعراقنا المبتلى...

قد يكون كل ذلك بين ما جعل «الثقافة الجديدة» تتخذ خطواتها الثقافية - الأبداعية هذه، لأن الرؤية، ككل، لا تستثني تفصيلاً: الاعتزاز بالشعراء المبدعين، عبر الدخول إلى «حديقة رشدي» والايمان بقدرة الكلمة الشعرية على منح القوة للناس. كتب شاعر فلسطيني مرة يقول: اخبرني سائق تاكسي في فلسطين بأنه يضع «كاسيت» قصائد شعر المقاومة كلما اقترب من حاجز عسكري اسرائيلي. وعندما سألته عن السبب قال: عندما استمع إلى الشعر أشعر بالقوة والتوازن!

هي صيغة «فنية» من صيغ الرسائل النضالية التي تتوجه بها «الثقافة الجديدة» إلى قرائها في الوطن وخارجه وهم يواجهون الدكتاتورية المهزومة وما تبقى من عسفها وغطرستها وحواجزها العسكرية.

و«الثقافة الجديدة - أدب وفن» إذ تُقدم على «مغامرتها» هذه فانها مقاربة منها للمغامرة الشعرية من أجل أن يكون الوطن قابلا، أكثر مما هو للشعر وطموح الشعر: الجمال، الحرية، الطمأنينة بمعناها الخلاق لا السكوني.

تحية لرشدي العامل الشاعر الذي ظل يقاوم بالشعر حتى لحظته الأخيرة، للشيوعي الذي فارق الحياة و«طريق الشعب» تحت وسادته.

تحية للشعراء الذين يكفي ابداعهم، وابداعهم فقط، في تهذيب الوقت والروح واللغة.

تحية للكلمة الابداعية وهي تقاوم الدكتاتورية وتضليلها وتجهيلها و«شعرها» الضالع بتبريرها و«شعرائها» المرتشين!

«أدب وفن»

موت المغني

وطني،
وقدِ ماتَ المغني
هل نستعيدُ حكايةَ السنواتِ عاريةً
بلا وترٍ يرافقها،
ولا صوتٍ يغني

هل تعبرُ الايامُ ارصفةَ الشوارعِ
أوجة الاطفال، اثقالَ الرجال

وكوةٌ في بابِ سجني
منها أرى أمي واصحابي
ومنها يدفعُ السجانُ لي خبزي، كفافَ اليومِ
منها ترحلُ السنواتُ عني
وتعود مثقلةَ السلالِ
أعودُ طفلاً، اسرقُ التفاحَ من بستانِ جارتنا
وأمنحه الصبايا
طفلاً بريئاً، الثغَ الراءاتِ، تفتنه الحكايا
والنهرُ، والناعورُ، والبلحُ الفراتيُّ الجميلُ

تلهو به الامواجُ عابثةً

وجبهته تميلُ
جذلى الى ضفةٍ، تلألأ كالمرايا

والارضُ اغنيةٌ، وعاشقةٌ وبيتٌ
والسفحُ مرتكنٌ على الربوات
تحضنه الورودُ
والارضُ جذلى، والسماءُ قريبةٌ منا
وضحكتها وعود
والارضُ جاريةٌ ولودُ

أنأى، وترحلُ عنيَّ الخطواتُ مسرعةً
وترتعشُ المرايا
وجهي ووجهكَ ضائعانِ
فأنتَ في احدى الزوايا
متيبسُ العينينِ مهجورٌ
ـ ووجهي في الدروب بلا عيونِ
أتوكأُ الخمسينَ،
والايام دائرةٌ
وباب السجنِ دوني
يابؤس ما اجترحت يدايا
يازيفَ ماسترتهُ أضلاعي

وما خلقت ظنوني

هلا هربتَ اليَّ مني

وتركتَ بابَ البيتِ مفتوحاً،

وشباكاً يطلُ على الحديقةْ

يرنو وتعشى مقلتايَ

أعاشقٌ ينسى طريقه؟

اتهجسُ العتبات كالاعمى،

واعثرُ بالحجاره

اواه لو مدت أناملها،

ولو خفقت ستاره

لصرختُ ملءَ صديدِ جرحي

أنا ذا وليدكَ، قد رجعتُ

فلِمْ عيونك انكرتني

ولم اصطبرتُ، ألوبُ من ظمأي

وأقتاتُ الحجاره

ورفعتُ أسمالي الى عينيك شارة.

نحن ارتجفنا،

مثلما اخذت أغانينا أصابعُ عازف القيثار

شدت، ثم أرخت جرحها الاوتارُ،

وانهدلَ النزيفُ

نهيرَ صبح ملئ حنجرةِ المغني

دليني درباً لايُفضي للنهرِ،

فلا يعبرُ جسراً،

دربٌ يلتف على الرمل، ويوغل في الصحراء

مهجورٌ تحت الشمس بلا ظل اوماء

اخطو فيه بريئاً من كل ذنوب العشق

وامضي حتى آخر نجمٍ

اقتاتُ النورَ والتحف الظلماءْ

دليني أرضاً لاتُسجن فيها الاشياءْ

لاتُطردُ منها الريحُ

ويُدفنُ فيها الضوءُ

وتحبسُ حتى الأشذاءْ

لايتوزعُ فيها الناسُ ولاةً وارقاءْ

والنسوة يتوزعن عذارى وأماءْ

دليني وطناً لايعرفُ معنى الاسماءْ

ياويلَ ماصنعِ المغني

آهاته، والبحةُ الخرساءُ سكينٌ تقطّعني

فأصرخُ كاللديغِ : اليكَ عني

ياموطناً، انا قد نسيتُ،

فخلِ جرحي يلئمُ الأهدابَ

خلِ الحلمَ يهجرني وينأى

ودع المرافىء تحبسُ الامواجَ عن شفتي وعيني

هزمتني الاحلام،

تقصي ما ارادوه وتدني

تعبت مزاميري،

فبعتُ أصابعي، وكسرتُ دنّي

ورجعت ملتحفاً ضبابَ الليلِ ، في وطني، كأني

في الفجر، ما ناغيتُ غبشته،

ولا أبصرتُ مرآى

أذهلتَ خطايَ الى اين تبعثرني؟

وإلى أي الصلبانْ

تسلمني، تغرسُ مسمارَكَ في بدني؟

قبلتُ ثراكَ،

زرعت القلبَ على ضفتيكَ

سفحت دمي في نهريكَ

غسلتُ خطاياكَ

ومسّحتُ جروحكَ بالزيتِ

ولكنكَ تنكرني

ماذا يفعلهُ العاشقُ في الدربِ
إذا انسدَّ الشباكُ على الضوءِ
وأرخى معطفه الليلْ؟

والى أينَ تهاجرُ اغنيةٌ يكتمها القيثارْ؟
وعلى اي وسادٍ يغفو طفلٌ محرومْ
والى اي رصيفٍ يأوي رجلٌ مهزومْ
ياويلي غطانا الليلُ
وأدركنا السيلْ
ياعابرَ جسرِ الموتِ تمهلْ
فالدربُ طويلٌ، والليلةُ ظلماءْ
اعطيك حياتي، لو اعطيتَ عيوني وطناً
المحهُ لحظةَ عشقٍ وأموتْ

أعطيكَ دمي لو تمنحني قطرةَ ماءْ

من ذاك الماءْ

في أعلى النهرِ

ولو قبلَ الدفنِ فتحت التابوتْ
وسحبتَ على وجهي من سعفِ النخل غطاء
وهمستَ بأنَ الراحلَ عادَ إلى المرفأ

والغائب جاءْ

وبأن القمرَ الغضي وجا بطنَ الحوت

مطرٌ ورذاذْ
كان الصبحُ ندياً أجملَ في واديكَ

وكان الليلُ الراحلُ أرفقَ بالاطفال

والنهرُ أرقَ

وأعذبَ مافي أنهارِ الدنيا من ماءْ
وصباياكَ على الجرفِ يغازلهن الضوءُ
وموالٌ في رجةِ مجذافْ
كان الصمتُ طليقاً فوق سفوحكَ،
والصمت حفياً في أضلعِ اهلكَ،
والحبُ رخياً في صدركَ،
والربُ قريباً منك،
فأين «الزمن المفقود»؟

مطرٌ، ورصاصٌ
ورمادٌ..
ماأبقيتَ لاهلك شيئاً ياوطني؟

هل أنتَ النارُ،
وقلبي حطبٌ يغمره الزيتُ ولا يحترقُ؟
أم أنتَ المصلوبُ، ومسمارُ الصلبِ؟
وأنتَ العافيةُ الكبرى والداء
أنت الجرحُ بصدري،
وأنا النزف الدافئ لايبرده الماء
أنتَ الشوكُ النابتُ في الصحراء
أنت الوهمُ
وأنتَ الحلمُ
وأنتَ الموتُ ونبضُ الاشياء

أدعوكَ الى بستاني،
لكنّ عيونك مغمضةٌ خلفَ القضبان
أدعوكَ الى خبزي ونبيذي
وأعمدُ بالدمِ اقدامكَ،
لكنك باقٍ في قبضةِ سجانيكْ

أدعوك الى مائدةِ الحبِ
وعرسِ الاشجارِ
ولكنَ شفاهك أيبسها الظمأُ القاتلُ والملحْ
ياطفلاً زرعوا اقدامك بين الجدران
عصبوا عينيكَ وحيداً بين المبضع والجرحْ

اقربُ منكَ

أخضُ الدمَ في اعراقكَ
لكنك تنأى
الريحُ تعاندُ صمتَ البحرِ
وأنتَ تكابرُ
واللعبةُ يخطفها طفلٌ منك ويدحرجها للنهرِ
وراءَ السدْ
والقمرُ الغائبُ أخفاه الحوتُ
فلا تنتظرُ المدْ

جنحت كلُ الاشرعةِ البيضِ الى المرفإ
وانسلَ النومُ الى السفنِ المهجورةْ
تيَّمَ بحارتها العشقُ
فهاموا في الارضِ ،
وعادوا للبحر يمدون جسورَ النسيانْ

وتواروا بين الجزرِ المجهولةِ والخلجانْ
والريحُ تراوغُ، والموجُ

عيون الربانْ

أفأنتَ الطالعُ من صدر الغيبِ
يقاسمني خبزَ الصبر ويطعمني الوعدْ
أم أنتَ الفعلُ المحذوفُ بكل لغاتِ الدنيا
والاسمُ الغائب عن قاموس الكلماتْ
واللون الغامض في جسدِ الرؤيا؟

أنك أنتَ الجسدُ المصلوبُ

والغالبُ أنتَ

ولكنك مغلوب
في زمن المدن المحروثةِ
والكونِ المقلوبْ
أنت الخالقُ والمخلوقُ
وانت الأولُ والآخرُ، والكلمةْ
في سِفر التكوين،
وفي رُقُم الاحياءْ
انتَ المتحركُ والساكنْ
والفعل الحاضرُ والآتي

والنورُ المتلألأُ في الاسماءْ
والفجرُ المتألقُ، والليلُ الداكنْ
والقادمُ في الجمرِ اللاهبِ
والسائرُ فوقَ الماءْ
والزمنُ المتواصلُ في الاشياءِ

ولكنكَ لاتدري

ماذا في ذاكرةِ العصرِ
سوى وجهكَ في الريحِ
وفي الزمنِ الآتي
غيرُ الوهمِ بعينيكْ
ياكهفَ الاحلام
أما تعبت عيناكَ من التحديقِ
وأيبستِ الصلواتُ الخمسُ
وترتيلكَ أنجيلَ المنفى شفتيكْ

المركبُ يدفع صدرَ الموجِ
وتدفعه الريحْ
والبحرُ فضاءٌ
لايعرف شكلَ الابعادْ
والالوان تداخلُ

والاسماكُ تَقافزُ في شبكِ الصيادْ
هذا مأواكْ
لاتنقلْ عينيكَ،
ولاتبحث عن مأوىً في الارضِ سواكْ

تتنزه وحدكَ، كالشبحِ العائدْ
تصرخُ وحدكَ في صحراءِ الليلْ
تضرعُ وحدك في بستانِ الله
وتنتظرُ السيلْ
ترقب معجزةً،
لايلقاكَ سوى الماءِ الراكدْ
رحلت قافلةُ الاحياءِ
فخلِ الاطفالَ ينامونْ
وارجع من حيث أتيتَ
وخلِ الامواتَ يوارونَ الموتى
ويموتون..(١)
لن تعرفها لو عدتَ اليها
تلك الساحات،
وحانات الليلِ
وضحكِ الاصحابْ

(١) دع الاموات يدفنون موتاهم «الكتاب المقدس»

فالمدن الصخريةُ غيّرت الارقامَ على الابوابْ
وبيوتُ الازياء العصرية

وحدت الاثوابْ

وانتقلت اشجارُ الغابات الى ورشِ الاخشابْ
والشمسُ توارت في السردابْ
والقمر الشاحبُ
وزعه بالمفردِ تجارُ الاسلابْ
أوشحةً ومناديلا
ودمى وقناديلا
ماظلَّ سؤال دون جوابْ
مابقيت قافيةٌ في الشعر
ولا اغنيةٌ في القيثار
ولا قطرةُ خمرٍ في الاكوابْ

هجرت «فيروزُ» ملاعبة الجرحِ
عَتابا، ومواويلا
والقيثار يطلُ من الشباكِ
فلا يسمع ترتيلا
والنجمُ القطبيُ الثابت
فرَّ من المحرابْ

صبحٌ بنافذتي،
ونومٌ في عيونك
كيف أوقظُ جرحك الغافي
وكيف أسلُ من أهدابه نزفاً تخثرْ؟
والجرحُ جرحي،
والضمادُ ثيابُ عرسكَ

ياايها الوطنُ المخدرْ
اطعمتني ماظلَّ في كفيكَ من خبزٍ وملحٍ
ونسجتَ من سعفاتكَ الخضراء لي،
كفناً ومئزرْ

ومنحتني الرؤيا،
فصلى اللهُ فوقَ رماد جرحي
وبكى، فبلَّ الدمعُ أهدابي
وباركني وكبرْ

ياأيها الوطنُ المخدرْ
ياسائراً في النوم
ماوخَزتكَ سكينٌ
وما صَحّاكَ خنجرْ

ياأيها النهرُ المسّورْ
ظمئت بساتينُ الشفاهِ
واذبلَ العطشُ الحناجرْ
وبدت عروقُ النخلِ نافرةً

مبعثرةَ الضفائرْ

ياأيها «البيتُ المدورْ»
غاضت بحورُ الشعر
والكلماتُ غاضبةٌ
وفي رئةِ القوافي
سلٌ يمزقها،
ودمعٌ في مآقيها تحجرْ
لانجمَ يؤنسها
ولا لونُ الصباحِ الغضِ أشقرْ
فتأوهت في البردِ
لائذةً على رملِ الضفافِ

وتنفست والغيض يخنق صوتها،
الله أكبرْ

هل تسمعينَ الريح؟

هل تبصرين الطائر الذبيح؟
عيونه مغمضةٌ
جناحه كسيح
اتعبه التبريح
ناداه سربٌ عابر. وغادرته الريح
دعيه في غفوته البيضاء، يستريحْ



نم ياصغيري، موجةٌ تنأى،
وتأتي موجةٌ أخرى، وتنفرج الستارة
عن مشهد ثانٍ سنرقبه معاً
حتى صياح الديكِ يوقظه المؤذن،
والحمامُ يلوذ بالاعشاش منتظراً نهاره
والبحر مبتعداً، يرشُ عيوننا التعبى
«وويل المتعبينَ من الخلي»
وويل ما اجترحَ المغنى،
أينَ، أينَ هي البشارة

«ذهبَ الذينَ...»
وظلّ في المنفى أبوكَ
يخضُ في دمه سراره
ويلوك ـ كالمسعور ـ ناره
وتقول لي: كيف اصطبرت،
وخبزك الطاعونُ
والدمُ و «النشارة»
وجدارُ عمرك، هذه الاسلاك
في باب المغاره..

أين الذي غنيتُ
.. ياوطنَ الحدائقِ والسنابلِ
والجداولِ ، والنضارة
يامرفأ النهرين يلتقيان مسحورين
ياثدي الحضارة
هل كان لي وطناً
ألفتُ نخيلهُ وأمِنتُ داره
وطن.. أعزُ عشيرهِ الموتى واكوامِ الحجارة
ونساء قصرِ العدلِ ،
والمتسولونَ، وباعةُ الكتبِ المعاره

أنى أكلتُ أصابعي العشرينَ،
أرخيت القناعَ على العيونْ
أوصدت بابي في وجوه الحائمينَ على فتات موائدِ
السلطانِ،

والاغواتِ، يحنونَ الرقابَ ويكتبونْ
سيّراً مزيفّة

وتأريخاً بلا جذرٍ،
وفوق قبورنا يتراقصونْ

ويلفقونْ
سوراً وآياتٍ
ومشلولون مخبولونَ
يعتقدونَ أن الله جاءَ
في موكب السلطانِ،
عرافاً تنبأَ بالشفاءْ

هذا زمانُ الخصي ـ لاحمل بارحامِ النساء
لازرع فوق الارضِ ،
لا وعدٌ بأهداب السماءْ..
وطني، واخجلُ ان أبوحَ

وانت تطحنكَ الشجونْ
ملقىً على ضفتيكِ،
لانبضٌ بأعراقي
ولا تاريخ في وجهي
ولا ومض تراقص في العيونْ
بيني وبينكَ صخرةُ الموتى، وتمتمة الشهادة

قد كنتِ لي بيتاً،
ونافذةً على الدنيا،
وغاباً من فتونْ

نهراكَ قُداسانِ، آلهتانِ
عشقهما عبادة

كيف انكفأت؟
وأرضكَ الذهبية السمراءُ،
تنتظر الولادة
وبأي نصل مزقوكْ
وبأي نقعٍ غسلوكْ
وبأي سُمٍ خضبوا شفتيكَ

ياوطن الشهادة

لو أنْ جرحكَ يستحيلُ فماً،
وعينكَ بين محجرها تدور
لرأيتَ من هم قاتلوكْ
وصرخت حتى تستفيقَ
وتقذف الموتى القبورْ

تقاسموا الميراثَ، ياوطني،
فهم يتزاحمونْ
في السوقِ يبتاعونَ ماشاءوا،
من الارث القديم ويشترونْ
حتى اللقى في مُتحف الاثارِ..
والبترول تحت الارض
والدم في المناجمِ والممالكْ

يتقاسمونَ اللهَ والتاريخَ والالقابَ بينهمُ،
واسماء المعارك

ويعربدونَ ويرقصونْ
في ساحة الاعدامِ
فالقانونُ في السجن المؤبد
والعدلُ منفيٌ مشردٌ

ومحاكمُ التفتيش، ياوطني منزهة
وحراسُ البيادرِ غائبونْ
فالسارقون همُ البنونْ
والسالبون هم البنونْ
والقاتلون هم البنونْ

.. وشهودُ محكمةِ الفضائحِ صامتونْ
صمٌ وعُميانٌ وبكمٌ،
لم يروا شيئاً
وما سمعوا، ولا يتكلمونْ

جرحانِ في جرحٍ
واغنيتانِ في شفةٍ،
وقلبٌ واحدٌ،
بَليَّ الحديدُ، وكم بُلينا ياصغيره،
غير أنا مابَلينا
تفتشين إذاً؟ وماذا في الرمال سوى الرمالْ
وفي البحار سوى المياهْ
وفي السماء سوى الخواءْ

فالارض عَطشى
والسماءُ كفيفة العينين

تبخلُ بالبكاءْ
والنهر مهمومٌ
فما ذابت جبالُ الثلجِ في قِمم الجبالْ
والنخلُ في اقصى الجنوبَ يلوب من عطشٍ
ويبكي البرتقال

«ذُعرَ الجنوبُ، فقيلَ كيدُ خوارجٍ
وشكى الشمال..»(*)
وتكسرت والجرحُ يلحمها،
«النصالُ على النصال»(**)
من هذا الصارخ في البرية
من ذاك الحاملُ قرباناً»(***)
من تلك المرأةُ
تلتف عباءتها،
وتوزعُ اكفاناً

من أين تجيء الاصوات
ولمن يجري النهر
وتبكي الصفصافاتْ
من يسمعْ، بين طبول الرعب الاهاتْ

* الجواهري ** المتنبي *** الكتاب المقدس

هل متنا في ذاكرةِ العالم

أم أنَّ العالم ماتْ

حزيران ١٩٨٨

اللوحة الأخيرة

الى خالد الجادر

ياشجرَ النخلِ ، حزين أنتَ،
وما تصنعُ احزانُ الارضِ ،
اذا لمتها لحظة عشقٍ
ينسى فيها العاشق عمراً اثقله
الهجرانْ
ووحيدٌ ياشجرَ النخل
تناوحكُ لريحُ
ولكن جذورك تمتد عميقاً في الارض
وتمنحُ ماء النسغِ الطالعِ للاغصانَ

ياشجر النخل مليء قلبك بالاسرارْ
كيـف تخبىء بين الكـربِ الاسمـرِ
والسعفِ الجمارْ؟
وتلمُ له الدفء
وتوقد بين عروق الثلج النارْ
ياسيد كل الاشجار
وحدي جئتك مبتلاً بالضوء
ومخضلاً بالاشعارْ

دعني اسكن فيك وتسكنني
اركد بين حبيبات الطلع
واولد في الدفء
كما يلتّم الضوء ويولد في حضن القيثارة
اغفو بين جدائلك الخضر
وانهض كالصبح بهياً
في موسم أمطار

البحر يرحلُ عن شواطئنا
ويدني الموجُ أشرعة اليكَ
وانتَ ترحلُ عن مرافئنا

وتحملُ من عذوقِ التمرِ زاداً للطريقِ
ومن غراس النخل بستاناً،
ومن سعفاتهِ بيتاً يظللُ مقلتيكْ
ماكان اطوله الطريق، وكان اثقله عليكْ
تنأى وتقرب،

هل صنعت من الجذورِ السمرِ فرشاةً
ومن طلع النخيل،
زيتا، ومن سعفاته ورقاً
ومن زبدِ الفرات وطينهِ ضوءاً نحيل
وحملت جرحك متعب الخطوات
أضناك الهوى والعشقُ

والزمنُ البخيلْ

للحب مملكة، وللبغضاء كهفٌ
للضياء مراوح بيضٌ، واكمامٌ مفتحةٌ
وسرب من حمام
للعشق احلام مجنحةٌ، وللاحقادِ عينٌ من
زجاجٍ لاتنام
للارض بذرتها، وللاغصان خضرتها
وللاطفال صدرُ الام

والبشر السلامْ

للشعر موعده، وللرؤيا نبؤتها،
وللالوان، بين يديكَ
نزهتها. وموكبها الجميل
لكأن عاشقة
تمشط شعرها المبتلَ
أضواءُ الاصيل
وتكحل العينين
صبح في مراودها
وليل فوق جفنيها يسيل

لاتوصدوا بيتي،
هما يومان سوف اعود بعدهما،
وأملأ من ضياء وجوهكم عيني،
ومن اصواتكم رئتي وارحلُ
ثم تنتظرون عودتيّ الكبيرة
نجماً بلا ضوء، واغنيةً بلا صوت،
وطيراً مغمضَ العينينِ يبحثُ عن جزيرة

وأصابعاً في البرد يابسةً
ووجهاً طرزته يدُ الغضونِ

ستقمطون يدي، وترخون القناع على عيونيَ
وستنثرون حروفكم حولي

وتختصرون ماكناه بالجمل القصيرة
لا طفل لي، قولوا لاطفال المحلة
تلك صورته الاخيرة
وعيونه التعبى موزعة على
الاهوار، والطرقات والمدنِ الاثيرة

بغداد موعدنا
وبيت في شعاب الكرخ يرقبنا
ونافذة على الاشجار لاترخي الستائرْ
ونداء فانوس على الشرفات ساهرْ
وعيون اصحابي، ومكتبتي
ووجه مايزال يطلُ حائرْ
ماجفَّ منه الحبر
مازالت تراوغني الضفائرْ
فلعلَ عرافاً سيمنحها الضياءَ
اذا رنا، ولعلَ شاعرْ
تلك رائحتي..
ورائحة المدنِ المستقرةُ في الدمِ

ثدي الطفولة، والجمرُ في الموقد الحجريِّ
وشتوية في الازقةِ والضوءِ
ضوء الفوانيس نحوي يشيرْ
يلوح لنا من زجاج الشناشيل وجهٌ
كما الحلم يدنو ويرحلُ
بين الطفولةِ والعشقِ خيطٌ من الوهمِ
غصنٌ منَ الياسمين

تلك رائحتي...
ورائحة الارض. فارقتَها من سنين
وما فارقتني
وتلك الشبابيك مفتوحةٌ
والحصى في الطريق
وهذا هو النهرُ
يمتدُ بين الرصافة والكرخِ
لايهجرُ النهر مجراهُ أنى يسيرْ
وأنى يَغذ الخطى
فالمويجات تدفعها الريح ضاحكة
للمصبِ الاخيرْ
هنا موطن العشقِ والجرح
والملتقى في النهايات

والنهر والسلسبيل
وتلك البيوت التي غادرتك
تفتحُ ابوابها، والنخيل
على السفح منتظرٌ
واليماماتُ جاءتكَ
ما اخلفت وعدها بالهديلْ

ها هنا جرحكَ الغضُ
والملتقى والسبيل
وهنا يلتقي الليلُ والفجر
والنهر والافق
في غابة المستحيلْ
ينتهي الضوءُ والصوتُ
والدرب ينسدُ
كيف الرحيلْ!؟

اليماماتُ على موعدها
والغصون الخضرُ والورد البهيُ
والربى في عرسها مزهرة
بلها طلٌ من الفجر نديُ
يمرح السربُ بها مصطحباً

في العشيات، ويغشاها الخليُ
هبةُ الخالق في فردوسه
لا الَهوى اثمٌ، ولا الصبوةُ غيُ

يهبُ المبدعَ من آلائه
فهو في المحراب، صبٌ ونجيُ
ريشةُ المبدع ما اغلى يداً
هي شمسٌ، وغييماتٌ وفيُ
تغمز الضوءَ فيدنو والهاً
مثلما يدنو من المهد صبيُ
وتناغيه فتبكي غيمةٌ
ويغني وترٌ فيه شجيُ

تقطفُ الضحكةَ في موسمها
فالجبينُ الطلق، والثغر الطريُ
وتغاوي الشمسَ في ملعبها
والمدى يضحكُ، والظل رخيُ
يانجي الدرب ما اروعها
خطواتٍ جازها قلبٌ شقيُ
نبضه جرحٌ يغاوي صمتهُ
ويواري نزفه، فهو خفيُ

ياجبيناً مرَّ من واحتنا
نضحهُ للشجرِ الضامىءِ ريُ
لاح في الافقِ شراعاً وانطوى
مثلماَ يعبرنا برقٌ سَنيُّ
حسبُ هاتيك العطايا انها
شفةٌ ارضعها جرحٌ سخيُ

أيها العابرُ في موكبه
والدجى نشرٌ على الارض وطيُّ
حلمٌ مرَّ رفيفاً وأنثنى
مثلما أقبلَ.. ادناهُ قصيُ
قد دعوناهُ فما ردّ الصدى،
خرسٌ، رانَ على الافق وعَيُّ
عذرنا أنا على الدرب معاً
كيف يَلوي قبضةَ الأقدار حيُ
زادنا في الدرب نفسٌ حرةٌ
والنقاءُ المحضُ، والصبرُ النبيُ

كانون اول ١٩٨٩



الذهول الذي في عيونكَ،
ما السرُّ فيه،
لماذا تعذبُ صمتكَ،
تنغرُ فيك الجراحْ
تلاحق خيطَ الدم المستباحْ
بأقبية الموت، تحتَ المصاطبِ في ثكنات الجنودِ،
وتحت الاسرةِ، حتُّ البيوتُ ملَفعة بالسوادْ
وفوق جباه الذين يديفونَ في الخبز سماً
وبالماء طعم الرمادْ

أما آن أن تستريحْ
فقد ركدت في العيونِ النواظرْ
وقد دهنت بالنقود الحناجر
وقد غُسلت حدَّ ان لمعت كالزجاج، الضمائرْ
وكل الحسابات قد صفيت في الدفاتر
والفراغات فوق الخرائط تبدو ملونة
والتواريخ لمت صحائفها السودَ من مكتبات المدارس،

والمبضع التتري تمشى على الجرح
واستأصلَ الذاكرة
فكيف ستنقل خطواتكَ العاثرة
ونقاط العبورِ تلاقت على القوسِ ،
وانسدت الدائرة

في ليالي الشتاء تخطتك كل المراكب،
وارتحلت في ضباب الصباحاتِ، كل القوافل
وأغلقت المدنُ الحجرية اسوارها
والبحار مرافئها

والجبال ممراتها، والبيوتْ
والشبابيك مغلقة بالسلاسلْ
وها انتَ.. ها انتَ وحدكَ كالعنكبوتْ
تخطى وراء الزوايا،
وتمتصُ صوتكَ حتى تموتْ
لقد تعبت من مساراتها في الكهوف الزلازلْ
وقد صدأت من دماء العروق
حدود المقاصلْ
وغاضت مياه الجداولْ
وناءت بما تحملُ الارض

وانكفأت في التراب السنابلْ
ومات المغنون حول الهياكلْ
وهامت على الارض
منفيةٌ عشتروت
فمن أجل ماذا تقاتل
ومن أجل ماذا تموت
ونشهدُ أن لا الهَ على الارض الا السكوتْ

مرحباً سيدة النهرِ
من الغاباتِ جئناكِ.
عبرنا الرملَ والاسوارَ، تحت البردِ والامطارِ
كلنا غرسنا قبضةً في الطين والاحجار
قلنا ها هي النيرانُ تبدو من وراء السدِ
والراياتْ
تُناغي دربنا، كالصبح اذ يفترُ تدعونا
نسينا غربة الصحراء
لكنْ مانسينا العشقَ
جئنا ارضه الخضراءَ
هذي غاية الغايات

سلاماً أيها الاحياء

ونوماً هادئاً، ياايها الاموات
سلاماً ايهذا النهرُ والناعور والنخلات
وصحناك ماردت علينا الارضُ،
دارت حولنا الجدران
ولم تفتح لنا باباً ولا شباك

قلنا علّة النسيان
وقلنا علّ سراً ماعرفناه
أشاع الصمت في الوجه الذي يوماً عشقناه
وقلنا نطلب الغفران
لذنب ماجنيناهُ
ركضنا غير ان الكفَ سدت دوننا البستان
فأسبلنا عيون الصمت
عدنا نحملُ الصلبان

نحن لانعرف ياسيدتي
اللعب على الناس
ولم نحفظ قوانينَ التجارة
واقانيم الحضارة
نحن لانسترُ في الجيب هوياتٍ
ولانحملُ فوق الصدر

غير الحب شارة
فقراءٌ، غير انّا سعداءْ
بسطاءٌ، غير انّا اذكياء
وخطاة نحن من طاحونة الموت

خرجنا أبرياءْ

نحن لانطلب للحب ثمن
اننا نرضى من الارض
بشبرٍ وكفن
ومن العالم،
خبزاً وسلاماً ووطنْ

١٩٨٨/١٢/٢٥



قال العراف

سيأتي من آخر اصقاعِ الدنيا

يقطفُ زيتوناً من أشجار الصبرِ

يحيلُ الرملَ بيادرَ قمحٍ،

يصنعُ حلوى من ماءِ البحرِ

ويعصرُ من سعفِ النخلِ نبيذاً

هزَّ شيوخُ الحي لحاهم،

زغردت النسوة

وامتلأت بالضحكِ وجوه الاطفال،

وهَزَّ العميانُ، سنبصِرُ وجه الدنيا

ومضى العام الاولُ والثاني والعاشرُ والـ..

لم يأتِ إلى الارضِ نبيٌّ،

لم تَصْدُقنا الرؤيا

ماتَ الاباءُ من القهر،

وأيبستِ الشمسُ عيونَ النسوةِ

وانطفأ الضحك على الاوجهِ
واختبأ العرافْ

تجمدت أصابعُ النهارْ
وصار ماءُ البحر والانهارْ
حبراً على خارطةِ الآثارْ

والشطُ، والضفافُ
والزوارقُ المنحدرة
جزيرةً رمليةٌ تحيطها الاسوارْ
وقلعة صخريةٌ مسوّره

ويزعمُ الرواةْ
والكتب المصْفرةَ الممنوعة
إن زماناً مرَّ، كانت أرضنا مزروعة
كان بها نهرانْ
يروّيان النخلَ والاعنابَ والزيتونَ والرمان
كانت لنا ملاعباً في ذلك الزمانْ
يلعبُ فيها الموجُ والاشرعةُ المرفوعة
ويمرحُ العشاق في ضفافها
ويسبحُ الصبيانْ
وتجرحُ النسيمَ، من رقتها..، الاغان

ويذكر الرواةْ
ويكتب التاريخُ،
في طبعتهِ المحذقةْ
عن وطن مغتصبٍ
وامةٍ ممزقهْ

مرت بها الخيولُ
واستباحها الغزاةْ
وحطّ فيها الجوعُ، والطاعونُ والسباتْ
سماؤها مظلمةٌ
وارضها مطوقة

يمرُ في دروبها الجياعُ والحفاةْ
قلوبهم داميةٌ
أوجههم مزرورقة
ودجلةُ الخيراتِ، تبكي مصرع الفرات
وتذكرُ الاخبار، ان امرأةً في ارضنا المواتْ
يوماً تشهت احد الرعاة
وانها خضبتِ الكفينْ
وذرت الكحلَ،
ونامت بين ظلِ النخلِ والنهرينْ

وانها في ليلةِ القدر
اتاها احد الغزاةْ
ضاجعها ومات
فاثمرت طفلينْ
طفلاً بريء القلبِ والعينين
ماعاش الا بين ضوء الفجر والصلاةْ
وقاتلاً مخضبَ اليدينْ
.. وابتدأت حكاية الطغاةْ

أغلقت الدروبُ والقلوبُ والابوابْ
وانطبقت نوافذُ الشفاهْ
وأنسدت عيونُ النورْ
وغابَ صبحٌ أشقرٌ، واستيقظ الديجورْ
فانزرعت في ارضنا الحرابْ
وانتشرت في الاوجه البثور
وفاضت القبور
بالدم، ماتت في حقولها البذورْ
وهاجرت من جوعها الطيور
وانحبس الضياءُ في العيونِ،
والغناءُ في الصدورْ

وقام في الناس نبيٌّ كاذبٌ مغرور
فازورّت القبلة خجلى
وبكى المحرابْ

بين دربٍ، ودربٍ
ترى ظلها امرأةٌ تعبر المستحيلْ
لتلقى فتاها الذي قيل إن المتاهة جرتهُ،
ان الغواية والعشقَ، اذكت به النارَ
اعمت خطاهُ
وان البساتين مدت له السعف
جسراً الى البحرِ،

ياللطريق الذي خاضهُ الطفلُ،
وكيف السبيل؟
بين جرفٍ وجرفٍ تُمد الجسور
بين جسرٍ وجسرٍ تلوب الطيور
بين بيتٍ وبيتٍ
تحدقُ في القادمين القبورْ
والشموع على الطين مطفأةٌ
والنساء اللواتي جلبن النذورْ
حرقن الاصابعَ

فالنهر مرتحلٌ

ورمين البخورْ

وظلّ المهاجرُ يسألُ:

هل أبحرَ النهرُ في الليلَ؟

قال الصبي:

سمعنا به مرة مذ ولدنا

وقال الغريب:

رأيناه مرة

عبرنا على الجسر

قالوا هو النهرُ

فاجأنا ان نهراً لديكم

لماذا تغطونه بالجسور؟

ايلول ١٩٨٨



ضيعتني دروبي،
فجئت الى دربكم أستجير
أيكم يمنح القلبُ اسراره
في غياب المسافة بين الهوى والضمير
أيكم يستعيدْ
وجه من اطبق الموتُ جفنيه
وانسل من متحفِ الذاكرةَ

لا فمٌ عرف الكذب والصدق
لا خفقة ـ لا جناح يطير
أيكم يستعير
روحه الظافرة
ويواري مع الكفن الرطبِ اسرارَهُ
في المَطاف الاخير

لهذا الأصيلْ
ينضحُ القلبُ اسراره

ولهذي المراكبِ، ساكنةً لا تميل
يلتقى البحر انهاره
ولهذا الزمان البخيلْ
يمنح البرقُ ضوءاً
وخابية الورد عطراً
ويمنح رب السموات امطاره

وحين يواري الترابُ عيون القتيل
تهدُ يدُ الموتِ اسواره
وتذكي على خجل نارَه
وتمنحه صلوات المحبةِ، بعد الرحيل

من يغطي سريرَ المحبهِ، قبل الرحيلْ
ويخفي عن العينِ عرسَ الوسادةَ
ومن يمنح الطفلَ وشم القلادة
ويدفن في الظلِ، تحت الشجيرات
سرّ الولادة
بالرمادِ الذي يترك الجمرُ
بعد انطفاء الحريق

ان لي موعداً،
عند بدءِ انعطاف الطريق

موعدٌ كان يجهلني
في طريقي اليه نسيت الاشارة
ربما انسلَّ من حزنه
ربما اليأسُ اثقلهُ
ياذاك الصبي الجميل
عابراً في ظلام العيون التي مارأت مثله
صامتاً، مثلما يكتم الجرحُ اذ يستفيق
صرخة في الضلوع
ويخفي النزيف أتقاده

كيف تصحو عيوني،
نسيتُ المواعيد
أنسيتُها واحداً، واحداً، واحدا
تمر وتنأى
وما اصطدت من بينها موعدا
تُراكِ ارتحلتِ اذن
أم دروبي التي بعثرتني
وعيوني التي غادرتني،
أم خطايَّ التي تعبر المستحيل

يالجرحِ القتيل

مستفيقٌ على الضوءِ يشربه والفتيلْ
ناضبٌ زيته
ليس من يعصرُ القلبَ،
او يمسحُ الضرعَ
او يفتدي بالقليل القليل
يالهذا الزمان البخيلْ
يخذلُ الطفلَ
لا يلثم الثغر ثوباً
ولا يهب العطشَ المرّ، ماء السبيل
أنا ذلك الطفل
يرمي الكريات في ملعب المستحيل

وها التقيك
وبيني ووجهكِ..
ـ مامرَّ شيءٌ
ولا حجبَ الوجهَ عني ستارٌ
وما اوصدَ العمرُ بابا
ـ اذن
ـ كلُ تلك السنين التي اثقلتكَ
وكل الخطى التي اتعبتك
وكلُ المتاهاتِ كانت ضبابا

ـ تعذبتُ بعدكِ

ـ ادري

ـ تمزقت

ـ ادري

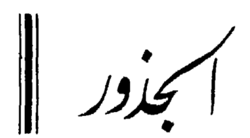
ـ تغربتُ في وصي عنه

ـ لم ترتحل عن بيوت الطفولة

ما غادرتها خطاك،

ولكنما اهلها راحلون

تشرين الثاني /١٩٨٨



البحر يقذفُ ساكنيه

موتى، وصيادو محارٍ في كهوف الثلج

بحارون، صبيان

بنات في ركاب الجند

مُومَسهُنَّ قرصان

وانساهن عرافو الحصى ماء العماد

الارض تمسحهم
وتدفنهم وتلقي بالركام على الركام
وتتم دورتها

فلا الغرباء جاءوها ولا الربان عاد
الله يا سفنَ الرجال العائدين من الملاجىء والخيام
ومن الظلام الى الظلام
والى شِباكِ الموت، حيث الشوك
والطاعون، والدم، والجراد

كيف احترقت على تلال الموج
من يطفىء الحريقَ اذا استحالَ الماءُ
زيتاً
والبحارُ تحولت آبار بترولِ
وصار الزرع كوماً منْ رماد
الله يا بلد المنائر والحفائرِ
والتكايا. والكبائر
اللهُ يا حقلَ الازاهرِ والخناجر
نهرُ المواويل الحزينةَ
والدماءِ الماءِ
والحزن المهاجر

ياب‍ابل التاريخ،
ماذا في الثرى غير الحفائر
نضبت عيونُ الماء
وانطفأت قناديلُ الضمائر
صدأت مفاتيحُ القلوب
وايبس العطشُ الحناجر
وتجمدت فوقَ الشفاه قصيدة في قلب شاعر
الارض تطعم ساكنيها الخبزَ من طين المقابر
والارض تسرفُ بالعطاء
ملحاً.، وخبازاً، وماء

والارض طيبةٌ
وأكرمُ ما لديها
أن تمنحَ الاحياءَ من دمها
وتسقي غرسها من مقلتيها

والارض صابرةٌ
تديفُ شرابها الدامي
وتختزن الشقاء
وتُرب اثداء النساء
بالماء والنسغ الخبيءُ

اذا تباخلت السماء

والارض جذلى

تغسل الادرانَ والاحزان

تمسحُ عارضيها

بالظلِ ، بالقداح،

والانداء من شفة الجراح، وبالدماء

والارض كاظمةٌ

تخبىءُ غيضها العاتي بضحكة ناضريها

والارض عاتية اذا ارتجفت

وحمت بالقضاء

قذفت مناجمها

ومن في جوفها يثوي

ومن يمشي عليها

البحرُ يقذف ساكنيه

والارض تهجرُ ساكنيها

والارض غاضبةٌ

قَلَتْ عشاقها، ورمت بنيها

فالزرع مات،

وجفت الاثداء

وانتحرت من العتم القصائد
مشلولة الكلماتِ
والاجراسُ خرسٌ في المعابد

والارض صامتِه
كأن ربيعها ما مرّ فيها

البحرُ متكىءٌ على امواجه بين الصخور
والارض بعد متاهة الطوفان ما برحت تدور
القت طحالبها على النيران
واجتثت من الشجر البثور
وجرت منابعها، فعمدت الصحارى والثغور
مرت بها الافلاكُ عابرة
واسرابُ الطيور

فالارض ضاحكة تنادى اهلها
آن العبور
يا أيها الاحياء
ان الارض مملكة السماء
والارض قانون السماء
والارض محكمة السماء

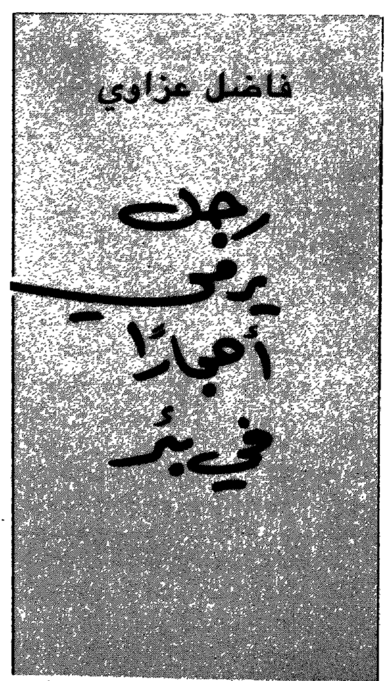
والارض...

ليس هناك غيرَ الارضِ

فردوس السماء

والارض أرثٌ، أيها الابناء،

ارث الابرياء





رشدي العامل
شاعر البهجة والوحدة والرماد

فيصل لعيبي

ليس هناك شاعر عراقي يجمع هموم الوحدة، كالشاعر رشدي العامل.. شاعر حقيقي، يحمل فوق كتفيه، تلك اللعنة التي رافقته حتى دروبه الوعرة الأخيرة.

في مقالة من مقالاته التي كتبها في الذكرى العشرين لثورة ١٤ تموز في جريدة «طريق الشعب» نراه يتمنى عودة تلك الصحبة والألفة وروح الابداع، التي كانت سائدة حتى بداية الستينات (١٩٥١ - ١٩٦٠)، حين تجمّع عدد من الموهوبين والمبدعين وكوّنوا تجمعاً ثقافياً، أسموه «أسرة الفن العراقي» وكان رشدي أحد مؤسسيها. لقد هدف هذا التجمع إلى جعل الفن والأدب «لصيقاً بامال وآلام شعبنا ومستوحى منها». ربما كانت تلك المقالة إشارة من رشدي للشعور بالوحدة التي بدأت تتسرب إلى حياته. وقد تكون نداءً للالتفاف حول ما تبقى من روح الشعر والشاعر والخلق بعد ان غزت حياتنا وانتاجاتنا (مافيا) السياسيين الفاشلين. وبعد ان أصبح كل شيء خاضع لـ (الديناصور - البيروقراطي) الذي برز على يمين ويسار المبدع. وهي كذلك شكوى من الفراغ الذي احاطنا جميعاً. ويعبر (ابو علي) عن أمله في عودة «الأخوة المهنية» أخوة «الصنف» الأخوة في الابداع، في نهاية تلك المقالة عندما يذكر «جماعة المرفأ» وكيف تفرقت ثم تمنياته بعودتها واجتماعها حول شمعة توقد وباقة زهور تتوسط الجلسة.. ومنذ تلك الأيام، أصبحت الذكريات، أحلى من الواقع، ولا يزال التذكر صفة من صفات الانتاج الثقافي (الفني - الأدبي) للمبدعين العراقيين، بعد ان غطى وجه العراق القار والوحل ورماد الأشياء، هذا الواقع المليء بالفواجع والانهيارات والتقهقر وسطوة الفساد.

ان رشدي العامل واحد من شعراء العراق الذين شبوا على الشعر الاجتماعي، الذي بدأه الرصافي، شاعر الشعب الأول، أولئك الشعراء الذين وضعوا قضية الشعب والوطن والطبقات المسحوقة كأهم موضوعة يجري حولها نهر الشعر الفيّاض.. وكانت النظرية الثورية (الفلسفة الماركسية ـ المادية التاريخية والعلمية ـ الجدليتان) قد وجدت طريقها اليهم بطرق مختلفة.

كان الرصافي، عن حق، أول من أدرك دور العمال في الحياة المعاصرة. فقد القى في عام ١٩٣٣ قصيدة هامة في احتفال جمعية عمال الميكانيك، قال فيها:ـ

كل ما في البلاد من أموالِ   ليس إلّا نتيجة الأعمالِ
ان يطب في حياتنا الاجتما   عية عيشٌ فالفضلِ للعمّالِ

وقد ردد الجواهري بعد أكثر من ربع قرن كلمات الرصافي في قصيدته التي القاها في الستينات والتي يقول فيها:ـ

بكم نبتدي واليكم نعود   ومن سيب افضالكم نستزيد

فبين الرصافي والجواهرى يتجمع عدد غير قليل من شعراء الشعب المهمين.. شعراء مبدعون، حقيقيون، شعراء أسسوا عالمهم تحت وطأة الارهاب المنفلت وانعدام القيم. وكان رشدي أحد هؤلاء، وربما أكثرهم تأثراً بذلك الجو المقبض.. لهذا جاء شعره مرتعشاً.. فيه خوف وحذر وشعور بالمستحيل.. وأرتبط شعر هؤلاء «الغاوين» بالسياسة التي أصبحت مادة شعرية بالنسبة للكثير منهم، ولكن ليس بالطريقة الفجة أو الاصطناعية ولا حتى على أساس الحماس، رغم شرعيته هنا، لكن بسبب قناعة هذا الجيل بأهمية هذه المادة وضرورتها في شعرهم. لقد أوضح سعدي يوسف هذه المسألة في مقابلة له في جريدة الفكر الجديد العلنية قائلاً:ـ

«في تلك الفترة كنت أقرأ لشعراء تقدميين أوربيين وأقول لنفسي ان هؤلاء استطاعوا ان يخلقوا قصيدة تقدمية عالية المستوى. بالنسبة لنا نحن الشعراء العراقيين ـ بامكاننا أيضاً ان نكتب قصيدة تقدمية من نوع جديد»[1].

في قصيدة لرشدي بأسم: «قلبي على شفتي» نقرأ[2]:

أنا هكذا أمضي وملء جوانحي

أمن وخوف

ان سدت العشرات دربي

لا أميل ولا أسفُ»

الخـوف اذن هو عالم هذا «الشاعر النشوان» ولكنه خوف واعٍ لن يدفعه إلى ترك قناعاته وأفكاره وآماله. ورشدي من شعراء الحياة البسيطة العادية واليومية.. عاشق من نوع مختلف، يعيش حياة قلقة وعالمه غير متوازن ومتناقض جداً. ولا استطيع الجزم في دور رشدي ومشاركته الفعلية في تأسيس القصيدة العربية والحديثة والتدوير أو قصيدة النثر التي نسبت إلى الراحل حسين مردان فقراءتي للأشعار لا تجعلني أميل إلى هذا الظن. وكانت مشاكله أكبر من مشاكل الشعر وحده، وهذا نصيب العديد من المثقفين والمبدعين الذين وجدوا انفسهم في أحضان حركات اجتماعية وسياسية تنحو نحو تغيير العالم، والتي ارهقت انصارها ومناضليها من المبدعين باجتماعات ومهام حزبية ونقابية ومشاكل ليس لها علاقة بالابداع ولا بالثقافة - فضاع وقت ثمين كانا يمكن ان تكتب فيه أجمل القصائد واللوحات والأعمال المسرحية والموسيقية. وقد اثبتت تجربة نصف قرن ان هذه الاجتماعات كانت عموماً بلا معنى وأظهرت الاحداث ان علاقتها بتغيير العالم كـ«علاقة الكبة برأس الجسر».

واليوم ونحن ننعي هذا المبـدع (الضحية) علينـا ان نقول بكل شجاعة بأن عهد «تسييس الثقافة» قد ولى إلى غير رجعة وعلى المثقفين ان يقوموا بدورهم (الهام دائماً)[3] وهو:- «تثقيف السياسة».

نحن اليوم نلقي آخر الكلمات والزهور الأخيرة على جسد شاعر كان يتجه نحو الموت بطريقته الخاصة.. بعد ان فارقه مما كان يعتبرهم الجدار العالي.. ووقف وحيداً أمام ذئاب الثقافة في العراق.

في قصيدته «الصمت» والمهداة إلى صديقه الراحل يحيى جواد، يقول[4]:-

من يعرفُ انساناً

يضحك في غاب الأحزان

يترك في السفحِ، اذا غادر حبه

يزرع في الحقلِ جبيناً

في البستان يواري قلبه
من يعرف انساناً يعرف دربه؟
صدقني، أو كذب ضوء عيون يايحيى
فأنا ـ الميت بين الاحياء
أنا الحي أسير، ويسأل دربي الخطوات
سفني تبحرُ، ألا تعيا
لا صارية، لا أشرعة، لا ربان
وحدي مثلك، مائي الصبر
وزادي ملح الاحزان
أنت تدري، طريقنا مستحيل
هاك كفي
فأين أين السبيل؟
نحن صنوان ياصديق جراحي
ظلّلتنا سحابة ونخيلُ
نشرب الصمت في العيون سراباً
ونرى الضوء آن يدنو الأصيل
صُبحنا مرٌ، والليالي طوال
غافيات، وفجرنا مقتول

انها تأكيد على قصيدة رشدي الستينية وتعميق لمأساته (الخاصة ـ العامة)، وتوجز حياتـه، بعد ان هجر الأصحاب والرفاق الوطن، المدن والبيوت ومقاهي العراق البهيّة، وإستحالة تحقيق الأحلام في عالم يكره الحالمين ويدفنهم أحياء.

ان أشجان جيل رشدي كثيرة، وصبواتهم أكثر. . . وكانت لا معقولية الوضع العراقي قد انعكست على الابداع، وأصبح الغموض الذي تميز في الثقافة آنذاك، أكثر وضوحاً في الحياة. اللامعقول هو الواقع الفعلي لنا. فموازين الشعر المقلوبة والغموض الذي تميز به تعتبر حالة شاعرية قياساً لموازين القيم المقلوبة في الشارع والغموض الذي يجتاح الحياة السياسية والاجتماعية في العراق.

وتبدو لي ان مأساة رشدي قريبة من مأساة (صلاح عبد الصبور) الشاعر الأخاذ والشعبي الأصيل، كلاهما مرّ بأزمة ليست شعرية فقط، بل حياتية، فكرية ووجودية.. اقلقت كيانه وهددت قناعاته الفنية والاجتماعية، كلاهما خرج فارغ اليدين، وأتجهت الانظار إلى غيره. كلاهما كان نبيلاً في شعره وتضرب الحكمة قصائده عمودياً من أول الحروف إلى آخر صوت في القصيدة. وكلاهما كتب عن الحزن والوحدة...

برز جيل رشدي كنقيض لجيل الشعراء الجماهيريين، والشاعر الحماسي، الذي كان يتسلق سلماً خشبياً أو منصة خطابه، ويطل من نافذة بناية أو شرفة بيت، محاطاً بجماهير عريضة، تصفق له وتطالبه بالاعادة.. كما كان الحال مع الرصافي، الجواهري، وغيرهما. فقد انتهى زمن الشعر الذي يهيج الجماهير. وأصبح الشعر يسكن الكتب ويوضع في الجيوب أو تحت الوسائد، ليُقرأ بهدوء وتأمل وانتباه.. شعر يوحي بانه مكتوب لك وحدك ولا تحتاج معه إلى أنيس آخر. تلعب الفكرة والصورة والنظر دوراً هاماً فيه، وينزوي دور الأذن معه. وكان شعراء المايكرفون والساحات العامة والمنابر الذين ظهروا رغم ذلك، قد اهتموا بأشياء غير شعرية على الأكثر، رغم ان ظهورهم كانت تتطلبه مرحلة ما بعد نكسة حزيران الشهيرة.

لهذا تميز شعر رشدي مثلاً عن شعر عبد المعطي حجازي ذي النبرة العالية والانفعالية حد التشكيك في مصداقيتها. ويختلف عن شعر محمد الماغوط الغاضب والاستفزازي.

ان شعر رشدي يوشوش أكثر مما يحكي، انه همسات... همهمة وحشرجات لا تبتعد عن الجدار.

قد يطلق على شعر رشدي شعر الغرف كما هو الحال في موسيقى الغرف. فهو لا يحتاج إلى أكثر من جوٍ هادىء.. حزين.. قابل للامتداد كالليل نفسه.. لا يحتاج إلى مايكرفون أو ملعب رياضي كبير.. انه شعر يشبه الازهار والروائح والألوان، بعيد عن الضجة والفخامة، وشعر رشدي متواضع كذلك في تأثيره على الشعراء الذين جاءوا بعده.. فهو شعر متواضع في كل شيء عدا روحه العالية والعميقة.. ولم يخلط لشاعر بين الصوفية والسوريالية كما فعل غيره.. ولا كان هاوياً لقصيدة التلصيق، (Collage) وهو غير معني كثيراً في الرسم بالكلمات أو تشكيل الحروف.. انه يشبه بيت شعر بسيط وعميق قاله مرة أدونيس في احدى قصائده(*):ـ

عش ألقاً وأبتكر قصيدةً وأمضِ

زد سعة الأرض

لم يزاحم أبو علي الآخرين، وقد خط مربّعه على الأرض وحدد المساحة التي يحتاجها بصمت، وعلى هذا الأساس كان يقول الشعر. كتب مرة عن صديقه الفنان الراحل يحيى جواد قائلاً[٦]: ـ «من المؤكد ان القدرة على الاختيار مهمة صعبة في الأزمان الرديئة، انها تتطلب وعياً عالياً وارادة وثباتاً تحصن صاحبها وتدرأ عنه كل إحتمالات النكوص المريرة. أي ان الفنان يكون مع نفسه وعندها وداخلها، نسغ حياته موهبته وما يرافقها من ثقافة وادراك ـ انه يبدو مكتفياً، أشبه بالناسك الذي لا يعبأ بشيء سوى هاجسه الذاتي. قرأت مرة ان سقراط كان يسير في أحد شوارع أثينا متطلعاً إلى ما تضمه المخازن من سلع وبضائع، متسائلاً عن هذه البضاعة وتلك... وأخيراً هتف: ـ شكراً أيتها الآلهة. فما أكثر الأشياء التي لا يحتاجها سقراط.»

ترى هل كان رشدي يتكلم عن نفسه!؟

١٩٩٠/١١/٥

الهوامش

(١) "الفكر الجديد": من الشرارة الأولى.. حتى «الليالي كلها»! ص ٤ و٥ و١٤.
لا املك رقم العدد ولا تاريخ الاصدار مع الأسف ولكن يبدو انها تمت بعد اصدار «الليالي كلها» أجرى الحوار ياسين النصير وسامي محمد.

(٢) منشورة بجريدة "الفكر الجديد" أيضاً وهي من قصائد نهايات عام ١٩٧٨.

(٣) نظر معظم المثقفين سابقاً إلى موضوع العلاقة بين السياسة والثقافة بطريقة خاطئة مع الأسف وساهموا بهذا القدر أو ذاك بهذا الخطأ ولا أبرىء نفسي من الفهم الخاطيء لتلك العلاقة.

(٤) مجلة "الاقلام": العدد السابع، ص ١٢٢ تموز ١٩٨٨. والقصيدة مؤرخة بتاريخ كانون الثاني ١٩٨٧.

(٥) أدونيس: المجموعة الكاملة، ص: (٢٢٣).

(٦) "الاقلام"، مصدر سابق، ص: (١١٨).



شاعر هزمته الاحلام

عواد ناصر

بعد قراءات عدة لمخطوطة رشدي العامل (على وشك الطبع ولم تزل بدون عنوان) تولدت لديّ اسئلة وانطباعات تتداخل طوراً وتفترق طوراً آخر، منها ما يخص تجربة الشاعر ونمط قصائده ومنها ما يتعلق بالمناخ السياسي الذي ولدت فيه هذه القصائد (وشعر رشدي منغمس بكليته في السياسة بمعناها اليومي والمباشر). فهل ننطلق لتوصيف قصائد هذه المجموعة من ارضية الشعر الستيني ـ الذي بلغ فيه رشدي أوج مستواه ـ وبالتالي لمعاينة مآل هذه التجربة وما بلغته من تخوم؟ أو هل ننقد هذا الشعر على ضوء ما استجد على ساحته تعبيراً ولغة ونقداً في العالم المعاصر وتقلبات التذوق وتناقضاته لدى القارىء المنتج وهو يستنطق القصيدة ويعيد صياغتها.

ثم كيف يتأتى لنا أن ننأى عن سطوة النص ونحن ندعي ـ بالمقابل ـ سلطة القراءة؟ ومن الاسئلة الأخرى، ايضاً وايضاً، ونحن نكتب عن رشدي، المناضل، الرومانسي، الراحل عنا وسط ظروف بالغة القسوة علينا جميعاً، هل نرثيه أم نعرض له، حسب، أم ننقده؟

وفي حالةان أخذنا ذلك، كله أو بعضه، بالحسبان فهل يتوجب علينا، نحن محبيه، واصدقاءه ورفاق طريقه، في الشعر والاحلام والمنافي، أن نتجاوز عثرات قصائده؟

لقد وجد رشدي نفسه وسط استبداد الواقع به من ناحية، واستبداده، كشاعر، بنفسه لأنه يحاول مُلكاً هو الشعر، ولأنه (الشاعر) لم يستسهل الكتابة لأنه لم يستسهل الحياة

عندما اختار أقسى وأمر خيار: التصدي للقبح والانتماء ـ غير المستأنف ـ لقضية الحرية والجمال، ألا يكفي كل هذا لمعرفة ما كان يقاسيه شاعر، كرشدي العامل، ضمن ظروف بالغة التعقيد، وعلى غاية العذاب وهو الشاعر الشيوعي الذي جعل من كلماته أبواباً واشرعة* لعلها تفضي به يوماً إلى وطن أو جزيرة، أو بيت، لا تنال منه مخالب الحديد الغاشم. وهو القائل في احدى المقابلات التي أجريت معه، «الشاعر ضد النظام.. ضد مطلق النظام.. وليس من نظام يحكم أصابع الشاعر وضميره غير نظامه الداخلي».

اكتسبت قصائد رشدي ـ في الثمانينات ـ طابعاً أكثر خشونة إلى الحد الذي يمكن اعتبارها وثائق حزن ويأس ووحشة، ورسائل مهرّبة من وطن محتل إلى اصدقائه وقرائه خارج الوطن، مثقلة (الرسائل) بالتستر والحيطة، واذ تصلنا فسرعان ما نضع ايدينا على قلوبنا مخافة ان يتعرض لوشاية مخبر وكاتب تقارير تفضي به إلى الزنزانة وهو الذي كان نزيلها مرات ومرات وما زال يشكو آثار التعذيب الذي انهك جسده على الايدي ذاتها.. الايدي التي احكمت عليه انسداد الدائرة:

«... فكيف ستنقل خطواتك العاثرة
ونقاط العبور تلاقت على القوس
وانسدت الدائرة»

ثم يقول: **«... والشبابيك مغلقة بالسلاسل**
وها أنت وحدك كالعنكبوت
تخطّى وراء الزوايا...
وتمتص صوتك حتى تموت»

لقد صمد رشدي في الوطن (الذي يعتبره ـ دوماً ـ منفى من نوع آخر) وخبأ كلماته طويلاً قبل ان تبلغنا عن طريق أحد اصدقائه الشعراء المغاربة** على أمل طبعها هناك. وكان هاجس رشدي الوحيد هو ان يطبع ديوانه هذا وحسب. يقول في احدى رسائله لذلك الصديق:

«... المهم ان اتلقى معلومات تفصيلية عن امكانيات النشر في المغرب، بصرف النظر عن مدى الانتشار داخل الاقطار العربية». واحسب ان رشدي يشير إلى عدم السماح لديوانه بدخول العراق.

ثمة مراثٍ وهجائيات مريرة في الديوان.. مراث لوطن محروث وبشر مشوهين وانهار توشك على العمى. أما هجائياته فهي تتوجه بالادانة والفضح لاسواق الأدب الرخيص، المرشو، الذي يمجد الحاكم ويفتري على القارئ في أبشع ظاهرة تزلف وتزييف عرفها الأدب العراقي في العقدين الأخيرين:

«. . أوصدت بابي في وجوه الحائمين على فتات موائد السلطان
والاغوات، يحنون الرقاب ويكتبون
سيراً مزيفة وتاريخاً بلا جذر
وفوق قبورنا يتراقصون»

هكذا يحيل الشاعر قصيدته إلى موقف لا تراجع عنه، موقف يتقدم على الشعر راية، وكأنه يقول: لا وقت للقصائد - في زمن كهذا الزمن - من تأمل نفسها في المرآة أو ان تمضي وقتها في المكياج. انها قصائد تتسلح بدمها فقط في المعركة ضد الطغاة. معركة البشر من أجل حياة أجمل.

ومثلما يحيل قصيدته إلى موقف وينتدبها لمهمة مواجهة، فانه يحيلنا أيضاً إلى قراءة مضامينه أكثر مما يبهرنا باشكاله وصناعته وشعريته. فهل ان واقعاً دميماً يقتضي قصائد خشنة التقاطيع؟ انه - على أية حال - سؤال يضاف إلى تلك القائمة من الاسئلة.

رغم هذا، وبغض النظر عن النبرة العالية من وراء الجدر الصمّاء، فان رشدي لم يتخل عن رومانسيته الغنائية الاولى التي ادارت لها قصائد هذه الايام الظهر وقد انهمكت بالافكار دون العاطفة، وبالتأويل المتعدد على الخطاب المباشر، الوحيد، وبالتخلص من الايقاع المُعتمد والقافية الطروبة لصالح الايقاع الداخلي والبيت المفتوح، هذه الرومانسية نجدها في هذا المقطع - كمثال -:

«والارض جذلى تغسل الادران والاحزان
تمسح عارضيها
بالظل والقداح، والانداء من شفة الجراح، وبالدماء
والارض كاظمة تخبيء غيضها العاتي بضحكة ناظريها
والارض عاتية اذا ارتجفت وحمت بالقضاء
قذفت مناجمها، ومن في جوفها يثوي ومن يمشي عليها»

*

في قصيدته «النهر يجري على الخارطة» يبني الشاعر، حكائياً ومسرحياً، موضوعته وقد استعار لمسات اغريقية تذكّرنا بقسطنطين كفافيس. هذه القصيدة، لجهة معناها ومبناها، تعتمد شخوصاً وحوارات تفضي إلى مشهدية بانورامية، وتضع الصورة أمام نواظرنا وقد رسمتها كاميرا مراسل حربي أكثر مما هي عليه وقد شغلتها ريشة لوحة، ذلك أن الشاعر - وقد أشرنا بشكل ما إلى هذا من قبل - منهمك بشحذ سكين الكلمات حيث لا وقت للفرشاة.

قصيدة «النهر يجري على الخارطة» ثمة عرّاف يحمل وعوداً كبرى تحمل، بدورها،

الناس على الفرح والأمل. . . ويمر العام تلو العام لتحل الخيبة بدلاً من الأمل والخراب بدلاً من الازدهار فالنخل والملاعب اصبحت مجرد رؤى خائبة ولم يبق سوى التاريخ «بطبعته المحترقة» يسجل ما جرى. والقصيدة لا تختلف من حيث لغتها وعلائقها عن القصائد الأخرى، غير أنها من حيث الافكار نبوءة تخبرنا عما سيحل، وليس سوى رشدي ـ هنا ـ عرّافاً اذا ما عرفنا ان تاريخ القصيدة هو ايلول ١٩٨٨!:

«. . . ويكتب التاريخ في طبعته المحترقة
عن وطنٍ مغتصبٍ وأمة ممزّقة
مرت بها الخيول واستباحها الغزاة
وحط فيها الجوع والطاعون والسبات
سماؤها مظلمة وارضها مطوّقة
يمر في دروبها الجياع والحفاة
قلوبهم دامية . . أوجههم مزرورقة
ودجلة الخيرات تبكي مصرع الفرات».

القصيدة، رغم نثريتها، مشهد درامي ملحمي ذو شخصيات مسرحية الأمر الذي املى عليها هذا الطابع التقريري ـ الوصفي، المثقل بواوات العطف على غرار خمسينيات الشعر العراقي:

«. . . وأغلقت الدروب والقلوب والأبواب
وانطبقت نوافذ الشفاه وانسدت عيون النور
و ناب صبح أشقر واستيقظ الديجور
فا زرعت في أرضنا الحراب
وانتشرت في الأوجه البثور
وهاجرت من جوعها الطيور».

*

واذا كان لابد من خاتمة، فمثلما رثى رشدي وطناً واصدقاء فانه رثى نفسه وترك وصيّته، وهو يغالب الوحشة عندما تستغلق شرفات الروح لتنغلق اللغة، أيضاً، انطلاقاً من ان اللغة وليدة الظاهرة، وحيث الغربة في شرفات الروح. . روح شاعر رومانسي «هزمته الاحلام» يبثنا أوجاعه:

«يا موطناً، أنا قد نسيت فخلِّ جرحي يلثم الأهداب
خلِّ الحلم يهجرني وينأى
ودع المرافىء تحبس الأمواج عن شفتي وعيني

هزمتني الأحلام. . تقصي ما أرادوه وتدني
تعبت مزاميري فبعت اصابعي وكسرت دني».

بعد هذا. . هل ترانا رثينا فقيدنا أم عرضنا له أم نقدناه؟

ربما هو شيء من هذه مجتمعة، عندما نكون في حضرة شاعر، كرشدي، تشبث بالوطن والخيال والكتب، وكرشدي، الذي لم يعش طويلاً، أطول مما سطا عليه آخرون من زمن. وعلى قِصَر ما عاش فقد تعذب وعُذِّب وخاب، لكنه ظل محتفظاً بصفاء ذهنه وخياره الصعب في وقت يكلف فيه مثل هذا الخيار الكثير، وليس مبالغة منا اذا قلنا لقد دفع رشدي حياته ثمناً لتراجيديا ما أحس.

لا أدعي انني ممن عرفوا رشدي عن قرب، لكننا تعارفنا وتحاورنا وسهرنا وضحكنا وبكينا، وكنت بين من أوصلوه إلى بيته في آخرة الليل عندما قاسم الآخرين كأسهم المُسرع ولم يقاسمه أحد كأسه المُترَع!

أواخر نيسان ١٩٩١

---

* «للكلمات أبواب وأشرعة» عنوان مجموعة شعرية للشاعر
** هو الشاعر المغربي محمد الطوبي.



رشدي العامل والقصيدة

عبد القادر البصري

«ان ايجاد سعادتنا في شخص آخر هو أمر مستحيل واستحالته قاتلة»

ـ مارسيل بروست ـ

لو تطابقنا مع ما قاله بروست، فكيف اذن وجد العامل سعادته في الآخرين؟ كيف وجدها حين بقيّ في وحدته وتفرده وغياب الآخرين في هجرتهم واختفاء الوانهم.. ورائحة المشتهى الذي لم تصل له اليد ولم تتحسس تضاريس ذلك الوجه المفرط بذاتية الحب ومأساويتها، حيث تجتمع في القصيدة هذه اللـذة ـ القاتلة، هذا النهر الفائض بخمرة الإله، هذا التوجس المجنون الذي ما ان يتلاشى حتى يعود كسطوة عارمة في حياة رشدي؟

لم تكن قصيدة رشدي تشكو التصحر الذي بدأ يجتاح كل مساحات الحياة، فكان يجد شجرة يتفيىء بظلها، ويستغرق في الحلم الصعب رغم البساطة الظاهرة، فيخلق من حالة العشق طائراً يطلقه إلى الشجرة مخموراً بالناس يقرأهم ويعيشهم كعادته جميلاً هادئاً في حقيقته.

لم يمارس رقصة الفابير[1] مع قصائده لذا لم يضح بأي حرف في قصيدة، كانت القصيدة لديه حجراً يلغي سكون بحيرة، وصوتاً يملأ جوفَ الصمت.

فهل كانت هناك قصيدة صامتة في شعر رشدي العامل؟ قد نجيب بنعم. والصمتُ

هنا ليس بمعنى الخرس بل الصمت الناطق بأكثر من علامة ورؤيا، قد يكون العصر مسورا بغباء كبير فيخال القصيدة صماء مغطاة بطبقات من الطلاسم والغيوم التي لا تنفك تفتك بأدنى شعاع وان كان كخيط العنكبوت..

ان القصيدة بالنسبة لرشدي كوردة الثلج. فقيمتها الشخصية مفترضة بالحب والعذاب الداخلي والحركة التي لا تلحظ لكنها تبدل الاشياء كل لحظة.

ان الشعر عنده، كما يقول هو، بعيد عن الغائية المسبقة.. انه شعر الهواجس والشعور بشيء من القناعة بتناغم الموضوع الذي يعيشه خلال المخاض بالقصيدة. فهناك أواصر كثيرة تربط بين قصيدته والاضطراب الذي تحدثه اهتزازات العواطف الكثيفة في حياة الشاعر، ليجعل من الشعر شيئاً اسطورياً، شيئاً كالالواح المقدسة.. لذا فالشاعر يبحث في رحلاته الكثيرة وغوصه إلى أعماق البحر عن عشبة الخلود، وقد لا يندرج كمبالغة قولنا بأنه وجد عشبته ـ قصيدته الصادقة المفتوحة على عالمٍ من الصراحة وعدم اللبس.

ان العامل حالم اليقظة الذي وجد حياته بكل مستوياتها الزمنية والمكانية شيئاً شبيهاً بالحلم والنبوءة.. فكانت قصائده ازهاراً في أرض «راحت فيها الطلقات تزهر»[٢]. ان هذا الحالم وكما يقول هو «شاعر قابل للمراهنة بعد اعوام طويلة عندما يظل الجمر تحت الرماد... وما أكثر الرماد»[٣].. وهو كما يقول رسول حمزاتوف لم يدل «بشهادة كاذبة أمام محكمة التاريخ» ولم يخن في لحظة صدق مشاعره وحبه للقصيدة. فلم يسخفها أو ينتقص من كرامتها شيئاً، فكان دائماً يؤكد الحب ويتلمس الضوء الكافي في جسدها. فحين امتلأت الصحف واغرقت المهرجانات بأصوات الشعراء شهود الزور أمام محكمة التاريخ والكثير من الذين احنوا رؤوس قصائدهم ليقبلوا يد الطغيان واغتالوا النرجس والياسمين لأنها تذكرهم بكذبهم وزيف موهبتهم وخواء ضمائرهم.. لم يجد العامل في الشعر غير النقاء والضوء وجمرة المستحيل. وهو اذ يكون سعيداً في ابتعاده عن حاشية الخليفة وقوافل المداحين، يكون باراً بشعره وصدق قضيته، انه يفهم وظيفة قصيدته بعيداً عن احتمالية بقاء العنقاء على قيد الحياة في ذهنية البعض.. يقول «انني سعيد بأني لم أكن في يوم ما اعلاناً ولا شعاراً كاذباً، ولا مهرّجاً في سوق النخاسة ولا متواطئاً.. لقد عشت حياتي بكل ما فيها من بساطة ومن جذل ومن عذاب وفرح ان هذا يكفيني»[٤].

ان زهرة الشعر التي زرعها وسقاها لم تمت وما تزال تجذب بشذاها الفراشات الجميلة وممالك النحل ليكون بعد ذلك العطر، وعسل القصيدة ولونها الذهبي ليقدمها للناس والمرافىء والحلم والسيدة الاولى، لأنه شاعر، والشاعر يتكامل كانسان متفرد بشعره، وهو دون الشعر مجرد موضوع ومشروع مؤجل.

هذا التميّز يسم قصيدة رشدي العامل كونها تتطور بهدوء. فهي كموج البحر تلحق

الـواحـدة الأخرى وتمسك نهايتها برفق وتبتلع زبدها وزرقة لونها. . هكذا تتتابع، لكن الموجة الأخيرة لا تشبه الاولى إلا بمظهرها الفيزيائي، أما الدواخل فهي جديدة مفعمة بكل ما بالحاضر من حركة حداثية متنوعة.

وقصيدتـه حافلة بمـوسيقى موزارتية رقيقة واحتفالية بالغة وغنائية موجعة، تارة حد الفجيعة وأخرى فرحة جذلة كطفل حظي بلعبةٍ جميلة. ان هذه البانوراما الشعرية التي كتبها اكتوت بكل النيران وابتلت بكل الامطار وعرفت وجع السير على ثلج الوهم وواقع المرارة.

لـم يكتف بالحب ولم تكن السيدة الاولى تعني كلمة خيبة أو خيانة بل كان يخطىء من فرط العاطفة الطفولية، حين يعمم هذا الضرب من العذاب فيوصم كل امرأة بالاختلاس الجميل والمـر أحياناً لأجـزاء من حياة كل شاعر عاشق فيرتدي جلباب الحكيم ويطلق نصيحة للعاشقين «مجنون من يحسب ان امرأة تعشقه وحده»[٥].

ها هو أخيراً يُدخل القصيدة مأزقها الصعب فهي أمام وظيفتين. . جمال القصيدة وحقيقة الواقع المتعفن، انه يرى فيها شيئاً من الرصاص والدم والحديد المصنّع كمدية، ويرى فيها الجلاد وما يصنع بالشاعر والانسان والاولاد فحين يرى الآخرون الجلاد أباً وقائداً ورمزاً لحفظ ماء الوجه يجد هو الجلاد اسخف ما وجد على وجه الأرض، انه يرتاب من هذا المسخ ويطلق نصيحته لابنه:

«ياولدي . . الجلاد

لا يعرف ان يعجن خبزاً للاولاد

الجلاد لا يعرف بغداد»[٦].

هوامش

(١) تقـول الاسـاطير الاوربية بأن للفابير التي لا تحيا إلا في الليل وبالذات في الليالي الشتوية الباردة الراعدة، الحالكة الظلام وفي القصور المهجورة الكثيرة الزوايا والخفايا المتعددة الجحور والابـواب هذه الفابير هي دائماً على موعد موسمي يجمعها ولها في كل موعد وفي كل حفل راقص ضحية جديدة.

(٢) من قصيدة (ايدي الارض) لـ خورخه ريبيلو شاعر من موزمبيق.

(٣) من مقابلة له مع مجلة آفاق عربية العدد ٥ أيار ١٩٨٦.

(٤) نفس المصدر.

(٥) ديوان «هجرة الالوان».

(٦) ديوان «حديقة علي».



الرفيق زكي خيري يبلغ الثمانين

تحية الحزب

رفيقنا العزيز ابو يحيى

بمناسبة العيد الثمانين لميلادك يسعدنا ان نسجي اليك التهاني والتمنيات القلبية بصحة موفورة وطاقة متجددة في خدمة شعبنا وحزبنا.

من دواعي الفخر انك سطّرت أول معالم سجلك النضالي الحافل في تظاهرة بغداد ضد زيارة الداعية الصهيوني (ألفريد موند) حين كُسر عظم ترقوتك فكان «وساما» ثوريا من نوع خاص. وساهمت في النضال ضد معاهدة ١٩٣٠ الاسترقاقية، وضد شركة كهرباء بغداد الاسترقاقية. ومنذ نشأة حزبنا انخرطت في نضاله، وكنت عام ١٩٣٥ من مؤسسي ومحرري (كفاح الشعب) صحيفته السرية الأولى.

وبسبب نضالك الثوري تعرضت للسجن والنفي عدة مرات، كان آخرها قضا عشر سنوات كاملات حتى حررتك ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مع العشرات من كوادر ومناضلي حزبنا.

وبرغم ظروف العيش القاسية وملاحقة السلطات الرجعية والدكتاتورية، وبرغم السجون والمنافي بقيت جم النشاط متوقد الفكر تسهم في عمل الحزب التضامني والفكري ترجمة وتأليفاً.

نكرر تمنياتنا القلبية بالعمر المديد والعافية ليتواصل عطاؤك في نضال حزبنا من أجل خلاص الشعب والوطن من الدكتاتورية وعواقب جرائمها.

المكتب السياسي



تحية للمؤتمر ٧ للحزب الشيوعي السوري

إلى/ الرفاق مندوبي المؤتمر السابع للحزب الشيوعي السوري
تحية رفاقية

يغتنم الشيوعيون العراقيون مناسبة انعقاد مؤتمركم السابع، للاعراب عن تمنياتهم الصميمية بالنجاح لاعمال المؤتمر.

ان مؤتمركم ينعقد في الظروف الصعبة التي تمر بها الشعوب العربية، في أعقاب حرب الخليج الثانية، التي نجمت عن مغامرة نظام صدام حسين باحتلال الكويت وضمها للعراق، ورفضه الانسحاب منها، واستغلال الامبريالية الامريكية والاطلسية لهذا التعنت والطيش لتنفيذ المخططات المعادية لشعوب المنطقة وتوسيع الوجود الامريكي العسكري والسياسي وفرض المزيد من الهيمنة على مقدرات دول المنطقة وثرواتها، ولتصفية القضية الفلسطينية، وحسم الصراع في الشرق الاوسط لصالح اسرائيل المعتدية ومشاريعها التوسعية، هذه الظروف التي تستدعي تعبئة كل الطاقات والجهود العربية الشعبية والرسمية لاحباط هذه المخططات، ودعم موقف سوريا الوطني والتمسك بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويتطلع الشيوعيون العراقيون إلى الجهود التي تبذلها جميع الفصائل الشيوعية في سوريا من أجل تحقيق الوحدة فيما بينها، ويرون في تحقيق هذه الوحدة خدمة كبرى للحركة الشيوعية، ليس في سوريا فحسب، بل لمجموع الحركة الشيوعية والحركة الديمقراطية في جميع البلدان العربية.

رفاقنا الاعزاء

ان شعبنا العراقي انتفض ضد نظام صدام حسين الدموي الدكتاتوري، في آذار ١٩٩١، ادراكاً منه، ان هذا النظام هو المسؤول عن كل الكوارث التي لحقت بشعبنا وهو يواصل نضاله البطولي بمختلف الأشكال من أجل اسقاط الدكتاتورية وتحقيق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي للشعب الكردي والغاء الذرائع التي يتذرع بها الامبرياليون الامريكان والاطلسيون لابقاء قواتهم في بلادنا، والتدخل في شؤونها الداخلية وانهاء الحصار والعقوبات المفروضة على العراق وتجنيد طاقات شعبنا، عرباً وكرداً وأقليات، لتخليص وطننا من الدمار والخراب الذي سببته الدكتاتورية ومغامراتها المجنونة والانتقام البشع الذي جسدته «عاصفة الصحراء» التي لم تبق في بلدنا هدفاً يستحق القصف، وارجعت بلادنا عدة عقود من السنين إلى الوراء في جميع المجالات، وعرضت شعبنا للمجاعة والاوبئة.

رفاقنا الاعزاء

ان الشيوعيين العراقيين اذ يتضامنون مع اشقائهم الشيوعيين السوريين وكل القوى الوطنية والتقدمية في نضالهم من أجل تعزيز صمود سوريا وتوطيد مكاسب الشعب السوري وتطويرها وتعزيز دور الجبهة الوطنية التقدمية في حياة البلاد، يعربون عن شكرهم لتضامنكم معنا ومع قوى شعبنا الوطنية والديمقراطية، ويتطلعون إلى المزيد من هذا التضامن، حتى تحقيق شعبنا العراقي أهدافه في الخلاص من الدكتاتورية والارهاب، وبناء العراق الديمقراطي المزدهر.

اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي العراقي

٢٠/ آيار/ ١٩٩١



البيان الختامي للاجتماع الموسع للجنة العمل المشترك لقوى المعارضة العراقية

ظروف بالغة الخطورة والتعقيد، تحيط بالقضية العراقية، تتشابك فيها عوامل محلية واقليمية ودولية، استدعت عقد اجتماع موسع للجنة العمل المشترك لغرض تدارس آخر التطورات المرتبطة بالقضية العراقية، وسبل تطوير آلية عملها لمواكبة الاحداث والمستجدات.

وبناء على ذلك تقرر عقد الاجتماع في الفترة ما بين ٦/٢٩ ولغاية ١٩٩١/٧/١ على مدى ست جلسات اشترك فيها أعضاء لجنة العمل المشترك وأعضاء مكتب الامانة من بريطانيا وممثلون عن بعض التنظيمات والعشائر العراقية والضباط والشخصيات من ذوي الاختصاص.

وقد أكد المشتركون على الطبيعة الاجرامية لشخص صدام ونظامه، والتي فاقت في اجرامها وتعسفها كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم في العراق، حيث ورط شعبنا بحروب داخلية واقليمية جرت على بلادنا الدمار واستنزفت الكثير من امكانياته وطاقاته، وتسببت في انزال أفدح الخسائر البشرية بابناء العراق والدول المجاورة، ودمر اقتصاد البلاد وأساء إلى سمعة العراق عربياً واسلامياً ودولياً، وعطل دوره المرتقب في إداء مهماته في الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية واطماعها التوسعية في المنطقة.

وبعد ان تكشفت حقيقة صدام للعالم، وبان زيف ادعاءاته إثر الغزو العسكري للكويت، وما لحق ذلك من هزيمة قواته الغازية والتي اسهمت بدفع جمهرة واسعة من أبناء الجيش العراقي للالتحاق بصفوف الشعب الثائر الذي استعرت في نفسه سورة الغضب

العارم فاندلعت انتفاضة جبارة بدأت بمنطقة الجنوب ثم انتشرت لتعم كل مناطق الوطن، ونظراً لطبيعته الاجرامية وسلوكه السادي فقد وجه اسلحته الفتاكة ليمارس أبشع أنواع القتل والارهاب في عامة مناطق العراق والتركيز على ممارسة الابادة الجماعية في كردستان والوسط والجنوب. وحين توجست امريكا ومن في ركابها من تصاعد الثورة الشعبية وما اذنت به من زوال حكم صدام والقدرة على اختيار الحكم الذي يعبر عن ارادة الشعب العراقي فما كان منها والحالة هذه إلا ان تعطي اشارة السماح للنظام باستخدام كل الوسائل والامكانيات التي مُنع من استخدامها في حرب الخليج سعياً منها لقمع الانتفاضة والحيلولة دون تحقيق اهدافها.

وانطلاقاً من الدعم الوطني للانتفاضة واجراء تقييم دقيق للتعرف على احتياجاتها ومستلزمات تطويرها لاعطائها بعداً ميدانياً مؤثراً، وسد الثغرات وتلافي الاخطاء العفوية التي واكبت مسيرتها المظفرة، وانطلاقاً من ضرورة تطوير آلية العمل المشترك للمعارضة العراقية للتحرك السياسي الموازي لحركة الانتفاضة في الداخل، فقد طرحت الامانة على الاعضاء جملة محاور أساسية لغرض المناقشة والدراسة والخروج بجملة توصيات وقرارات. وقد ساهم مكتب الامانة من بريطانيا بتقديم تصورات تفصيلية للمحاور الرئيسية المطروحة ومن أبرزها:

١ ـ مستجدات الاوضاع السياسية المحلية والاقليمية والدولية وما تتطلبه من تحركات.

٢ ـ الموقف من المفاوضات مع نظام بغداد.

٣ ـ حملة الابادة الجماعية ضد الشيعة.

٤ ـ تطوير آلية العمل المشترك على ضوء المستجدات ومتطلبات المرحلة.

وقد سادت اجواء الاجتماع روح الاخوة والصراحة وممارسة النقد والتقييم والحوار الديمقراطي السليم على مدى الأيام الثلاثة.

وأسهم المشاركون من خلال احاديثهم ومداخلاتهم بتنضيج الكثير من التصورات والمقترحات التي جرى التصويت عليها كقرارات وتوصيات.

واستكمل الاخوة المشاركون مناقشة جدول العمل بأربع جلسات. وخصصت الجلسة الخامسة لشرح وتوضيح المسائل المرتبطة بعمل ونشاطات لجنة العمل المشترك والعقبات التي واجهتها، وبحث المقترحات البناءة التي تسهم في تطوير عملها، حيث قدم أعضاء مكتب الامانة في دمشق وبريطانيا تقارير تناولت الأمور المذكورة أعلاه، وعالجت هذه الجلسة توضيح الملابسات التي أحاطت بالعمل، واستفادت من ملاحظات الاخوة المشاركين لتجاوز السلبيات والنواقص التي بدت على العمل.

وتُلي في الجلسة السادسة هذا البيان الذي اعدته لجنة من سبعة أعضاء تم اختيارهم من قبل الاخوة المشاركين.

وبعد ان استمع الاخوة المجتمعون إلى قراءة تقييمية لما حصل للانتفاضة المجيدة من ممارسات عدوانية ضد شعبنا العزيز ووطننا الغالي، من قبل نظام صدام، فاقت كل الجرائم التي مورست في التاريخ المعاصر، وأدت إلى كوارث انسانية هائلة، وعرّضت المزيد من الحرمات إلى الانتهاك واشاعة حالة الموت والمرض والفقر، ونشرت حالة من المآسي التي سببتها افتك اسلحة الدمار كقنابل النابالم والفوسفورية وصواريخ سكود والمدفعية الثقيلة ضد جماهيرنا في الشمال والوسط والجنوب، عرباً وكرداً وتركماناً وآشوريين، وما عكسته صحافته الرسمية من اعتداء لا اخلاقي على الشعب باتهامات بذيئة وهجمات قاسية، وتجاوزت ذلك إلى التعدي الصارخ على المراقد المقدسة للائمة الاطهار والمرجعية الدينية والحوزة العلمية، وحرق المكتبات العامة وتدمير التراث الاسلامي والمعالم الاثرية والحضارية في محاولة قذرة لاحداث شرخ طائفي في صف أبناء الشعب الواحد، وبث روح الكراهية والاستعداء فيما بينهم.

ونظراً لكل ما سبق، مما يجسّد النزعة العدوانية للنظام ورئيسه، اتخذ المجتمعون التوصيات التالية:

١) اعداد خطة عمل تتكفل بتطوير الانتفاضة بشكل يرقى إلى مستوى المحنة التي أحاقت بالعراق. وتضمن لها الاستمرار والديمومة حتى اسقاط النظام.

٢) ضرورة توفير الدعم العربي والاسلامي والدولي لوضع حد للمأساة التي خيمت على شعبنا والكف عن دعم النظام أو السكوت عنه، ليتمكن شعبنا العراقي من انهاء حكم الدكتاتوري القائم، وتقرير مصيره بنفسه، أسوة بشعوب العالم الأخرى.

٣) دعم مشاريع الأمم المتحدة الرامية إلى حماية شعبنا في منطقة كردستان والوسط والجنوب من جرائم ابادة الجنس، والهجمة الشرسة التي يشنها النظام ضد الشيعة، وأولى المجتمعون هذه النقطة اهتماماً خاصاً وأوصوا بضرورة دعم المشاريع التي تتولى الدفاع عن حقوقهم وأية شريحة اجتماعية عراقية تتعرض للاضطهاد.

٤) الطلب إلى الأمم المتحدة الحد من تدخل السلطة التعسفي في طريقة توزيع التموين الغذائي والدوائي، ودعوة الاجهزة المختصة في الأمم المتحدة للاشراف على توزيع المساعدات الدولية بما يضمن وصولها إلى مستحقيها.

٥) مطالبة مجلس الأمن باستثمار أموال الشعب العراقي المودعة بأسم صدام وعائلته، وكذلك الأرصدة الحكومية، لتوفير المستلزمات الضرورية والخدمات الانسانية لابناء الشعب العراقي.

٦) ضرورة مواصلة وتكثيف المساعدات والمعونات الانسانية لكل المهجرين واللاجئين العراقيين في البلدان المجاورة وباقي أنحاء العالم، ومساندتهم ورفع الحيف النازل بهم، وضمان عودتهم إلى الوطن بعد استتباب الأمن والاستقرار وزوال الدكتاتورية.

٧) وايماناً بضرورة التحرك السياسي على المستوى الاقليمي والدولي لفرص توظيف الفرص المتاحة لخنق حركة النظام، والمساهمة في التعجيل بازالته، فقد أوصى الحاضرون بضرورة وضع برنامج أو مشروع سياسي مرحلي يلبي الحاجة، ويرسم خطوات محددة جادة للتحرك على المستويات المتعددة وفي الآفاق الاسلامية والعربية والدولية، وجعل العمل المشترك بفصائله المتعددة الالية السياسيه والمعبر عن ارادة الشعب العراقي.

وقد دعوا إلى تشكيل لجنة من أعضاء لجنة العمل المشترك، والاستفادة من الشخصيات العراقية ذات الاختصاص في هذا الشأن، لفرض انضاج هذا البرنامج والمشروع السياسي.

٨) ان معرفة شعبنا بطبيعة صدام الاجرامية ونظامه الدكتاتوري، وتجربته المرة طوال تسلط هذا النظام على مقدرات وطننا الحبيب، وعدم الثقة بأي وعد يقطعه على نفسه يجعل شعبنا لا يتردد في مقاطعته وعدم تصديق كل ما يصدر عنه من وعود بالحرية السياسية والتعددية الحزبية والديمقراطية.

٩) سبق وان طلب الاخوة أعضاء لجنة العمل المشترك من ممثلي الجبهة الكردستانية ان يحملوا رسالة مسؤولة من قيادة الجبهة تتولى شرح وتوضيح حقيقة موقفها من الحوار مع نظام صدام على ضوء آخر التطورات لغرض تحديد الموقف المناسب تجاهها.

وبعد وصول الرسالة التي حملها وفد الجبهة تليت على الحاضرين. ومن خلال دراستها ومناقشتها خرج المجتمعون بالتوصية التالية:

أ) في الوقت الذي تقدر لجنة العمل المشترك نضال الشعب الكردي وتضحياته الجسيمة وما تعرض له من دمار وابادة، تؤكد على الموقف السابق، الرافض لعملية الحوار، بأي شكل من الأشكال، مع النظام القائم.

ب) وحيث ان جو الرسالة عكس انطباعاً ايجابياً من خلال ما ورد فيها من تحفظات على الحوار وحرصاً من لجنة العمل المشترك على الحيلولة دون الاستمرار فيه، فقد أوصى المجتمعون بارسال وفد لتبليغ الموقف من الحوار إلى الاخوة في قيادة الجبهة الكردستانية وخطورة الاستمرار فيه، علماً بأن لجنة العمل المشترك ستحدد موقفها على ضوء المداولات التي سيجريها الوفد مع قيادة الجبهة الكردستانية.

١٠) بالنظر لطبيعة الظروف الصعبة المحيطة بأبناء شعبنا في العراق، وما تتطلبه من

تطوير آلية العمل المشترك، ليضمن استيعاب أكبر عدد ممكن من الطاقات النوعية للمعارضة ولغرض تقنين العمل السياسي والاعلامي والميداني، وتوظيف امكانات لجنة العمل المشترك وتفجير طاقاتها بالصورة التي تصبّ لصالح القضية العراقية وتمارس دورها في احداث ابلغ النتائج، فقد أوصى المجتمعون بضرورة عقد مؤتمر لتقييم الحاجة لتشكيل مجلس وطني ولجان ومكاتب متخصصة خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر، على ان تمارس لجنة العمل المشترك دورها، وتوسّع قاعدتها وتشكل لجان ومكاتب متعددة لحين عقد المؤتمر.

واهابت بكل الاخوة ممن لهم القدرة على اثراء العمل ان يسهموا بتقديم ما لديهم من تصورات واقتراحات وخطط من شأنها ان تسهم بتطوير العمل.

١١) بناءاً على ما يعانيه اخواننا العراقيون من مضايقات قامت بها الحكومة الكويتية، وبعض الحكومات الخليجية الأخرى، وحرمتهم من حقهم الطبيعي في التواجد في الكويت والبلدان الأخرى وعرّضتهم لاخطار كبيرة عن طريق اخراجهم من بلدانها بشكل تعسفي، فقد أوصى المجتمعون بضرورة اسماع صوتهم إلى الاطراف المعنية، وإلى جامعة الدول العربية، خصوصاً وانهم اسهموا اسهاماً فعالاً في بناء الكويت والدول الخليجية الأخرى، دون ان يصدر منهم ما يبرر تسليط أي ضغط عليهم، ومناشدة جميع الاطراف المعنية ابداء الارادة اللازمة لحماية حقوقهم والسماح لهم بالعودة إلى أعمالهم وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم.

١٢) بالنظر للسلوك العدواني الذي مارسته السلطة الدكتاتوريه صد الدول المجاورة وما اوجدته من حالة التوتر في العلاقات معها، فقد أكد المجتمعون أهمية احترام سياسة حسن الجوار وتعميق العلاقات الطيبة التي تربط الشعب العراقي بشعوب الدول المجاورة الشقيقة والصديقة.

١٣)واذ تشتد المحنة التي تحيط بأبناء شعبنا الأبي، وتنشر ظلها على كل العراقيين، مما جعلهم يتطلعون إلى الاسناد العملي لدعم مسيرتهم النضالية المباركة، فقد ناشد المجتمعون الدول العربية والاسلامية والصديقة والمنظمات الانسانية والدولية مضاعفة دعم شعبنا المناضل الذي يسجل، بكل امتنان، تقديره لاولئك الذين وقفوا ويقفون إلى صفه في ظروف المحنة.

١٤) وعبر المجتمعون عن تقديرهم وشكرهم لكل الاخوة الذين أسهمّوا في الدعوة للاجتماع وتنظيمه وتأمين مستلزمات نجاح أعماله.

وفي الختام نظر المجتمعون بعين الوعي والاهتمام لخطورة الالاعيب التي يحاول النـظام الدكتاتوري ممارستها لتعكير الاجواء واشغال المعارضة عن مهماتها الأساسية، وأكدوا على قيمة الوعي الجماهيري العالي، ووحدة الصف، وكل ما يتكفل سدّ الثغرات التي يعمل العدو، من خلالها، على تفتيت وحدة المعارضة العراقية بكل فصائلها وتياراتها ومذاهبها وقومياتها.

ومن موقع الاحساس بعظم الاهداف التي تجاهد المعارضة وتناصل من اجل تحقيقها أكد المجتمعون أهمية استمداد روح المثابرة والتصميم والجد في مواصلة النضال من عزم شعبنا العظيم الذي لم يدخر وسعا في بذل كل التضحيات في جهاده المرير من أجـل حريته وكرامته وشرفه، والعمل المتواصل على اسقاط النظام الدكتاتوري البغيض الجاثم على وطننا الحبيب.

*** وزير عراقي سابق/ الناطق باسم الوفاق الوطني العراقي**

١٩/ ذي الحجة/ ١٤١١ هـ - الموافق - ١/ ٧/ ١٩٩١ م



دستور الدكتاتورية

شكري صالح زكي*

أولاً ـ الدستور المؤقت:

الدستور في أية دولة هو المظلة القانونية الشاملة التي تغطي شعب تلك الدولة، وهو خلاصة ارادة الشعب في نظام حكمه، تلك الارادة التي يتنازل عنها أفراد المجتمع إلى منظومة الحكم التي تستمد شرعيتها من (صك التنازل) الذي سماه (روسو) ـ (العقد الاجتماعي). والدستور هو وثيقة التصديق على قيام الدولة، وهو وثيقة اعتمادها لدى المجتمع الدولي.. فلا وجود للدولة بدون دستور.

ولكن هل تحتاج العصابة إلى دستور؟!

الجواب: نعم، في ما لو أرادت العصابة ان تأخذ شكل دولة، أو ان تحل محل دولة قائمة. وحيث ان العصابة التي اصبحت دولة في ١٩٦٨/٧/١٧ لم تكن لتستغني عن الشرعية الدولية، فلقد قامت عام ١٩٧٠ باصدار (دستور مؤقت) ثم قامت بتعديله مرتين.

وقبل الخوض في ماهية الدستور المؤقت ومناقشة أحكامه، والكشف عن الجرائم التي اقترفتها العصابة في ظله، فلابد من سؤال: لماذا لم يصدر الدستور الدائم حتى الآن، وهل عجز المنافقون السائرون في ركاب الطاغية عن تقديم الصيغة المناسبة لذلك الدستور...؟ وهل من المألوف ان يحكم بلد من البلدان بدستور مؤقت لمدة تزيد عن العشرين عاماً...؟

الجـواب يكمن في سر اصبح مفضوحاً. فرئيس العصابة كان يشتهي ان يصبح ملكاً . نعم ملكاً على العراق ومن ثمة امبراطوراً على العرب، ولتحقيق هذه الأمنية فالأمر يتطلب (وفقا لحساباته المريضة) خوض حروب تعقبها انتصارات، وبعد ذلك يسعى اليه التاج طوعاً على الطريقة النابوليونية!.

ولذلك كان لابد من الانتظار إلى ان تتهيأ الظروف لاصدار دستور ملكي دائم يديم على الشعب العراقي الويلات والمصائب إلى عقود أخرى من الزمن.

ومن الطرائف المأساوية ان (ميشيل عفلق) كان قد كتب في مجلة المستقبل التي تصدر في باريس في خريف ١٩٧٩ بعد تولي رئيس العصابة منصب رئاسة الجمهورية ما فحـواه... (ان النـظريات التي كتبهـا الفـلاسفـة عن أنـظمة الحكم المثالية... من الجمهـورية الفـاضلة لافـلاطون.. إلى نظرية العقد الاجتماعي لروسو.. إلى مبادىء وأحكام السلطات الثلاث لمونتسكيو.. كل تلك الكتابات كانت مجرد نظريات في بطون الكتب ولم تجد طريقها إلى التطبيق العملي الصحيح إلا على يد المناضل العربي الكبير صدام حسين)...!!

ثانياً ـ الدستور المؤقت في الميزان:

لم يعرض الدستور المؤقت على الشعب العراقي لمناقشته والاستفتاء عليه، بل جاء بمثابة منحة ومكرمة من مجلس قيادة العصابة، وبالرغم من ان العصابة كان بامكانها ان تزوّر الاستفتاء وتعلن موافقة الشعب العراقي على الدستور بنسبة ٩٩,٩٩٪ إلا انها لم تفعل ذلك باعتبارها (حسب رأيها) المصدر الوحيد للسلطات، وليس للشعب غير التسليم والاذعان.

ولقد بذلت العصابة جهوداً ملحوظة في صياغة الدستور المؤقت لكي يظهر وكأنه يضمن الحريات العامة ويؤمن حقوق الانسان الاساسية، فقامت باضفاء طلاء مغشوش من الديمقراطية المزورة عليه.

الوزن الأول للدستور يكشف الثغرات والأسس الفاسدة التي قام عليها بناؤه، وهي موضوع هذا المقال.

والـوزن الثاني يختص بالممارسات والتطبيق العملي لاحكام الدستور في ميدان الحياة العامة، وهو موضوع لأكثر من مقال.

بالنسبة للوزن الأول لو وضعنا الدستور المؤقت على محك المقاييس الدستورية المقبولة لاتضحت لنا الحقائق التالية:

١ ـ نصت المادة (٢) من الدستور (أن الشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها). ولو كان واضعو الدستور يؤمنون بهذاا المبدأ لعرضوه على الشعب العراقي لمناقشته ثم الاستفتاء عليه.

٢ ـ كافة المواد المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الانسان اختتمت بعبارة مفيدة لها هي (حسب أحكام القانون). ومع ان هذه العبارة لا غبار عليها اذا كان الغرض منها تنظيم طرق ووسائل ممارسة تلك الحريات والحقوق، وليس تضييقها إلى حد المنع أو جعلها مقتصرة على فئة محددة ومعينة من المجتمع وحرمان الأغلبية الساحقة من الشعب منها مثلما حصل منذ (٢٢) سنة حتى الآن.

٣ ـ مجلس قيادة الثورة:

ـ نصت المادة (٣٧) من الدستور المؤقت على ما يلي:

(مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا في الدولة الذي أخذ على عاتقه منذ ١٩٦٨/٧/١٧ مسؤولية تحقيق إرادة الشعب بانتزاع السلطة من النظام الرجعي الدكتاتوري الفاسد واعادتها إلى الشعب).

والعراقيون يعلمون جيداً ان الانقلاب الذي مكن العصابة من الدخول إلى القصر الجمهوري والتربع على كراسي الحكم تم بغفلة من الشعب، وعبر مؤامرة خسيسة لعبت طموحات البعض ومطامع البعض الآخر الدور الرئيسي فيها.. ولم يكن النظام الذي انتزعت العصابة السلطة منه (بالرغم من ضعفه وافتقاره إلى القاعدة الشعبية وتخوفه من اجراء الانتخابات النيابية) ـ لم يكن رجعياً ولا دكتاتورياً ولا فاسداً، ولم ترجع السلطة، بعد الانقلاب إلى الشعب بل استحوذت عليها العصابة، وعضت عليها بالنواجذ.

ولو كانت العصابة تؤمن بأن (الشعب هو مصدر السلطات) لطرحت عليه برنامجها في الحكم للاستفتاء عليه فور توليها السلطة، إلا انها لم تفعل ذلك لأنها كانت تعلم جيداً ان التجربة المرة لحكم العصابة عام ١٩٦٣ مازالت طرية في الاذهان.

ـ ونصت المادة (٣٨) من الدستور المؤقت على (٦) فقرات تتعلق بكيفية انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل المجلس، واختيار اعضاء جدد للمجلس وللقيادة القطرية للحزب، وكذلك الاعفاء من عضوية المجلس وتوجيه الاتهام إلى أي عضو من أعضائه.

فاذا أضفنا إلى هذه السلطات ما يتمتع به المجلس من سلطات تشريعية مطلقة (كما سوف يأتي بيانه) فيصبح المجلس لهذه الاوصاف والسلطات بديلاً عن البرلمان في الدول ذات النظام الديمقراطي، بل يصبح بديلاً عن الشعب نفسه.

والمجلس لا يتمتع بأية شرعية دستورية فهو لم يتم تشكيله ولا اختيار اعضائه من قبل الشعب، بل منح الشرعية لنفسه وفقاً لمبدأ التسابق في اطلاق النار لدى رعاة البقر.

٤ ـ نصت المادة (٤٠) من الدستور المؤقت على ما يلي: (يتمتع رئيس مجلس قيادة الثورة واعضاؤه بالحصانة الكاملة، ولا يمكن أن يتخذ أي اجراء ضد أي منهم بدون موافقة المجلس).

وهذا النص يتناقض مع مبدأ وجوب التكافؤ بين التمتع بالسلطة من جهة وبين تحمل المسؤولية من جهة أخرى. وهو يعني ببساطة ان رئيس المجلس، وهو نفسه رئيس الجمهورية، وكذلك أعضاء المجلس مسؤولون أمام انفسهم عن أية مخالفات أو جرائم يرتكبونها خلال ممارساتهم للسلطتين التشريعية والتنفيذية غير المحدودتين التي خولهم اياها الدستور. ورب سائل يسأل من هي الجهة التي تحاسب المجلس وتحاكمه اذا ارتكب بمجموعهِ أو بأغلبية اعضائه محالفات أو جرائم؟ الجواب بطبيعة الحال هو المجلس نفسه! . . . فأية مهزلة دستورية هذه. . . !.

٥ ـ ونصت الفقرة (ب) من المادة (٤١) من الدستور على ما يلي: (اجتماعات ومداولات مجلس قيادة الثورة سرية. وافشاؤها يقع تحت طائلة المساءلة الدستورية أمام المجلس. . .). ونسأل لماذا تكون اجتماعات ومداولات المجلس سرية سيما وان المجلس يملك السلطة التشريعية المطلقة، أفلا يحق لافراد الشعب ان يطلعوا على المداولات التي تتمخض عنها القوانين التي تطال كل شأن من شؤون حياتهم، أم ان طبيعة العمل السري الذي تتميز به العصابات عادة يحول دون الاعلان عنها؟.

٦ ـ ونصت المادة (٤٢) من الدستور المؤقت على ما يلي: (يمارس مجلس قيادة الثورة الصلاحيات التالية:

(أ ـ تشريع القوانين والمراسيم التي لها قوة القانون.

ب ـ اصدار المراسيم المطلوبة لتطبيق القوانين).

والواضح من هذا النص ان مجلس قيادة الثورة يملك السلطة التشريعية كاملة وبصورة مطلقة. وهذا النص يعتبر خرقاً فاضحاً لمبدأ استقلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها البعض، بالنظر إلى ان المجلس نفسه منح نفسه كافة السلطات التنفيذية مما سوف يرد بيانه في المادة (٤٣) من الدستور المؤقت. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوز المجلس على اختصاصات السلطة القضائية وصار يصدر أحكاماً بالسجن والاعدام دون احالة المتهمين إلى المحاكم الاصولية، وبمرور الزمن، وحيث ان الباقين من أعضاء المجلس، بعد اعدام المناوئين للطاغية ـ قد كانوا امعات، فلقد تركزت كافة سلطات وصلاحيات المجلس في يد شخص واحد هو صدام حسين، الذي اصبح يتمتع بسلطات ويتصرف بارواح الملايين من البشر، ويعبث بالمليارات من الدنانير مما لم يكن يحلم به هارون الرشيد في ذروة عزه وسلطانه، وما لم يبلغه لويس

الرابع عشر في أوج جبروته وطغيانه.

٧ ـ ونصت المادة (٤٣) من الدستور المؤقت على ما يلي: (يمارس مجلس قيادة الثورة باغلبية اعضائه السلطات التالية:

(أ ـ اقرار شؤون وزارة الدفاع والأمن العام، ووضع القوانين واتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بهما من ناحية التنظيم والاختصاصات.

ب ـ اعلان التعبئة العامة الجزئية أو الكلية واعلان الحرب وقبول الهدنة وعقد الصلح.

ج ـ المصادقة على مشروع الميزانية العامة للدولة وعلى الميزانيات الاستثمارية الملحقة بها واعتماد الحسابات الختامية.

د ـ المصادقة على المعاهدات والاتفاقات الدولية.

هـ ـ وضع نظامه الداخلي وتحديد ملاكاته وتقرير موازنته وتعيين موظفيه وتحديد مكافآت ومخصصات الرئيس ونائبه وأعضائه وموظفيه.

و ـ وضع القواعد المتعلقة بمحاكمة اعضائه من حيث تشكيل المحكمة والاجراءات الواجب اتباعها.

ز ـ تخويل رئيسه أو نائبه بعض الاختصاصات المبينة في هذا الدستور عدا الاختصاصات التشريعية).

السلطات المبينة أعلاه جميعها سلطات تنفيذية خول مجلس قيادة الثورة نفسه بممارستها، بالاضافة إلى السلطات التشريعية الكاملة والمطلقة التي منحها المجلس نفسه بموجب المادة (٤٢) المذكورة أعلاه..!

٨ ـ والمزيد من السلطات التنفيذية انيطت برئيس الجمهورية في المادة (٥٧) من الدستور المكونة من (١٥) مادة فرعية تشمل جميع سلطات واختصاصات السلطة التنفيذية، بل ان كافة السلطات المنوطة بمجلس قيادة الثورة المشار اليها اعلاه قد ادرجت ضمن سلطات رئيس الجمهورية الذي هو نفسه رئيس مجلس قيادة الثورة. وبالاضافة إلى هذه السلطات فان رئيس الجمهورية يمارس السلطات والصلاحيات التالية:

ـ تعيين نواب رئيس الجمهورية واعفاؤهم من مناصبهم.

ـ تعيين الحكام والقضاة وجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين وترفيعهم وانهاء خدماتهم.

ـ اعداد مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والاستثمارية الملحقة بها واعتماد الحسابات الختامية لهذه الميزانيات.

ـ اعداد الخطة العامة للدولة في جميع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها

الوزارات المختصة.

ـ عقد القروض ومنحها والاشراف العام على تنظيم وادارة النقد والائتمان.

ـ الاشراف على جميع المرافق العامة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ومؤسسات القطاع العام.

ـ توجيه ومراقبة أعمال الوزارات والمؤسسات العامة والتنسيق بينها.

ـ اجراء المفاوضات وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ـ قبول الممثلين الدبلوماسيين والدوليين في العراق وطلب سحبهم.

ـ تعيين واعتماد الممثلين الدبلوماسيين العراقيين في العواصم العربية والاجنبية وفي المؤتمرات والمنظمات الدولية.

ـ اصدار العفو الخاص والمصادقة على أحكام الاعدام.

ـ الاشراف على حسن تطبيق الدستور والقوانين والقرارات وأحكام القضاء ومشاريع التنمية في جميع انحاء الجمهورية العراقية.

ـ تخويل بعض اختصاصاته الدستورية إلى واحد أو أكثر من نوابه.

وقد نصت المادة (٥٨) من الدستور المؤقت على ما يلي: (نواب رئيس الجمهورية والوزراء مسؤولون عن أعمالهم أمام رئيس الجمهورية وله احالة أي منهم إلى المحاكمة.... الخ) وحيث ان الدستور المؤقت أخذ بمبدأ النظام الرئاسي حيث يتولى رئيس الجمهورية رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء، وبالنظر للهيمنة المطلقة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، فقد أصبح مجلس الوزراء اسماً بلا مسمى، واصبح من النادر انعقاد اجتماعات لمجلس الوزراء، وتحول الوزراء إلى مجرد رؤساء كتّاب في وزاراتهم تأتيهم القوانين والمراسيم والقرارات لتنفيذها دون ان يكون لهم أي رأي في اصدارها.

ولم يحصل في التاريخ الحديث ان تمتع أي رئيس للجمهورية في أي نظام رئاسي أو غير رئاسي بمثل هذه السلطات الواسعة المطلقة غير المقيدة بأية قيود أو حدود.

ومن المؤكد ان الامبراطور (بوكاسا) وكذلك الامبراطور (هيلاسلاسي) في أيام عزه لم يمنحا نفسيهما كل هذه السلطات والاختصاصات...!.

٩ ـ المجلس الوطني:

المواد من ٤٦ إلى ٥٥ من الدستور المؤقت تتعلق بالمجلس الوطني، ولن نتحدث في هذا المقال عن كيفية انتخابه، ولا عن نوعية أعضائه، بل نكتفي ببيان المهام التشريعية والبرلمانية المنوطة به.

وقد نصت المادة (٥١) على ما يلي: (ينظر المجلس الوطني في مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس قيادة الثورة... الخ). ونصت المادة (٥٢) على ـ (ينظر المجلس

الـوطني خلال ١٥ يوماً في مشروعات القوانين المقدمة له من قبل رئيس الجمهورية).
ونصت المادة (٥٣) على ـ (ينظر المجلس الوطني في مشروعات القوانين التي يقدمها ربع اعضائه في غير الأمور العسكرية والمالية وشؤون الأمن العام). ونصت الفقرة (ب) من المـادة (٥٤) على (المجلس الوطني بعد موافقة رئيس الجمهورية ان يستدعي الوزراء بقصد الاستيضاح والاستفسار).

وبصرف النظر عن نوعية اعضائه وكيفية انتخابهم، وكونهم ليسوا أكثر من (كومبارس) في جوقة المصفقين للطاغية ـ فان سلطات المجلس التشريعية والبرلمانية، كما يتضح من النصوص المبينة اعلاه، محدودة للغاية، فالسلطة التشريعية، من حيث الأساس، منوطة بمجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية. ولدى كاتب هذه السطور بضعة أعداد من الوقائع العراقية) وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقية وفيها العديد من القوانين، وكلها مصدرة بالعبارات التالية:

(باسم الشعب ـ مجلس قيادة الثورة ـ استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ . . . اصدار القانون الآتي) وهذا النص لا يعني إلا أحد أمرين. الأول: ان القوانين الصادرة لم تعرض على المجلس الوطني. والثاني: ان تكون القوانين الصادرة قد عرضت على المجلس الوطني الذي صادق عليها، إلا ان رئيس الجمهورية وهو رئيس مجلس قيادة الثورة والحاكم بأمره في كل أمـر، استهانة منه بالمجلس الوطني، لم يشأ ان يعطي اعتباراً، وان كان شكلياً، للمجلس الوطني.

١٠ ـ مجلس الوزراء:

نصت المادة (٦٠) من الدستور المؤقت على ما يلي:

أ ـ مجلس الوزراء يتكون من الوزراء ويرأسه رئيس الجمهورية.

ب ـ يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للاجتماع ويتولى ادارة جلساته.

ونصت المادة (٦١) على ما يلي: (يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات التالية:

أ ـ اعداد المشروعات والقوانين واحالتها إلى السلطة التشريعية المختصة.

ب ـ اصدار الانظمة والقرارات الادارية وفقاً للقانون.

وتضمنت المادة (٦١) اربع فقرات أخرى تتضمن بعض الصلاحيات والسلطات التنفيذية وهي مشابهة لقسم قليل لصلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية.

وكما سبق وان قلنا فان مجلس الوزراء لم يكن له كيان قائم يجتمع بصورة دورية، وفي غياب منصب رئيس الوزراء أصبح الوزراء مجرد كتبة يتلقون أوامر رئيس الجمهورية لتنفيذها، ويلهثون وراء رئيس العصابة لكي يتلقفوا أقواله وتعليقاته وتلميحاته لكي يحولوها

إلى مشروعات قوانين تنفذ مضامينها قبل تشريعها. . ! .

ويمكن تلخيص المخالفات الدستورية والأسس الفاسدة التي قام عليها بناء الدستور المؤقت بما يلي :

أولاً : نص الدستور المؤقت على اقامة (مجلس قيادة الثورة) الذي انيطت به كافة السلطات التشريعية والتنفيذية بشكل مطلق، مع العلم بانه لم تكن هناك ثورة لكي تحتاج مجلس للقيادة. وكل ما حصل انقلاب تشوبه الطموحات والمطامع الذاتية ولم تطلق فيه رصاصة واحدة.

وحتى لو سلمنا جدلاً بضرورة وجود مثل هذا المجلس في الفترة الزمنية التي أعقبت الانقلاب، فكان من المفروض ان تنتهي مهام هذا المجلس بمجرد صدور الدستور المؤقت وقيام المؤسسات الدستورية، إلا ان استمراره وتثبيت وجوده في الدستور وبقائه كأعلى سلطة في العراق لمدة تزيد على العشرين عاماً لم يكن إلا شذوذاً لا وجود له حتى في دول العالم الثالث الشديدة التخلف.

وهنا لابد من سؤال: ما هي الشرعية التي يستند اليها هذا المجلس، ومن الذي اعطاه هذا التفويض المطلق لكي يتحكم برقاب (١٧) مليون عراقي لمدة تزيد على العشرين عاماً. . . ولماذا لم يطرح المجلس نفسه على الشعب العراقي في استفتاء تحت اشراف مراقبين عرب أو اجانب حتى الآن؟

الخرق الفاضح لأبسط القواعد الدستورية يتمثل في تمتع هذا المجلس بسلطات تشريعية وتنفيذية في الوقت نفسه، بشكل مطلق ودون أية قيود، بالاضافة إلى السلطات القضائية المتمثلة بالمصادقة على أحكام الاعدام التي طالت عشرات الالوف من العراقيين.

ولا نتصور ان دستور امبراطورية (بوكاسا) كان يتضمن وجود مثل هذا المجلس بمثل هذه السلطات.

ثانياً: السلطات والاختصاصات التنفيذية المخولة لرئيس الجمهورية بموجب الدستور تجعل منه حاكماً مطلقاً لا يدانيه في سلطاته ملك أو امبراطور ولا رئيس أية دولة في العالم، سيما اذا أخذنا بنظر الاعتبار انه (بحكم رئاسته للحرب) هو الذي يعين نوابه وهو الذي يعين أعضاء مجلس قيادة الثورة، وهو، بحكم الدستور المؤقت، يعين الوزراء ويحاسبهم ويعفيهم من مناصبهم، ويصدر عليهم أحكام الاعدام ويطيب له. من باب الترويح عن النفس، ان يقوم بتنفيذ أحكام الاعدام شخصياً.

ثالثاً: المجلس الوطني كما نص الدستور لا يملك من السلطات التشريعية والبرلمانية الدستورية إلا القليل وفي أضيق الحدود، وهو لا يملك أكثر من (الاستفسار

والاستيضاح) من الوزراء عن أعمال وزاراتهم بعد أخذ الأذن من رئيس الجمهورية. ولا يعدو المجلس الوطني في أحسن الاوصاف، أن يعتبر (مجلساً للشورى) بسلطات وصلاحيات محدودة.

رابعاً: أما مجلس الوزراء فلا وجود له غير اسمه، ومع ان وسائل اعلام العصابة تعلن بين الحين والآخر عن اجتماعات مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية للحزب، إلا انها لا تعلن عن اجتماعات مجلس الوزراء إلا نادراً جداً. والديباجة التي تصدر بها القوانين في (الوقائع العراقية) لا تشير إلى أي دور لمجلس الوزراء أو للمجلس الوطني في اقتراح ومناقشة ومصادقة تلك القوانين بالرغم من ان الدستور المؤقت قد نص على ذلك.. ولم تراع العصابة المحافظة على مظاهر الشكليات الدستورية على الأقل.. ولكن لماذا تكلف نفسها هذه المشقة وهي الحاكمة بأمرها في كل أمر دون رقيب أو حسيب!.

عن (الخليج) نيسان

الديمقراطية

نحو المشروع السياسي للبديل الاسلامي

- ١ -

الديمقراطية هي المرتكز الثاني من المرتكزات النظرية للمشروع السياسي الذي تؤمن به «البديل الاسلامي» وتطرحه للنقاش. أما المرتكز الأول فهو الاسلام باعتباره مشروعاً حضارياً من جهة، وباعتباره الهوية الحضارية للمجتمع العراقي من جهة ثانية. أما المرتكز الثالث فهو الخصوصية العراقية.

- ٢ -

الديمقراطية... مفهوماً

ثمة صعوبة نظرية تواجهنا - خاصة في الوسط الاسلامي - بسبب تبني مصطلح «الديمقراطية».

ذلك ان الادبيات السياسية السائدة، والمتداولة، لقطاع كبير من الحركة الاسلامية

العراقية يعتبر «الديمقراطية» ـ مصطلحاً ومفهوماً ـ مخالفة للاسلام ولا يجوز استخدامها واعتمادها من قبل الاسلاميين.

ومعالجة هذه المسألة، على أساس النقاش والتحليل العلميين، أمر مطلوب. ولكنه يخرج عن خطة هذه السلسلة من المقالات، ويمكن ان يتناولها أحد كتّاب «البديل الاسلامي» في مناسبة ثانية.

غير اننا نشير ـ هنا ـ إلى خلفية هذه الصعوبة، والتي تتلخص بأمرين، هما:

أولاً: عدم الفصل بين «الديمقراطية» كمذهب سياسي، من جهة، و«الديمقراطية» باعتبارها مجموعة آليات عملية لتنظيم الحياة السياسية في المجتمع المدني، بما في ذلك مسألة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني، من جهة ثانية.

وثمة حديث ونقاش مطولان في مسألة «المذهب» الديمقراطي، ومدى مخالفته ـ أو موافقته ـ للاسلام! ولسنا بصدد هذه المناقشة الآن.

ولكننا وبغض النظر عن نتائج هذه المناقشة لا نتحدث الآن عن الديمقراطية كمذهب، وانما نتحدث عنها باعتبارها مجموعة آليات عملية محايدة.

وهذه الآليات والتي سنذكرها بعد قليل، لا تتعارض مع الاسلام، بل قد نجد الكثير من النصوص والمواقف الاسلامية ما يؤيدها ويدعمها.

وباقرار هذا الفصل بين «المذهب» و«الآليات» نتجاوز الصعوبة الأولى.

ثانياً: عدم الفصل بين «الديمقراطية» من جهة، وبين الرأسمالية كنظام اقتصادي والعلمانية من جهة ثانية.

وثمة اقتران «تاريخي» بين هذه العناوين الثلاثة. ففي مرحلة تاريخية شكلت «الديمقراطية» و«العلمانية» و«الرأسمالية» مثلثاً متساوي الاضلاع. ولم يكن الترابط بين هذه العناوين الثلاثة ترابطاً عضوياً، أو جدلياً، بل كان ترابطاً تزامنياً.

ولكن عقدين من التطورات التاريخية، الفلسفية والسياسية والاجتماعية، أديا إلى انتزاع الديمقراطية من ظروف نشأتها التاريخية، مما أدى إلى تفكك المثلث المذكور. وبالتالي انفصال الديمقراطية عن العلمانية والرأسمالية، وأصبحت مفهوماً مستقلاً ذا صبغة عالمية انسانية عامة، وغير مشروط بالعلمانية أو الرأسمالية.

ويساعد هذا الانفصال، وتفهمه، على قبول الديمقراطية، بالمعنى الذي أشرنا اليه قبل قليل.

وباقرار هذا الفصل نتجاوز العقبة الثانية، ولا يبقى أمامنا إلا صعوبات نفسية، تستند إلى «التعود» أكثر من استنادها إلى «العلم» وتستند إلى ثقافة سائدة أكثر من استنادها إلى العقلية النقدية والتغييرية.

- ٣ -

الآليات الديمقراطية

نستخدم كلمة «الديمقراطية» باعتبارها مجموعة آليات محايدة تتكفل اقامة حياة سياسية سليمة وانسيابية وتؤسس في المجتمع المدني لعلاقة طبيعية، غير متوترة، بينه وبين «مؤسسة» السلطة السياسية. وقلنا «مؤسسة» تمييزاً لها عن «السلطة المشخّصة» التي هي تعبير عن السلطة الدكتاتورية أي غير الديمقراطية.

وهذه الآليات هي:

● **أولاً**: التعدد التنظيمي المفتوح أي حرية تشكيل الاحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية.

وتستند هذه الآلية على حقيقة اجتماعية ـ تاريخية كبرى، هي حقيقة الاختلاف بين البشر. وهذه حقيقة يقرها القرآن الكريم، كما في قوله:

«وما كان الناس إلا أمة واحدة، فاختلفوا». يونس/١٩

«ان ربك يقضي بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون». يونس/٩٣

«ولا يزالون مختلفين». هود/١١٨

ويتفرع من هذه الآلية مجموعة مبادىء سياسية عملية مثل:

١ ـ التعايش السلمي بين المجموعات السياسية والفكرية المختلفة.

٢ ـ احترام الرأي الآخر، وحفظ حقه في التعبير عن نفسه.

٣ ـ صيانة حق المعارضة، ومشروعيتها.

٤ ـ رفض نظرية الحزب الواحد.

● **ثانياً**: تداول السلطة السياسية سلمياً ومن خلال انتخابات حرة وتنافسية تتيح امكانية نقل السلطة وفقاً لنتائجها. وهذه آلية لا يعترض عليها الاسلام، بل ان الاسلام يرفض الاكراه، في الدين والسياسية، ويمنح الانسان حرية الاختيار، ويرفض «امامة المتغلب»، التي يتوصل من خلالها أحد الناس إلى الاستيلاء على السلطة السياسية بالقوة.

وتشمل هذه الآلية عدداً من المبادىء الفرعية منها:

١ ـ رفض الانفراد بالسلطة السياسية واحتكارها، من قبل فرد، أو طبقة، أو عائلة، أو حزب.

٢ ـ منع استخدام القوة العسكرية في الحياة السياسية وفي الاستيلاء على السلطة،

إلا ما كان دفاعا عن النفس، أو دفعاً للظلم أو دفاعاً عن المظلومين والمستضعفين، وتحريراً للأرض أو الشعب من سلطة حاكم مستبد أو مستعمر متسلط.

٣ ـ الايمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه، على مستوى السلطة التنفيذية، واختيار ممثليه، على مستوى السلطة التشريعية.

● **ثالثاً**: منظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توفرها مقياساً لاحترام حقوق الانسان. وتستبطن هذه الآلية مبدأ سيادة القانون في المجتمع.

والحديث عن «حقوق الانسان» سواء في الفكر الاسلامي أم في الفكر البشري، أصبح من البديهيات المكررة. ويكاد الفكر الانساني العالمي يستقر الآن على جملة من هذه الحقوق، ويتفق عليها، بدرجة لا نحتاج معها إلى نقاش ومجادلة.

ولكن يبقى للاسلام فضل السبق في هذه المسألة. والاسلام يثبت جملة من الحقوق التي تتكفل، لو احترمت وروعيت، باقامة حياة سياسية ومدنية سليمة في المجتمع الانساني.

ومن هذه الحقوق والحريات:

١ ـ حق المساواة، سواء المساواة أمام القضاء، والمساواة في حق العمل وتولي الوظائف العامة، أو المساواة بين الرجل والمرأة، أو المساواة أمام الاعباء العامة (العسكرية والمدنية).

٢ ـ حق الحياة.

٣ ـ حق الأمن.

٤ ـ حق المشاركة في الحياة السياسية.

٥ ـ حق الملكية.

٦ ـ حق العمل.

٧ ـ حرية العقيدة.

٨ ـ حرية الرأي.

٩ ـ حرية التنقل.

١٠ ـ حرية المسكن.

ـ ٤ ـ

لماذا الديمقراطية؟

واعتماد «الديمقراطية» كاحدى ركائز المشروع السياسي هو الرد الموضوعي

والحاسم على عهود الدكتاتورية في العراق. فقد عانى العراق، وعلى الأقل خلال السنوات الثلاثين الماضية، من توالي انظمة عسكرية ـ دكتاتورية ـ فردية، «لمعت» فيها أسماء «بارزة» مثل: عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف، وأحمد حسن البكر، لتصل ذروتها على يد صدام حسين الذي اعتبر قيادته الفردية والدكتاتورية «ضرورة» للمجتمع والدولة في العراق.

ولقد كانت الدكتاتورية هي السبب الأساس في كل ما تعرض له المجتمع العراقي من هزات داخلية، وتوترات سياسية وعسكرية، وممارسات قمعية، وتقلبات اقتصادية، أدت كلها إلى تكريس التخلف الحضاري العام. ولم تكن الحربان اللتان خاضهما النظام ضد ايران والكويت سوى افرازات وانعكاسات ومضاعفات أشد خطورة للنظام الدكتاتوري ـ الفردي.

ويستطيع أصحاب الايديولوجيات ـ بما فيهم نحن دعاة الايديولوجية الاسلامية ـ ان يقولوا إن ايديولوجياتهم هي الحل النهائي لكل معاناة المجتمع العراقي. وهم في هذا سوف يختلفون. ولكنهم لن يختلفوا في القول بأن الديمقراطية هي البديل الموضوعي للدكتاتورية.

وأي مشروع سياسي جديد لعراق ما بعد صدام لا يتبنى الديمقراطية ولا يستند اليها سوف لن يقوم إلا باعادة انتاج الدكتاتورية ولكن بأشكال وصيغ مختلفة، ومن ثم اعادة انتاج كل ما تسببه من معاناة ومضاعفات، بما في ذلك تكريس وتوريث التخلف العام. فاذا ما تم اقرار الديمقراطية كحالة عامة في المجتمع العراقي، يستطيع بعد ذلك، أصحاب النظريات المختلفة، والتوجهات المتباينة، ان يطرحوا نظرياتهم الايديولوجية والسياسية، ويتنافسوا ضمن أصول الحياة السياسية الديمقراطية السليمة.

اننا نرى ان رفض الدكتاتورية ضرورةٌ شرعية اسلامية، وضرورةٌ وطنية سياسية في آن معاً.

ـ ٥ ـ

«مأسسة» الديمقراطية

يجب ان تتحول «الديمقراطية» ـ بعد سقوط صدام، من مجرد شعار سياسي، إلى حالة واقعية ذات مؤسسات فعلية.

ومن أجل «مأسسة» الديمقراطية نقدم الافكار التالية:

١ ـ تشكيل برلمان من ثلاثة مجالس، هي :

أ ـ مجلس الشعب، يضم ممثلين للشعب منتخبين على أساس نسب تمثيلية محددة (مثلاً نائب لكل ١٠٠ الف نسمة).

ب ـ مجلس المحافظات، يضم ممثلين منتخبين للمحافظات على أساس تمثيلي محدد. (مثلاً: نائبان لكل محافظة).

ج ـ المجلس السياسي الاستشاري، يضم ممثلين عن الاحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات ويتم الانتخاب على أساس التمثيل النسبي.

٢ ـ اعتماد نظام «مجالس الشورى» في كل مستويات المجتمع والدولة، وفي مختلف المرافق.

٣ ـ اعادة رسم الخارطة الادارية للعراق، على أساس التركيبة الثقافية أو القومية لكل منطقة، واعتماد اللامركزية الادارية الواسعة، التي قد تقرب من نظام الفيدرالية بما يؤمن تحقيق الادارة الذاتية الديمقراطية للمحافظات. ويتم في هذا الاطار اقرار الحقوق الكاملة للشعب الكردي، والاقليات القومية الأخرى.

٤ ـ حل كافة الاجهزة القمعية والمخابراتية والأمنية التي تشكل خطراً مستمراً على التجربة الديمقراطية.

٥ ـ توفير الحد الأدنى والمعقول من الضمان الاجتماعي لكل ساكني العراق على أساس مسكن وفرصة عمل أو مرتب لكل فرد.

٦ ـ اشاعة الثقافة بصورة عامة، والثقافة الديمقراطية بصورة خاصة، وتكريس التقاليد والممارسات الديمقراطية الجديدة، وتوظيف الموروث التاريخي للثقافة الاسلامية في هذا الصعيد.

٧ ـ اعادة بناء وتثقيف الجيش والقوات المسلحة بالشكل الذي يحد من خطره المحتمل على العملية الديمقراطية.

هيئة تحرير (البديل الاسلامي) ٢٠ حزيران

● المجلس العراقي الحر

صدر العدد الاول من (العراق الحر) التي يصدرها (المجلس العراقي الحر) برئاسة السيد سعد صالح جبر. وقد عرفت الصحيفة اهداف وطبيعة المجلي كما يلي:

ما هو المجلس العراقي الحر..؟ لماذا تأسس..؟ وما هي اهدافه وسياسته..؟ هذه التساؤلات وغيرها، طرحها ويطرحها، منذ تأسيس المجلس، كثير من الناس عراقيون وغير عراقيين، ويطرحها كذلك، المهتمون بالشأن العراقي وبتطورات الاوضاع في العراق.

واذا كان من حق الناس، بل ومن واجبهم، ان يتساءلوا، فان من حق المجلس وواجبه، ان يوضح ويجيب على هذه التساؤلات، وعلى أي تساؤل آخر.

يمكن تعريف المجلس العراقي الحر، بأنه إطار سياسي عراقي عام، وهو ليس حزباً أو منظمة سياسية، بل هو تجمع لشخصيات وفعاليات سياسية عراقية اختارت تأطير عملها بذلك الاطار الذي أطلقت عليه الاسم الملائم وهو (المجلس العراقي الحر) وحين نقول بأنه إطار وليس حزباً أو منظمة، فان ذلك لا يعني التقليل من شأنه أو نفي «تهمة» التماثل معهما، بل توصيف دقيق لواقع الحال.

فاذا كان الحزب أو المنظمة السياسية يتميز بالالتزام بعقيدة أو ايديولوجية معينة، ويقوم على أسس وقواعد انضباطية وتراتبية معينة، فان المجلس يتميز في انه يشكل توافقاً بين عقائد وايديولوجيات اعضائه، وهو توافق ناجم عن الاتفاق على أفكار واهداف سياسية محددة وواضحة، تتمثل في الاطاحة بنظام صدام واقامة نظام سياسي ديمقراطي بديل حر ومستقل.

أما الأسس والقواعد التي تنظم عمله، علاقاته الداخلية، فانها تتسم بالمرونة والليونة، وتبتعد عن الحدة الصرامة وذلك بشكل ينسجم مع طبيعته الديمقراطية الحرة المستقلة.

ولأن المجلس إطار سياسي عام، فانه يضم شخصيات، فعاليات سياسية واجتماعية وعسكرية مجربة من كافة فئات وتكوينات الشعب العراقي ومناطقه، من العرب، الاكراد، التركمان، الآشوريين، من المسلمين الشيعة والسنة، ومن المسيحيين، رجالاً ونساء بدورهم ينتمون فكرياً سياسياً، وليس تنظيمياً، إلى سائر التيارات السياسية الرئيسية في المجتمع العراقي؛

التيار الديمقراطي بتنوعاته، التيار الاسلامي، والتيار القومي (العربي، الكردي، التركماني والآشوري) حيث تشكل هذه التيارات داخل المجلس حضورا فاعلا وتفاعل فيما بينها بشكل حر، وبما يخدم المصلحة العامة للعراق والعراقيين.

تأسيس المجلس، ومبررات التأسيس:

لقد تأسس المجلس رسميا، في الاجتماع العام الذي عقده المبادرون للتأسيس في ١٠ شباط الماضي بمدينة لندن حيث حضر سبعون مشاركاً من أصل تسعين مدعواً، وقد اتفق المجتمعون على تسمية المجلس وانتخاب هيئة مركزية من بين اعضائه، واصدار بيان سياسي يحدد منطلقاته ومبادئه واهدافه الراهنة والمستقبلية.

والواقع، ان اطروحة المجلس، بالدعوة إلى خلق تيار ديمقراطي عريض في المجتمع العراقي والعمل من أجل اقامة نظام ديمقراطي حر ومستقل في عراق ما بعد صدام، هي اطروحة بدأت تنمو وتتسع منذ سنوات داخل المجتمع العراقي وداخل احزاب المعارضة العراقية بحدود مقبولة، اثرت في نموها واتساعها تفاقم دكتاتورية وارهاب النظام، واتساع نطاق الدعوة اليها على الصعيد العالمي، غير انها لم تترجم في ساحة المعارضة العراقية بشكل عملي وملموس.

وباقدام نظام صدام على غزو واحتلال الكويت، وما نجم عن ذلك من تطورات وتغيرات سياسية كبيرة على الصعيدين الاقليمي والدولي، وعلى الصعيد العراقي بوجه خاص، اصبحت الحاجة والضرورة ملحة لايجاد إطار لهذا التيار، وبدأ المبادرون لتأسيس المجلس التحرك والعمل باتجاه تحقيق هذا الهدف الذي اكتملت شروطه ومقوماته بعقد الاجتماع التأسيسي للمجلس.

وبذلك فان تأسيس المجلس، رسمياً لم يكن في الواقع سوى تجسيد لحالة قائمة وتعبير موضوعي عنها ولم تكن مجرد رد فعل على احداث، تطورات معينة بذاتها على صعيد الاوضاع في العراق والمنطقة.

كذلك فان المبادرين للدعوة لايجاد هذا الاطار الديمقراطي والمشاركين في تأسيسه لاحقاً، قد مثلوا بعملهم هذا تواصلاً لعملهم وكفاحهم وتجربتهم السياسية، التي تزيد عن عقدين أو ثلاثة لكل منهم وكان كل منهم يشكل وجوداً فاعلاً على ساحة العمل السياسي ساحة المعارضة العراقية، طوال تلك الفترة وهذا ما يضفي على المجلس، منذ البدء، نضوجاً في الطروحات والممارسة السياسيتين.

لقد حدد المجلس، في البيان الصادر عن اجتماعه التأسيسي عدداً من المبادىء،

والمنطلقات والاهداف التي يعمل ويكافح من أجل تحقيقها، سواء في مرحلة المواجهة مع نظام صدام والعمل على اسقاطه، أو في مرحلة ما بعد اطاحته واقامة نظام ديمقراطي بديل.

ان تلك المبادىء والاهداف، لا تمثل دعوة مجردة وعامة للاطاحة بنظام صدام واقامة نظام ديمقراطي حر ومستقل فيما بعد سقوطه، وانما تمثل منهاجاً سياسياً عاماً لمقومات وشروط تحقيقها، الآن وفي المستقبل والتي يمكن ان تتفرع عنها الكثير من التفاصيل التي تضمن تحقيقها بشكل صائب وسليم.

كما ان المجلس، لم يكتف بتحديد اهدافه وهذا المنهاج لعمله كوثيقة سياسية يعبر بها عن نفسه، بل حدد أيضاً رؤى ومرتكزات عمله السياسي لتحقيقها وهي رؤى ومرتكزات، تقوم على أساس العمل من أجل حشد وتوحيد كافة قوى وشخصيات المعارضة بإطار عمل موحد، وبخطاب سياسي موحد وواقعي، يستجيب للمصالح الحيوية على الصعيد العراقي ذاته، وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي كما وتقوم تلك الرؤى والمرتكزات على أساس التعامل السياسي الهادف والواعي والمنفتح مع كل القوى الاقليمية والدولية المعنية بالشأن العراقي وبمصير العراق بما يخدم ويساعد على الاسراع بالاطاحة بنظام صدام وبما يخدم، يساعد على اقامة نظام ديمقراطي دستوري بديل تقرره ارادة الشعب العراقي ويصفي مخلفات المرحلة الصدامية ويقوم على التعددية السياسية والثقافية والحزبية وتداول السلطة بما يساعد على توفير الظروف المساعدة لاعادة اعمار العراق وايجاد حياة سياسية سلمية هادئة ومستقرة تؤدي إلى تقدم وازدهار العراق والعيش بسلام وتعايش مع جيرانه واشقائه، وإلى اقامة أفضل العلاقات المتكافئة مع كل دول العالم على أساس المنافع والمصالح المشتركة التي تعود بالخير والفائدة للجميع.

ان المجلس اذ يؤمن بذلك ويعمل من أجل تحقيقه فانه سيعمل أيضاً وبالحوار الاخوي الصادق والمسؤول مع كافة قوى المعارضة العراقية على التوافق معها على تلك المبادىء والاهداف وعلى رؤى ومرتكزات عمله السياسي في كافة الميادين.

تصريحات الترابي تناقض تعاليم الاسلام السمحاء

في خطاب للدكتور حسن الترابي أمام قيادة الجبهة الاسلامية القومية في الخرطوم تحدث عن المعضلات التي تواجه حكم الجبهة في السودان، واعترف بنجاح قوى المعارضة السودانية في عزل النظام جزئياً على حد تعبيره، وأكد لجوء الثورة الاسلامية إلى ما سماه بالحسم والارهاب ـ «نعم الحسم والارهاب (وهل هناك قربى إلى الله خير من ارهاب اعدائه)». هذه مسألة جديدة لا نعرفها في الاسلام الذي أكد مقولته الشهيرة «لا اكراه في الدين»، وطالب المؤمنين بمجادلة الآخرين بالحسنى قائلاً وجادلهم بالتي هي أحسن. هذا ما كان قبل خمسة عشر قرناً من الزمان على عهد النبي محمد. أما الترابي الذي يريد أن يحول الدين الاسلامي إلى «كهنوت متزمت» و «سلطة سياسية قمعية وفاسدة» لا تملك من الاسلام سوى اسمه، فيؤكد علناً انه يجادل خصومه السياسيين وليس الدينين، فالاسلام ليس حكراً على الترابي ومجموعته، بالاعتقال والتعذيب والارهاب، ويقول ان هذه الأساليب اثبتت فاعليتها في مواجهة هؤلاء الخصوم.

ويقود هذا المنطق الارهابي الدكتور الترابي إلى القول: «الأزمة الاقتصادية والغلاء الذي وصل إلى درجات لا يمكن احتمالها ولا سبيل إلى مواجهة النقمة الشعبية الناتجة عن هذا إلا بهذا الرعب الذي زرعته اجهزة الثورة في القلوب، والتشتيت غير الرحيم لكل قوة منظمة يمكن ان تظفر في استثمار هذا الضيق وتوجيهه ضد ثورة الانقاذ حتى يقدر الله لهذا الشعب مخرجاً ويمهد له سبيلاً».

والترابي بهذا يبرر ذبح الجياع لاسكات تذمرهم متجاهلاً القول المأثور الذي ينص على ان الجوع كاد يكون كفراً، وغير مبالٍ بقولة الصحابي أبي ذر الغفاري: إني لاعجب من امرىء لا يجد في داره ما يأكله لم لا يخرج شاهراً سيفه على الناس.

ويعطي الترابي تفسيراً عجيباً لعدم اعتراف الحكومة السودانية بالمجاعة في البلاد فيقول: «ولكننا لا نرضى للثورة الاسلامية ان تكون هي ـ السفلى ـ ولئن مات بضعة آلاف خير لنا من ذل السؤال والخنوع للصليبية العالمية. اننا لن نعلن المجاعة تحت ظل الدولة الاسلامية...»

هذه في كل الاحوال عنجهية فارغة يلجأ اليها الترابي، ناسياً ان الذل، كل الذل، في ان يموت الانسان جوعاً في عصر الثورة العلمية التقنية القادرة على توفير كل متطلبات

العيش الكريم له شرط ان يهتدي حقاً إلى النظام السياسي والاجتماعي الذي يضع كرامته وابعاد شبح ذل السؤال عنه الهدف الأول في دستوره: ولكن الترابي لا يرى في طلب الدعم من «دول الاستكبار في غرب اوربا» ذلاً ومسكنة، فالأمر يتعلق بدعم سلطته السياسية وتمكينها من الاستمرار في تشديد القبضة الارهابية على شعب السودان الشقيق، وهو يوصي جماعته بـ «الاستفادة للحد الاقصى من الدعم العراقي والليبي والايراني والباكستاني واليمني في توطيد السلطة الاسلامية والبحث عن مزيد من الدعم حتى من دول الاستكبار في غرب اوربا والاستفادة من اصدقاء الثورة الاسلامية في تشاد ومن تداعي النظام الاثيوبي وايلولته للسقوط.»

والخلاصة ان الترابي اذ يكشف عن هذه الروح التي لا يمكن لنا إلا ان نصفها بكونها روحاً فاشية متأصلة، انما يضع الشعب السوداني الشقيق وبخاصة شرائحه الفقيرة جداً موضع اعداء «الثورة الاسلامية» كما يفهمها الترابي، وهو بذلك يبرر قتل افرادها. ولكن كل الاديان السماوية والفلسفات الانسانية ترى في الدفاع عن الفقراء جوهر رسالتها. ونكاد نقول ان الاسلام من بين الاديان السماوية أكثرها دعوة لنصرة الفقراء والمظلومين، فأين الترابي من هذا التراث كله؟

ان مرشد الجبهة الاسلامية في السودان يبشر قيادتها قائلاً «... اخبركم كذلك ان الحركة الاسلامية في السودان، قد قطعت شوطاً بعيداً في تكوين وتنظيم وتأسيس القيادة العالمية للحركة الاسلامية وسيكون مقرها السودان.» فلماذا هذه البشارة اذا كان الترابي لا يضمر لجياع السودان سوى الموت والقتل؟

«مسلم عراقي»

عن (الغد الديمقراطي) اواسط حزيران

عتاب مع مصر

عامر الحلو

مصر عريقة بحضاراتها باهراماتها بابي الهول بالازهر الشريف بمقام الحسين والسيدة زينب ومشاهد آل البيت الأخرى.. مصر شامخة بالنيل والسد العالي، مصر تفخر

بالقاهرة قاهرة المعز لدين الله ذات الألف مأذنة، مصر تزهو بمحمد عبده ومحمود شلتوت، مصر أحمد شوقي وعباس محمود العقاد وعبد الباسط عبد الصمد، مصر الشقيق الأكبر لكل الدول العربية، مصر مقر الجامعة العربية وسائر المؤسسات العربية الأخرى.. مصر التي تحتضن ذلك الشعب الطيب الكريم.. مصر كبيرة بكل ما تقدم وأكثر والعراق شقيق مصر وتوأمها منذ زمن بعيد والعلاقات الثقافية والسياسية والاجتماعية مميزة ومتينة بين الدولتين على طول التاريخ ونحن في العراق عموماً لا نريد لمصر إلا الخير والازدهار ولا نريد لعلاقاتنا إلا التطور المستمر نحو الأفضل وقد يكون من المفيد ان أضع بين يدي القراء الاعزاء ما قدمته مدينة النجف الاشرف لمصر من حب وتعاطف ومؤازرة في كثير من المواقف والاحداث إذ ان النجف وقفت مع العرب في كل قضاياهم المصيرية.. وقفت مع الشعب الجزائري وسائر شعوب المغرب العربي الأخرى أثناء مقاومتها للاستعمار وقد افتى علماؤها بالجهاد مع الشعب الليبي ضد الاستعمار الايطالي وتأييداً لشعب عمر المختار.. وقد وظف الخطباء منابرهم والشعراء في النجف قصائدهم لهذا الغرض النبيل وقفت النجف مع الشعب الفلسطيني بفتاوى علمائها وقصائد شعرائها وقد كتب الدكتور محمد حسين الصغير كتابه المعروف فلسطين في الشعر النجفي المعاصر.

ووقفت النجف مع مصر وتغنى الشعراء النجفيون بمصر وامجادها وتاريخها.. يقول الدكتور الشيخ أحمد الوائلي بمصر:

ومصر كفاءات وحشد مواهب ... بكل مجال رائع عندها جذر
ومصر من الفصحى لسان معبر ... ومن غرر الافكار منبعها الثر
ومهد حضارات تصدى قديمها ... إلى حدثان الدهر فانهزم الدهر
ونضرها الاسلام فهي لوامع ... تموج في ابعادها النور والنور
ومصر وأرض الرافدين توائم ... وما توأم إلا لتوأمه شطر
كذا ارضعتنا الامهات اخوة ... لتنزع عن قوس اذا احترب الأمر

وقال الشاعر النجفي المرحوم السيد محمود الحبوبي:

يامصر ما اضيع الآمال ينشدها ... من طرفه ساهر والعزم وسنان
وأنت يا موطن الاحرار ثائرة ... حييتك كالشام أو كالقدس بغدان
فانما العرب في شتى مواطنهم ... كتاب فخر وفيه انت عنوان

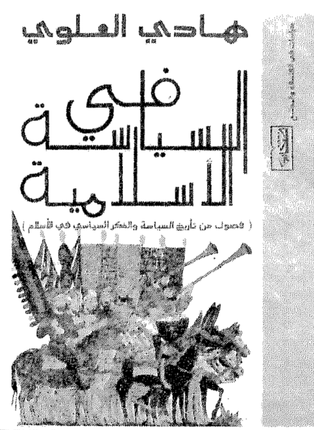
وفي سنة ١٩٥٦ تصدر الرئيس المصري عبد الناصر قرارا بتأميم قناة السويس وبعد اشهر حصل العدوان الثلاثي المعروف على مصر بزعامة فرنسا وبريطانيا واسرائيل ووقف الشعب العراقي مع مصر في محنتها وبغير مبالغة أقول ان دور النجف من هذا العدوان كان متميزاً عن سائر مدن العراق الأخرى فضلاً عن المدن الاسلامية المختلفة.

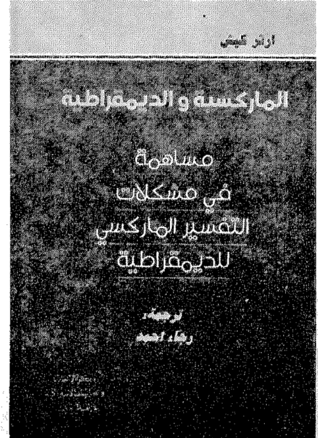
واذا بالنجف تهب عن بكـرة ابيهـا وتقف مع الشقيقة الكبرى بمظاهرات حاشدة وتعطيل الاسواق واصدار فتاوى الدعم من قبل العلماء.

واستمرت المظاهرات أياماً وقد تصدت لها قوات الشرطة واطلقت نيرانها عليهم فقتل الطالب أحمد الدجيلي والطالب عبد الأمير الشيخ راضي وهو ابن بنت المرجع الديني آنذاك آية الله السيد حسين الحمامي وقد اضرب العلماء عن التدريس واقامة صلاة الجماعة للتعبير عن الاحتجـاج وابرقوا إلى الملك فيصل الثاني والوصي الأمير عبد الإله ونوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك احـجاجاً على ما قامت به قوات الشرطة من اعتداء على حرمه مدينة النجف المقدسة ومن أبرز العلماء الذين ابرقوا إلى الملك السيد محسن الحكيم والشيخ عبد الكريم الجزائري والسيد حسين الحمامي والشيخ محمد كاظم الشيخ راضي والسيد علي بحر العلوم وامثالهم. ولابد ان القارىء الكريم قد لمس مبدأية موقف النجف الاشرف من هذا الحدث وتعاطفها الكبير مع مصر وهذا نزر قليل.. وبعد كل ما تقدم أبدأ بالعتـاب مع مصـر رئيسـاً وحكومة واحزاب معارضة وشخصيات اسلامية وسياسية وأدبية اعاتب الازهر الشريف على صمته وأقول ان حاكم العراق الاهوج صدام الذي دنس أرض العراق الطاهرة بحكمه البغيض وعصابته الممقوتة هذا الحاكم المتخاذل والطاغية المهزوم الذي نكس رؤوس العرب والمسلمين يصب جام حقده الاسود اليوم على النجف الاشرف فيهدم فيها دور العبادة ويحرق المكتبات العامرة ويقصف مشهد بطل الاسلام الخالد الامام علي بن ابي طالب ويعتدي على مقام المرجعية الدينية العليا هناك ويعتقل اكابر العلماء ويخلي النجف من رجـال الفكر والعلم والأدب والثقافة ولا نسمع لمصر صوتاً يقف مع النجف الآن في محنتها ويضمد جراحاتها ولو بكلمة تقال ضد حاكم بغداد اما كان من الوفاء ان تقول مصر كلمتها إننا نعتب عليها ونستغرب من موقفها ونتطلع إلى كلمة حق تقـولها وأعتقد ان من حقنا الطبيعي والمشروع وبناءً على الروابط والصلات والعلاقات الـوطيدة بيننـا نقـول هذا اننا ننتظر من الحكومة المصرية واحزاب المعارضة والصحف والازهر وعلمائه ورجالات مصر ان يقفوا مع النجف كعبة العلم ومنارة الأدب ومع كربلاء المقدسة التي تضم مثوى ابي الاحرار الامام الحسين والذي هدم مرقده الشريف بصواريخ صدام ومدافعه الثقيلة.

ان النجف وكربلاء والكوفة وهي مدن مقدسة ومحترمة تئن من جراحاتها اليوم وكل كلمة من مصر في هذا الظرف العضيب ولو بعد فوات الأوان سيكون بلسماً لجروحها التي هي جروح الشعب العراقي المظلوم.

عن (نداء الرافدين) ٢٧ حزيران


هادي العلوي
في السياسة الاسلامية
(فصول من تاريخ السياسة والفكر السياسي في الأسلام)


ارثر كيش
الماركسية و الديمقراطية
مساهمة
في مشكلات
التفسير الماركسي
للديمقراطية
ترجمة:
رضاء احمد

دعماً للنضال في سبيل حريات الرأي والعقيدة والفكر تبرعوا لحزبنا!

(يمكن تسليم التبرع إلى منظمة الحزب أو تحويله إلى حساب مجلتنا)



السعر ثلاثة دنانير